



Distr.  
GENERAL

A/40/865  
13 November 1985  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون  
البند ١٣ من جدول الأعمال

## تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الانسان في غواتيمالا

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت عن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان وفقاً للفقرة ١٤ من قرار اللجنة ٣٦/١٩٨٥ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ .

مرفق

تقرير مؤقت عن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا  
أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان

الصفحة	الفقرات	
٤	١- ٨	أولا - مقدمة .....
٥	٩- ٣١	ثانيا - بعض مسائل المنهجية .....
		ثالثا - مصادر المعلومات بشأن الأحداث في غواتيمالا ، بالإضافة الى عمليات البحث التي يجريها المقرر الخاص بنفسه .....
١٤	٣٢- ٤٣	رابعا - دور الشرطة والقضاء في تسوية حالات انتهاك حقوق الانسان .....
٣٠	٤٤- ٦٣	خامسا - المنظمات الأخرى داخل غواتيمالا التي تعنى بمثل هذه الانتهاكات .....
٣٥	٦٣- ٨٥	سادسا - الادعاءات المحددة بحدوث انتهاكات .....
٣٤	٨٦- ١٤٥	سابعا - حالات الاختفاء .....
٥٨	١٤٦- ١٦٣	ثامنا - السجون السرية والدوريات المدنية .....
٦٨	١٦٣- ١٧٣	تاسعا - دعائم التنمية والقرى النموذجية .....
٧١	١٧٣- ١٩٨	عاشرا - المشاريع الأخرى المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية .....
٨١	١٩٩- ٢١٧	حادي عشر - العملية الانتخابية والدستور الجديد .....
٨٦	٢١٨- ٢٣٨	ثاني عشر - اللاجئين الغواتيماليون في المكسيك .....
٩٢	٢٣٩- ٢٤٠	ثالث عشر - مسائل أخرى .....
٩٣	٢٤١- ٢٤٣	رابع عشر - الاستنتاجات .....
٩٤	٢٤٤- ٢٥٠	خامس عشر - التوصيات .....
٩٦	٢٥١- ٢٥٩	

المحتويات (تابع)

الصفحة      الفقرات

التذييلات

٩٨	.....	الاول - ٣٦/١٩٨٥ - حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا
١٠٢	.....	الثاني - خريطة زيارات المقرر الخاص في غواتيمالا
١٠٣	.....	الثالث - المواد الواردة في الدستور
١٠٥	.....	الرابع - تقرير تشريحي

أولا - مقدمة

١- نظرت لجنة حقوق الانسان في حالة حقوق الانسان في غواتيمالا في دوراتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين عندما اعتمدت المقرر ١٢ (د - ٢٥) والقرارين ٢٢ (د - ٣٦) و ٢٣ (د - ٣٧) على التوالي .

٢- وفي دورتها الثامنة والثلاثين اتخذت اللجنة القرار ٣١/١٩٨٢ . ووفقا لهذا القرار طلب الى رئيس اللجنة أن يعين مقررًا خاصًا لاجراء دراسة لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا .

٣- وفي الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة دعت الجمعية في قرارها ١٨٤/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، حكومة غواتيمالا والاطراف الاخرين المعنيين الى التعاون مع المقرر الخاص .

٤- واتخذت لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين القرار ٣٧/١٩٨٣ الذي أعربت فيه عن خيبة أملها لعدم تعيين مقرر خاص . ورجت أن يقوم الرئيس بأقل ما يمكن من التأخير باجراء مثل هذا التعيين .

٥- وقرر رئيس اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين ، بعد مشاورات أجراها مع المكتب تعيين الفايكاونت كولفيل أوف كولروس (مستشار الملكة) من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية مقررًا خاصًا ، وقد أعرب الفايكاونت كولروس عن استعدادة للعمل بهذه الصفة . وقد تجددت ولايته بموجب قرارى اللجنة ٥٣/١٩٨٤ و ٣٦/١٩٨٥ ، اللذين يرد نصهما في التذييل الاول واللذين ايدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرريه ١٣٧/١٩٨٤ و ١٤٦/١٩٨٥ . وفي هذا الصدد ، قدم المقرر الخاص تقارير الى الجمعية العامة في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ، والى لجنة حقوق الانسان في دورتيها الاربعين والحادية والاربعين (A/38/465 ، A/39/635 و E/CN.4/1984/30 و E/CN.4.1985/19 ، على التوالي) .

٦- وعملًا بالفقرة ١٤ من منطوق قرار لجنة حقوق الانسان ٣٦/١٩٨٥ ، يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة ، وسيقدم التقرير النهائي الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية والاربعين التي ستعقد في شباط/فبراير ١٩٨٦ .

٧- ويتضمن التقرير تعليقات بشأن الموضوعات الرئيسية التالية :

- (أ) بعض مسائل المنهجية ؛
- (ب) مصادر المعلومات بشأن الأحداث في غواتيمالا ، بالإضافة الى عمليات البحث التي يجريها المقرر الخاص بنفسه ؛
- (ج) دور الشرطة والقضاء في تسوية حالات انتهاك حقوق الانسان ؛
- (د) المنظمات الاخرى داخل غواتيمالا التي تعنى بمثل هذه الانتهاكات ؛
- (هـ) الادعاءات المحددة بحدوث انتهاكات ؛
- (و) حالات الاختفاء ؛
- (ز) السجون السرية والدوريات المدنية ؛
- (ح) دعائم التنمية والقرى النموذجية ؛
- (ط) المشاريع الاخرى المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ؛
- (ي) العملية الانتخابية والدستور الجديد .

٨- وليس المقصود من الترتيب الذى عولجت به هذه الموضوعات أن ينم عن ترتيب من حيث الاهمية ؛ فجميع الموضوعات يتعين النظر اليها كجزء من تقييم شامل لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا .

#### ثانيا - بعض مسائل المنهجية

٩- نتيجة لما عرضه المقرر الخاص في تقاريره طوال العامين الماضيين ، قدمت اليه هيئتان بوجه خاص ، مقترحات بناءة بشأن الوسائل التي تؤدي الى تحسين طريقة العمل التي يتبناها . الاولى هي هيئة التمثيل الموحد للمعارضة الغواتيمالية والاخرى

هي لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا . وقدمت كلاهما وجهات نظرهما مدونة ، وناقش المقرر الخاص الموضوعات مع الهيئتين المذكورتين ، وبقدر تفصيلي أكبر مع لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا .

١٠- ولا يقلل المقرر الخاص من أهمية المنهجية . ولم يمر أكثر من سبع أو ثمان سنوات منذ أن بدأت لجنة حقوق الانسان في تعيين مقررین خاصین أو ممثلین أو آخرين لهم ولاية التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان على أساس وطني أو شامل . ومن ثم فإن من العسير تحقيق اتساق النهج ، بل ربما كان غير مستصوب أيضا في ضوء أوجه التباين الواسعة بين الحالات والمسائل قيد الاستقصاء .

١١- وجاء في مقال كتبه توماس هامبرغ ، الأمين العام لهيئة العفو الدولية في صحيفة الهيرالد تريبيون بتاريخ ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، تحت عنوان : حقوق الانسان : المعركة من أجل المعلومات ما يلي :

"من الأمور الأساسية بالنسبة للعمل المتعلق بحقوق الانسان ضرورة التصدي للمحاولات الرامية الى إعاقة وتقويض الإبلاغ عن القضايا المتمثلة بالحقوق وينبغي أن تعترض الأمم المتحدة ، بقوة أشد بكثير مما مضى ، على الحكومات التي ترفض التعاون مع إجراءات التحقيق المتفق عليها . كما ينبغي أن تمر وسائل الاعلام والمنظمات الطوعية على حقها في ممارسة العمل . ... ان قيام بعض الحكومات بتخريب مهمة تقصي الحقائق لا يقلل من مسؤولية المقررین الخاصین فيما يتصل بمعالجة المعلومات . وغالبا ما تستغل الادعاءات المتعلقة بالتعذيب والانتهاكات الأخرى كأسلحة سياسية من قبل جماعات المعارضة والحكومات أيضا . وهذا في حد ذاته سبب يدعو الى الحيلة والحذر .

"ان نشر تقارير سيئة البحث لا يخدم الغرض الذي وضعت من أجله ، بل أن الأخطاء الطفيفة من شأنها أن تقوض أكثر الرسائل جدية . والتقارير التي لا تصمد أمام الفحص الدقيق ، يمكن ، في الواقع ، أن تشوه عموما نظام الإبلاغ المتعلقة بحقوق الانسان .

"وهذا يجعل من الأهمية بمكان ضرورة وجود مناقشة انتقادية حول الأساليب التي يستخدمها القائمون بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الانسان ، سواء كانوا من وسائل الاعلام ، أو المقررین التابعین للأمم المتحدة أو المنظمات

غير الحكومية ، وينبغي أن تأخذ هذه المناقشة بالاعتبار الطرائق المتبعة في تقصي الحقائق ، والتقييم والعرض .

"أولا ، فيما يتعلق بتقصي الحقائق ، نادرا ما يوجد شهود مستقلون داخل مركز التعذيب . ومع ذلك فإن من الممكن أحيانا تجميع براهين تشكل دليلا ظاهرا لاثبات وقوع التعذيب في حالة أو أخرى . ويمكن أن يؤيد الفحص الطبي في بعض الأحيان شهادة السجناء . كما يمكن أن تضيف البلاغات التي يقدمها السجناء معلومات أساسية . وتسهم الخبرة المكتسبة المتعلقة بالنواحي الشرعية أحيانا في توضيح الصورة . ومن ثم فإن تقصي الحقائق في أغلب الأحيان عملية شاقة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من أكثر من مصدر يمكن للمرء العثور عليه .

"ومن المهم أيضا الاستفادة من المصادر الرسمية . ومهما يبدو من ارتكاز المزاعم الموجهة ضد الحكومة على أسانيد قوية ، فإن من الضروري السعي لمعرفة وجهة نظر الحكومة في الموضوع .

"وبالمثل ، فإن من المهم أيضا أن يكون القائم بتقصي الحقائق مستقلا عن السلطات - وأن يبدو كذلك . فالمقرر الذي جاء إلى القرى في غواتيمالا وبمحبته قوة عسكرية ربما لم يحمل على اجابة كاملة عن سؤاله عما إذا كانت قد وقعت مجزرة في تلك القرية . ...

"ثانيا ، ينبغي أن يكون تقييم المعلومات شاملا وفنيا ، وأن تستند التقارير أساسا إلى مصادر عديدة مستقلة تتيح التحقق من مختلف المصادر . وقد لا يكون ذلك ممكنا في أغلب الأحيان ، وتظل المشكلة الدائمة هي التصرف أزاء معلومات تبدو موثوقة ولكن لا يوجد ما يؤيدها .

"وفي بعض الحالات ، يمكن تبرير قيام الحكومة بإجراء تحقيق على أساس أن الادعاءات ، بالرغم من كونها ليست قاطعة بصورة تامة ، إلا أنها تقوم على أسانيد تكفي للمطالبة بإجراء تحقيق . ومن ثم فإنها تلقي ، إلى حد ما ، عبء الاثبات على كاهل الحكومة . وقد يكون رد فعل الحكومة عاملا في عملية تقييم بهذا النوع . والسؤال الآن هل قدمت أية معلومات ، وإذا كانت قد جرت محاكمة فهل كانت علنية ؟ وهل نشرت الاتهامات ، وكيف كان تصرف السلطات في حالة مشابهة قبل ذلك ؟

"وهناك شفرات كبيرة يتعين تجنبها . احداها تتعلق بالمعلومات المعاد تدويرها والتي قد تبدو مستقلة وداعمة . وغالبا ما ينشر احد الشهود ادعاءات في شتى الاتجاهات تظهر فيما بعد في تقارير مختلفة من جانب فئات مختلفة . ومع ذلك ، قد يبقى التقرير الاصلي كما هو - ولا يكون بالضرورة موثوقا . وقد يحدث أن أكثر التقارير المروعة لا تخضع لأقل قدر من التدقيق الكافي قبل نشرها . وهذا من طبائع البشر ؛ وقد لا يكون من اليسير التساؤل عن المنهجية القائمة التي يستند اليها التقرير اذا ما كانت تغلب على رسالته المواطن الجامحة . ومن ثم فإن الأهم حينئذ أن هذه الهيئات وتلك المؤسسات التي تدقق التقارير ، عليها أن تهيئ مناخا من التدقيق العقلاني الانتقادي .

"ثالثا ، ليس العرض مجرد مسألة وضع عناوين رئيسية . وليس ممن المقنع على المدى الطويل ، التظاهر بالقول بأكثر مما ينبغي أن يقال . بل من الأفضل الإشارة صراحة الى الشفرات الموجودة في المعلومات .

"وبالإضافة الى ذلك ، فإن للقراء الحق في معرفة كيفية اعداد التقرير والطرائق المستخدمة ، والفترة التي يشملها ، وعدد الذين تمت اجراء مقابلات معهم ، واذا ما كان هناك تحقيق فوري وغير ذلك من الأمور . وليست الصحف أقل خطأ في ذلك عندما تتعرض لتقديم مثل هذه البيانات .

"وأكبر المعضلات في هذا المقام هي أنه يجب في أغلب الاحيان حماية المصادر وعدم اذاعتها . وليس هناك أي سبيل لتجنب ذلك ، ولكن لا ينبغي أن يسيئ القائمون بالتبليغ أنفسهم استخدام هذا السبب الوجيه لاختفاء عمل غير متقن" .

١٢- وأحاط المقرر الخاص علما بهذه الآراء (فالإشارة الى شخصه والمذبحة المزعومة هي إشارة الى سانتياغو اكسكان (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ٣١-٤١) ؛ ولم تسرد معلومات أخرى تحدد مواقع تلك القرى الصغيرة النائية أو أماكن الشهود المزعومين) . ان ضيق الوقت قد يحبط هذه المشاليات ، إلا أنها تبقى مشاليات .

١٣- وقدمت هيئة التمثيل الموحد للمعارضة الفواتيمالية انتقاداتها بشأن المنهجية في شباط/فبراير ١٩٨٥ . وقام المقرر الخاص بدراسة دقيقة للوثيقة



بأكملها ، وأورد أدناه الاقتراحات المختلفة التي صدرت عن الهيئة المذكورة وتعليقاته عليها .

٤- بعض المقترحات لدراسة الحالة في غواتيمالا

بعد دراسة دقيقة للتقارير التي أعدها المقرر الخاص ، نرى أن هناك بعض الاجراءات الضرورية لضمان اجراء تحليل ملائم للحالة .

(أ) ينبغي أن يقوم مركز حقوق الانسان بجميع كل المعلومات المتعلقة بالحالة في غواتيمالا . كما ينبغي جمع هذه المعلومات وتنظيمها وتقديمها في شكل احصائي" .

١٤- يقوم المركز بالفعل بجمع المعلومات وتنظيمها . ولكن تنشأ المشاكل سواء من حيث دقة بعض الادعاءات بالفعل أو بالنسبة لاصداها بصورة موثوقة الى الأشخاص المسؤولين . ولا يرى المقرر أن ولايته تشمل اعداد احصاءات لجميع الجرائم الداخلية .

"(ب) ينبغي أن يتلقى المقرر تقارير كل شهرين من المركز ، وأن يقرر أي الادعاءات تتطلب اجراء تحقيق آخر ، والاجراءات الواجب اتخاذها على الفور فيما يتعلق بحكومة غواتيمالا (من العسير علينا أن نفهم السبب في عدم قيام المقرر بأي عمل لمساعدة الضحايا مع مستوى القمع والادانة الموجود)" .

١٥- يحاط المقرر الخاص علما باحداث تقع في غواتيمالا . غير أنه اذا كان من المتوخى وضع نظام أكثر تفصيلا . فان هذا النظام لا ينبغي أن يقتصر وحسب على هذه الولاية لأنه سيؤدي الى المطالبة بتوصيع مماثل لجميع البعثات الميدانية الأخرى بمقتضى الاجراءات الخاصة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار حتمية فيما يتعلق بالموظفين والموارد . ويحتفظ المقرر الخاص بسجله الحالي الذي يتضمن المسائل التي قد تستدعي اجراء تحقيق في زيارته المقبلة . ويتدخل في الحالات الانفرادية عن طريق الاتصال رسميا بالحكومة . وفيما يتعلق بحالات الاختفاء ، فإنه يدرك جيدا ان الفريق العامل المعني بالاختفاءات القسرية وغير الطوعية يقوم بنفس الاجراء ، ويتخذ حسب الضرورة الاجراء العاجل اللازم ، وبالمثل ، يقدم المقرر الخاص عن حالات الاعدام التمسكي أو الاعدام بدون محاكمة بيانات محددة ، وحقق المقرر الخاص في واحدة منها على الاقل على الطبيعة (كانتبييل) (انظر E/CN.4/1985 ، الفقرات من ٥٢ الى ٥٩) .

"(ج) يجب على المقرر ، بعد اجراء تحليل دقيق لهذه المعلومات ، أن يضع خطة للقيام بزيارات الى البلد ، دون ابلاغ أى شخص مقدما بخط الرحلة بالتحديد ، ولكن يبلغ الاطراف المعنية بالموعد ليتسنى لهم تقديم أية طلبات خاصة اليهم" .

١٦- يفعل المقرر الخاص تماما ما هو مقترح . فهو لا يبلغ الموظفين التابعين له قبل وصوله الى غواتيمالا ، باستثناء الطلبات المتعلقة بمقابلة أعضاء الحكومة ، وموظفي الدولة وغيرهم من زعماء البلد ليتسنى تحديد المواعيد . وفي الماضي عندما قام المقرر الخاص ، مستقلا طائفة عمودية ، بزيارة الى الاماكن النائية التي ذكر انها كانت مسرحا لحالات انتهاك ، طلب الجيش موافاته باشعار قبل يومين من زيارة المنطقة العامة : وكان يتم حسب الاقتضاء الاحتفاظ بسرية الوجهة المحددة حتى قبل الاقلاع مباشرة أو الوصول اليها بمركبة من نقطة هبوط محددة مسبقا .

"(د) ينبغي أن يرافق المقرر الخاص شخص يتحدث الاسبانية بطلاقة . وباستثناء الزيارات الرسمية ، لا ينبغي أن يرافقه افراد في الجيش أو موظفون حكوميون أو أن يستخدم وسيلة انتقال عسكرية أو رسمية . وعليه أن يطلب الى الأمم المتحدة أو الصليب الأحمر أو المنظمات الدولية الأخرى تزويده بمرافق" .

١٧ - مهما كثرت الشائعات المخالفة ، كان المقرر الخاص محبوبا دائما وفي جميع الاوقات بأحد المترجمين الشفويين للفتين الاسبانية - الانكليزية مؤهل تماما ويشغل أعلى الدرجات . ولم يستخدم مترجمون شفويون عسكريون أو غيرهم من الحكومة . وإذا دعت الضرورة الى التحدث مع أشخاص لا يتكلمون الاسبانية ، كان يوجد دائما مترجم شفوي مدني محلي شان . وهناك استثناءان ثانويان يسر المقرر الخاص أن يوضحهما ، وهو يشعر ، في كلتا الحالتين بالارتياح التام لصدق الترجمة ودقتها .

١٨ - فالنقطة المتعلقة باستخدام وسائل النقل الرسمية وقبول المصاحبة الرسمية مفهومة تماما . والسيد هامبرغ يقول الشيء ذاته من مقاله . بيد أن هناك مشكلة . فلا أحد ينكر وجود عنف في غواتيمالا ، سواء في المدن أو في الريف . وحيثما وجد عنف ونزاع يكون هناك ميل الى انتهاك حقوق الانسان . وقد اعتقد المقرر الخاص أن من الصواب زيارة هذه الاماكن وإن كان الامر لا يخلو من الهواجس بشأن سلامة الجميع . بيد أن الحكومة اعتبرت نفسها مسؤولة عن أمن فريق الأمم المتحدة . وقد تضمن الترتيب الذي تم التوصل اليه بين المقرر الخاص والحكومة قبل تنفيذ ولايته لأول مرة تخفيض

عدد الفريق المصاحب الى الحد الأدنى . ومن الطبيعي أن يضم شخصا واحدا من وزارة الخارجية وأحد ضباط الجيش بملابس مدنية وبدون سلاح . وبعد أن وصل المقرر الخاص الى المقصد المختار أجرى مقابلات لم يحضرها أى مرافق حكومي . وإذا وضعنا مسائل الميزانية جانبا ، ليس من العملي أن يطلب الى وكالة الأمم المتحدة المحلية أو المصليب الأحمر أن تغطي بهذه المسؤوليات . ومع ذلك ، لم يطلب المقرر الخاص ، في الزيارة التي قام بها في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، استخدام طائرة عمودية لزيارة أماكن معينة زعم حدوث انتهاكات فيها ، بل سافر برا . وقد اتسم ذلك أيضا بالحيافة على ضوء التوتر المحلي في باتسون وسانتياغو أتيثلان . وتمثلت الخسارة ، مثلا ، في قضاء خمس ساعات من نهار يوم واحد في الطريق بدون فائدة ، وتركت أمور شتى دون استقصاء ولم تتم زيارة بلدة قريبة كانت موضوع ادعاء آخر .

"(هـ) ينبغي أن تجرى أية مقابلة في مكان يسهل على جميع الفواتيماليين الوصول اليه وفي جو خال من التخويف والارهاب ."

١٩ - فيما يتعلق بسهولة وصول الأشخاص من غواتيمالا الى المقرر الخاص ، جرى دائما الاعلان عن زيارته على نطاق واسع . ويبدو أنه لم تكن هناك أية صعوبة أمام الأشخاص الذين أرادوا الاتصال به ، ولو أنه في هذا العمل يتسم تعاون الممثل المقيم في مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي بكل أهمية .

٢٠ - ولا يمكن ، في كثير من الاحيان ، إلا مقابلة الأشخاص في أماكنهم . وتشور مشاكل كثيرة لإقناع أسرة من الاهالي في قرية نائية على اعطاء تفاصيل عن اختفاء عائلتها لمجموعة أجنبية تظهر فجأة في الساحة . وقد ينتابها الرعب ، ومع ذلك فإنها تقدم كثيرا من المعلومات اذا طلب اليها ذلك بالطريق الصحيح . وأما الافتراض أن بإمكانها الذهاب لمقابلة المقرر الخاص في أى مكان آخر فهو ضرب من ضروب الخيال .

"(و) كما يقدم المقرر الخاص بالضبط ، عقب الزيارة ، معلومات الى حكومة غواتيمالا عن الادعاءات الموجهة ضدها لكي تدافع عن نفسها ، فإنه ينبغي عليه أيضا أن يبلغ المعارضة بالادعاءات الموجهة الى القوات الشعبية والثورية ، لضمان معالجة هذه الادعاءات على النحو الصحيح ."

٢١ - اذا رغبت القوات الشعبية والثورية في أن تبلغ المقرر الخاص ، سرا أو على نحو آخر ، بالتفسير المتعلق بأي حدث ، سيكون من دواعي سروره أن يناقش الامر .

"نحن ، أعضاء هيئة التمثيل الموحد للمعارضة الغواتيمالية ، نتقدم للمقرر الخاص ببعض الطلبات المحددة لإنجازها في الدورة الحادية والاربعين للجنة حقوق الانسان :

(أ) أن تنشر القوائم التي قدمتها حكومة غواتيمالا الى المقرر الخاص بشأن القضايا التي عرضت على المحاكم الخاصة والاشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية وأن يقدمَ مرد بها حدث لجميع الاشخاص المدرجين بهذه القوائم ."

٢٢ - لم يتم القيام بذلك رسميا حتى الآن . بيد أن المقرر الخاص يعتقد أن التفاصيل معروفة .

"(ب) أن يقدم المقرر الخاص تقريرا دقيقا عن الحالة في جامعة سان كارلوس ، والكنيسة الكاثوليكية ، ورابطات الطلبة ، ونقابات العمال ."

٢٣ - تم جزئيا تقصي هذه الجوانب ثانية في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، غير أنه من المقبول أن الامر يحتاج الى اجراء مزيد من التحريات .

"(ج) أن يعطى على الفور الى لجنة حقوق الانسان إسماء الشخصين اللذين ورد في تقرير المقرر الخاص أنهما شوهدا مع مجموعة من المفاوضين خارج غواتيمالا واللذين أشارت التقارير الى اختفائهما في غواتيمالا" (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرة (أ) .

٢٤ - اغتيل المخبر الذي قام بإبلاغ المقرر الخاص .

"(د) أن يعلم أعضاء لجنة حقوق الانسان بقائمة الاشخاص المختفين في غواتيمالا ، التي قدمتها مجموعة التعاضد وأن يحدد المقرر الخاص بدقة من منهم مع القوات المتمردة ، وفقا للتأكيدات التي أعلنها في غواتيمالا ."

٢٥ - لا تعتبر القائمة سرية ، وكذلك الظروف المحيطة باختفاء هؤلاء الاشخاص . بيد أنه أسف فهم هذه النقطة . وجوهر المشكلة هو أنه في كثير من الاحيان لا يبلغ الاشخاص الذين ينضمون الى المفاوضين أسرهم ، أو الحكومة ، وعندئذ يحتلون أسماء

مستعارة . وقد تكلم المقرر الخاص مع بعض ممن فعلوا ذلك بالضبط ولكنهم عادوا بعد ذلك بموجب امتداد العفو العام ليجدوا أسماءهم في قائمة المختفين . بيد أنه يكون من السذاجة أن يطلب اليهم الكشف عن هويتهم في أية مرحلة مبكرة ، ولا يتوفر للمقرر الخاص مصدر للمعلومات يمكنه من تحديد هويتهم .

٢٦ - بيد أنه تحقق من أنه لا يتوفر لأعضاء الحكومة الكبار أى نظام يمكنهم من مطابقة أسماء الذين استفادوا من العفو العام على قوائم الأشخاص المختفين (انظر الفقرتين ١٥٠ و ١٥١ أدناه) ..

٢٧ - كما قدم ممثلو "لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا" ملاحظات الى المقرر الخاص . واجتمع بهم المقرر في آب/اغسطس قبل قيامه بزيارة غواتيمالا . وترد أدناه المسائل الفردية التي أشاروها . بيد أن هناك قضايا أوسع نطاقا تقتضي الفحص .

"ينبغي للمقرر الخاص ألا يقوم بدور الشرطي السري ، بل ينبغي أن يقدم تقريراً فقط عن الإدعاءات المتعلقة بحقوق الانسان ، وانتهاك السلطات القضائية والسلطات الأخرى لها وتحقيقاتها فيها."

٢٨ - من الطبيعي أن الأمر يعود الى أية حكومة لتقرير ما اذا كانت ترغب في تقديم اجابة للمجتمع الدولي بشأن انتهاكات حقوق الانسان التي يُدعى حدوثها داخل اقليمها . ولم تقم بذلك حكومة غواتيمالا ، أو قدمت في أحسن الاحوال الحد الأدنى من الرد على الإتهامات . ويتمثل الاستثناء في الوثيقة التي صدرت تحت الرمز E/CN.4/1985/60 بشأن الاحداث التي وقعت في بلدية باتسون (انظر الفقرة ١٠١ (ن) أدناه) . وهكذا فإن النظام المتمثل في مجرد عرض الادعاءات ورد الحكومة عليها في خط مواز سيظل من جانب واحد بصورة لا أمل فيها . وعلى أية حال ستكون تلك عملية يمكن الاضطلاع بها دون وجود أى مقرر خاص . واتفق المقرر في الرأى في نهاية الامر مع لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا على أن تحريراته محليا كانت ، رغم ضيق الوقت الشديد ، ذات قيمة ولاسيما للضغط على الحكومة للقيام بتلك التحقيقات بنفسها .

"ينبغي للمقرر الخاص أن يعرض في تقريره آراء المعارضين للحكومة الحالية ، حتى ولو لم تتفق هذه الآراء مع آرائه . وضربت أمثلة بإنشاء قوى نموذجية ، ودوريات مدنية ونظام مؤسسي للتنسيق ."

٢٩ - وقد قام المقرر الخاص بذلك .

"ينبغي أن تعرض بصورة متساوية التقارير والوثائق الأخرى الصادرة بشأن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا ."

٣٠ - أوجز المقرر الخاص التقارير الرئيسية الصادرة في الآونة الأخيرة وأبدى بعض الملاحظات عليها .

"ينبغي أن تدرج في التقرير احصاءات الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان ."

٣١ - ترد إشارة عن ذلك أعلاه وترد ملاحظات أخرى في الفقرات من ٨٩ إلى ٩٥ أدناه .

ثالثا - مصادر المعلومات بشأن الأحداث في  
غواتيمالا ، بالإضافة إلى عمليات البحث  
التي يجريها المقرر الخاص بنفسه

٣٢ - رجت لجنة حقوق الإنسان من المقرر الخاص ، في الفقرة ١٥ من قرارها ٣٦/١٩٨٥ ، "أن يواصل إيلاء الاعتبار للمعلومات من جميع المصادر الموثوقة" . وفي عام ١٩٨٥ ، نشر عدد من التقارير العامة بشأن مسألة حقوق الإنسان في غواتيمالا ، أشار إليها المقرر الخاص بإيجاز وأبدى عليها ملاحظات قد تساعد في الحكم على عولها . وتجدر الإشارة إلى تقييمات أخرى أكثر تخصصا في موضوع تال من النص . وبالإضافة إلى ذلك ، قام المقرر الخاص بدراسة المادة المنشورة على أساس منتظم ، بما في ذلك ما يلي :

(أ) المعلومات الشهرية التي تنشرها لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا ، التي تتخذ من مدينة مكسيكو مقرا لها ؛

(ب) التحليلات الشهرية التي تنشرها لجنة العدل والسلم التي تعمل أيضا خارج غواتيمالا ؛

(ج) "إنغوبرنسا" ، وهو تقرير أسبوعي عن الأحداث التي تقع في غواتيمالا ، تصدره وكالة أنباء ، مقرها مكسيكو وبروكسل ؛

(د) الصحافة الغواتيمالية ، وفي المقام الأول الصحفتان اليوميستان "برنسا ليبري" و "إلغرافيكو" اللتان تصدران في مدينة غواتيمالا .

#### الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين

٣٣ - قام فريق من ثلاثة أشخاص من هذه الهيئة ، وهي منظمة غير حكومية معترف بها بزيارة غواتيمالا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . ويمكن تلخيص "النتائج والتوقعات" بصورة موجزة على النحو التالي :

(١) مع أن عدد حوادث الاغتيال والاختفاء أقل مما كان عليه في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، فإن العدد مرتفع وتقع تلك الحوادث يوميا ؛

(ب) لاتزال الاسر تسعى الى الحصول على اجابة عما اذا كان ذووهم أحياء أم أموات ؛

(ج) تعتبر العملية المؤدية الى اجراء الانتخابات في خريف عام ١٩٨٥ لعبة سياسية لمحاولة الحصول على معونة عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية وتحسين صورة البلد ؛

(د) أن الاحكام المتعلقة بحقوق الانسان والواردة في الدستور الجديد لن تحترم عمليا ؛

(هـ) ان تاريخ الانتخابات في غواتيمالا منذ عام ١٩٥٤ حافل كله بالفشل أو السيطرة العسكرية . وكانت انتخابات عام ١٩٨٤ نظيفة ولكن سيطر عليها العسكريون . وسيحدث الشيء ذاته المرة القادمة . وسيتعين على الحكومة المدنية أن تعالج النظام الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية ، في حين يحتفظ الجيش بسيطرته على مسائل الامن والحرب في البلد . وقد أبلغ الفريق بصورة موشوق بها أن أحد مرشحي الرئاسة تلقى بالفعل قائمة بمطالب الجيش - عدم القيام بإصلاح زراعي ، وعدم القيام بإصلاح ضريبي ، وعدم التحقيق في حوادث الموت والاختفاء على نحو ما حدث في الأرجنتين ، وعدم التحقيق في انتهاكات الجيش أو الشرطة أو فسادهما ، وتمتع الجيش بالاستقلال الذاتي ، وإلا وقع

انقلاب اذا نُقِضت هذه التعهدات : ويستشهد قياساً على ذلك بفترة رئاسته السيد مخديز مونتيفرو بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ؛

(و) ان نظام ميخيا فيكتورويوس ينتهك باستمرار حقوق الانسان بارتكاب المجازر وحالات الإعدام والاختفاء والسجن السري دون الرجوع الى القضاء ؛

(ز) قال المقرر الخاص ان "حالات الاختفاء أمر يتعلق بالماضي" ؛

(ح) ان الجيش ألقى الطابع المؤسسي على عسكرة البلد عن طريق نظام "التنسيق المؤسسي" للاحتفاظ بمختلف مصالحه الاقتصادية المكتسبة : وهذا هو سبب انتهاكات حقوق الانسان بصورة منتظمة ولن تتغير من ذلك الانتخابات الجديدة ؛

(ط) يقتضي تحقيق الديمقراطية في غواتيمالا أن يتخلى الجيش عن السلطة ، وأن يجري إصلاح زراعي ، وأن توجد سلطة قضائية مستقلة تحترم القانون تماماً ؛ وأن توجد تعددية انتخابية دون اضطهاد للوسط أو اليسار وأن يجري تحقيق في الانتهاكات الماضية ؛ مع ادانة المسؤولين عنها كاختبار لنزاهة الحكومة الجديدة .

٣٤ - وأصحاب التقرير على اقتناع بأن الجيش سيواصل قتل المدنيين وتعذيبهم واختطافهم للاحتفاظ بسلطة فعلية ، حتى بعد تغيير الحكومة .

٣٥ - ويمثل ما تقدم القائمة التقليدية للاتهامات والهواجس . ومن الأهمية ملاحظة ان الفريق لم يحاول الاتصال بالمقرر الخاص الذي كان في البلد في نفس الوقت ، كما قال الفريق ذاته . وكان يمكن للمقرر الخاص أن يهتم جداً بالاستماع الى شهود الفريق ، الذين جرى الاستشهاد بمقابلاتهم . فقد وجهوا ادعاءات محددة عن أربع حالات اختفاء منفصلة ، ألقوا اللوم في كل حالة على قوات الامن . وقد حدثت هذه الامور في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .

٣٦ - أما عن النتائج التي خلص اليها الفريق ، فإن المقرر الخاص لا يعترض على (ب) و (ط) أعلاه ؛ و (أ) مبالغ فيها و (ج) و (د) و (هـ) هي تكهنات ؛ و (ح) لا تؤيدها الأدلة و (ز) غير صحيحة ، على نحو ما أوضحه المقرر الخاص أثناء وجود فريق الرابطة في البلد وفي تقريره ، الذي نشر قبل تقرير الفريق (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرة ٦٧) .



٣٧ - وقال الفريق على وجه التحديد انه لم يقرأ أى تقرير من تقارير المقرر الخاص ، ولكنه قرأ نقدا لواحد منها . وأنه أجرى مقابلات عديدة مع طائفة واسعة من الافخاص ، ولكن يبدو انه لم يسافر خارج العاصمة ، وأنه لم يقيم ، على وجه الخصوص بزيارة أى من "دعائم التنمية" .

#### فريق حقوق الإنسان البرلماني البريطاني

٣٨ - قام فريق مكون من رجلين من هذه الهيئة غير الرسمية بزيارة غواتيمالا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ . وقد قدما الى المقرر الخاص تقريراً مبدئياً بيد أن وثيقتيهما الختامية صدرت متأخرة جداً لدرجة تعذر معها التعليق عليها في التقرير السابق للمقرر الخاص . ويلاحظ المقرر الخاص أن تقاريره غير مدرجة بين الوثائق الموصى في التقرير الختامي للفريق "بقراءتها مرة أخرى" .

٣٩ - وقد بنى الفريق منهجيته على أساس زيارة قام بها الى غواتيمالا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ استغرقت ستة أيام أعقبها زيارة للمكسيك استغرقت ثلاثة أيام . وقد قام باحثان بتسجيل الشهادات في أوائل شهر الزيارة . فقد قابل كبار موظفي الحكومة وكبار رجال الجيش وزعماء الاحزاب السياسية وتلقيا ما مجموعه ٧٠ شهادة شخصية في غواتيمالا ، و ١٠ شهادات أخرى في المكسيك ، وعددا من "الشهادات الجماعية" من ممثلي نقابات العمال ، ومن "فريق التعاضد" ومن ممثلي منظمات حقوق الانسان . وذكر انه على الرغم من أنهما تلقيا شهادة عن انتهاكات لحقوق الانسان حدثت في عام ١٩٨٣ وقبل ذلك فإن التقرير ركّز على عام ١٩٨٤ وعلى أطول فترة ممكنة بمعد ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وهي فترة انتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية . واستخدم أسلوب عدم ذكر الاسماء . بيد انه لم تكن هناك أية إشارة أخرى من أولئك الذين قام الفريق بمقابلتهم بصفة رسمية ولا الامكنة التي قام بزيارتها خارج العاصمة (إن كان قد زار أى أمكنة خارجها) وترد إشارات عديدة الى الحوادث الفردية التي وقعت في جهات مختلفة من البلد والى "دعائم التنمية" والسياسة التي تستند إليها . وهناك خريطة مشروحة تتضمن علامات تحدد بعض القرى ، وخصوصاً في مثلث اكسيل بمقاطعة الكيشي ، بوصفها "معسكرات اعتقال" ، وهذه يشار إليها بوصفها معسكرات "لاجئين" أو "إعادة تعليم" : والمصدر هو الكنيسة الغواتيمالية في المنفى التي يوجد مقرها في ماناغوا . وهناك صور فوتوغرافية عديدة مع تعليقات عليها ، وكلها بدون تاريخ باستثناء صورتين . ومن الشهادات الفردية التي طبعت ، هناك واحدة تتعلق بعام ١٩٨٣ وأخرى تتعلق بعام ١٩٨٣ وثلاث تتعلق بعام ١٩٨٤ .

٤٠ - وفيما يلي الختائج التي توصل اليها التقرير :

(أ) ترد إحصاءات لحالات القتل والاختفاء على مدى فترة ٣٠ عاما في صورة أعداد صحيحة وشاملة : وقد استمرت أعمال القتل والاختفاء في عام ١٩٨٤ على مستوى أعلى مما كانت عليه في عام ١٩٨٣ ؛

(ب) يواصل الجيش ودوريات المدنيين القيام بأعمال القتل الجماعية والفردية والخطف ؛

(ج) ما زال يجرى قتل أو خطف أعداد مرتفعة من زعماء النقابات العمالية والطلبة وسواهم من العمال الحضريين بمعدل ٥٠ شخصا في الشهر (أعلى من عام ١٩٨٣) ؛

(د) ان تأكيدات الحكومة أن المسؤول عن المختفين هم المفساؤون أو المجرمون ، أو أن المختفين قد ذهبوا الى كوبا أو الاتحاد السوفياتي للتدريب ، ما هي إلا "أكذوبة صارخة" ، إذ تشير القرائن الى أن المسؤول عن ذلك هو جهاز أمن الدولة ؛

(هـ) ان نظام الدوريات المدنية هو شكل من أشكال السخرة ، فهو يرغم سكان الريف على الاشتراك في أعمال مثل الخطف والضرب والتعذيب والاغتصاب والقتل وينتهدك حرية الحركة ؛

(و) تتسبب سياسة "دعائم التنمية" والقرى النموذجية في مزيد من المعاناة لسكان الريف كما تخفي المصفا العسكرية على كل جانب من جوانب الحياة في تلك المناطق ؛

(ز) يستمر استخدام التعذيب الوحشي ضد المجرمين السياسيين والعاديين في المراكز الريفية والحضرية ؛

(ح) ان التحرك السياسي نحو "البداية الديمقراطية" محدود بشدة . فسيحتفظ الجيش بالسيطرة ، كما كانت الحال في الثلاثين عاما الأخيرة . ولن تتمكن أحزاب الوسط واليسار من الاشتراك في الحكم إلا بمخاطر شخصية هائلة ؛

(ط) من المشكوك فيه حدوث أى تحسن في حقوق الانسان . (ترد فيما يلي توصيات بشأن سياسات المعونة الدولية ، التي تعتبر أمرا خارجا عن نطاق ولاية المقرر الخاص) .

٤١ - ويتضمن التقرير أيضا القائمة التقليدية بالإساءات المزعومة التي ورد ذكرها قبل ذلك في تقارير مماثلة . وترد في الاحصاءات ، دون تحليل ، الأرقام التي نشرتها المنظمات الأخرى . وليس هناك ما يدل على أن الصور الفوتوغرافية تتعلق بما رآه الفريق أو بما وصفه الشهود . ولم يقم الفريق ، فيما يبدو ، بإجراء تحقيق ، في القرى المعنية ، في الادعاءات الخطيرة بحدوث إساءات التي نشرها في التقرير . ولم يبذل محاولة ليتابع مع السلطات الحالات الفردية المذكورة ، كما لا يبدو أن تلك المحاولات قد عرضت على السلطات على الإطلاق للحصول على تعليقاتها أو ردودها .

٤٢ - وبناء على ذلك للمقرر الخاص تحفظات على المنهجية التي استخدمها فريق حقوق الانسان البرلماني البريطاني ومن ثمّ على موثوقية التقرير . ويمكن للمقرر الخاص أن يقول بناءً على تجربته الخاصة ان الشهادات المدلى بها في غواتيمالا نفسها أو المكسيك أو أمكنة أخرى تكون صادقة ودقيقة في بعض الاحيان ، بينما ثبت أن هناك شهادات أخرى أقل ما يقال عنها انها موضع شكّ . ومن المستحسن إجراء تحقيق .

#### المنظمات الأخرى

٤٣ - تشمل المنظمات الأخرى التي قامت بزيارة غواتيمالا في عام ١٩٨٥ للتحقيق في حالة حقوق الانسان المنظمات التالية :

(١) منظمة العفو الدولية التي لم تصدر بيانا بل أصدرت تقريرا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . فقد قام فريق منها مكون من ثلاثة أشخاص بزيارة غواتيمالا في ايار/مايو ١٩٨٥ . ولا يتضمن تقرير عام ١٩٨٥ أية إشارة الى هذه الزيارة ولا الى أي شيء تمّ التأكد منه في سياقها . وتشير منظمة العفو الدولية الى تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ للمقرر الخاص ، إلا انها لم تشر إلّا الى إدعاء واحد بحدوث حالة إساءة فيما يتعلق بحقوق الانسان في سان الدفونسو اكستاهواكان - وذلك دون أن تأخذ في الحسبان تحقيق المقرر الخاص في ذلك الموضوع (انظر E/CN.4/1985/19 الفقرات ٤٧ الى (٥) .

(ب) منظمة الدولية الاشتراكية التي لم تصدر أيضا بياناً أو تقريراً ، حسب معلومات المقرر الخاص ؛

(ج) لجنة حقوق الانسان للبلدان الامريكية التي أعربت في مؤتمر صحفي عن رأى مفاده أن حالة حقوق الانسان أصبحت أفضل ؛ وأن أسوأ السمات هي حالات الخطط والاختفاء ؛ وأن هناك حاجة الى وضع سجل مركزي عام لجميع المحتجزين . وقد نظر ورفض إدعاء تقدمت به حركة التحرير الوطني (وهي حزب سياسي) عن إجراء تعقيم جماعي للنساء من أهالي البلد بإضافة مواد معينة الى الاغذية الموزعة في إطار برامج المعونة (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرة ٢٦) ؛

(د) الاتحاد الدولي لحقوقيات العمال الحرة الذي قام وفده بزيارة غواتيمالا في أوائل عام ١٩٨٥ . وينظر في تقريره في الفقرة ١٥٦ ؛

(هـ) الجامعة الدولية لحقوق الشعوب وتحررها ، وهي منظمة غير حكومية معترف بها ، يرد تقريرها في الوثيقة E/CN.4/1985/NGO/21 . ويشير ذلك التقرير الى التقرير السابق للمقرر الخاص بلهجة انتقادية . وهو يستشهد بفقرات من وثائق أعدتها منظمات أخرى ويذكر بعض الاحداث التي وقعت فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ . وليس هناك ما يدل على أي معرفة مباشرة لتلك المنظمة بالحالة أو على إجراءات أي أبحاث أصلية .

#### رابعا - دور الشرطة والقضاء في توعية حالات انتهاك حقوق الانسان

##### ألف - حكم القانون

٤٤ - قام المقرر الخاص بالإبلاغ من قبل عما اعتبره عيوباً خطيرة في عملية الاختصاص الجنائي في غواتيمالا (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ١١٠ الى ١١٧) . ولم تتج للمقرر الخاص الفرصة خلال زيارته التي قام بها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ لمناقشة هذه المسائل مع رئيس المحكمة العليا ؛ إلا أنه فعل ذلك في آب/اغسطس .

٤٥ - وتتلخص خلفية هذا الموضوع في وجود إجراءات جنائية في غواتيمالا قائمة على أساس قانون نابليون بالإضافة الى أحكام إضافية (يرى أنها غير مدرجة على المستوى

العالمي في الاجراءات الجنائية للبلدان التي تستخدم قانون نابليون) تكفل للمتهم حماية إضافية . ومن الأرجح انه ليس من اختصاص المقرر الخاص ، نظرا لان خبرته محصورة في مجال القانون العام ، أن يعلق على هذه الاجراءات الجنائية عدا أن يقول انه واضح من انها صحيحة تماما نظريا . بيد انه قد صرح أن هذه الاجراءات لم تكن ، لسنوات عديدة ، فعالة تماما من الناحية العملية .

٤٦ - ويلزم أن يبدأ التشخيص الراهن لفعالية النظام القضائي بمشكلة متفشية تماما ، هي أن ما يزيد على ٨٠ عضوا من الهيئة القضائية وموظفي المحاكم والمهنة القانونية قتلوا في أوائل الثمانينات . ولا بد أن كثيرين آخرين قد عانوا من تهديدات خطيرة . وهذه الاحداث تترك بصمتها ولا يمكن التخفيف منها بسرعة . وليست المشكلة في الفساد وانما في الخوف . غير أن هناك بلدانا أخرى اضطرت أن تضع الهيئة القضائية وأبناء المهنة القانونية في مواجهة خطر النار لتزيل انتهاكات حقوق الانسان التي لا يمكن احتمالها ، ولتقدم المجرمين الى العدالة ، ولتجعل حكم القانون نافذا . واذا كانت هناك مخاطر محتملة ترتبط باختيار وظيفة في السك القضائي أو في ملك موظفي المحاكم فينبغي التسليم بذلك على نحو ملائم بأن يتلقى رئيس المحكمة العليا وكامل فريقه من القضاة والموظفين الرسميين تفهما دوليا ودعما ومشورة مجدبة وعملية .

٤٧ - وللسلطات في غواتيمالا برامجها الخاصة بها . ويجرى الآن تنظيم دورات دراسية للقضاة والموظفين القضائيين ، كما يجرى التشديد على المؤهلات المطلوبة للتعيينات القضائية الجديدة . وربما يجرى في هذا الشأن القيام بدراسة مفصلة في المناطق الريفية عن أثر ذلك على دور قاضي الصلح (الذي يعطي ثلاثة أيام أولية للقيام بتحقيق مبدئي في الجريمة) . وكثيرا ما يكون قاضي الصلح الآن هو العمدة غير الحاصل على مؤهلات قانونية والذي يتمتع ، مع ذلك ، بقدرة كبيرة على اكتشاف الحقائق واستخلاص النتائج . وشمة حاجة الى محام مدرب له دراية جيدة بنفس القدر بالشؤون المحلية ليشغل هذا المنصب . بيد أن التدريب والاحتراف هما اللذان يلقيان الاهتمام في النظام القضائي كله .

٤٨ - وقد اختار المقرر الخاص قضية كانت معروفة على المحاكم الجنائية منذ نيسان/ابريل ١٩٨٤ لقيت اهتماما واسعا في الصحافة . وتتعلق هذه القضية بما زعم من قيام ٢٠ شخصا من إحدى الدوريات المدنية بقتل زوجين وطفليهما البالغين من العمر ١٢ و ١١ سنة في بلدية فراي بارتولومسي دي لاس كاساس بالتافيرا باز . ويبدو أن أصل

الجريمة يرجع الى عداء مستحكم بين قريتي ياكسا وسان خوسيه بوينافيستا والى رغبة إحدى الأسر في الانتقام . وقد تركز اهتمام المقرر الخاص مبدئيا على بعض المسائل الفنية التي أدت الى إعادة المحاكمة . وأحال رئيس المحكمة العليا نسخا من أحكام المحكمة ، يبدو انها تشير إهتماما أوسع بالاجراءات الجنائية الراهنة . ويحصل المقرر الخاص الآن على مشورة تقنية قبل أن يدلي بأى تعليق آخر .

٤٩ - وسواء كانت هذه القضية تمور أو لا تمور المشاكل المتعلقة بالحصول على إدانة حيث يجرى الدفاع عن تهمة جنائية ، فما تزال الشرطة تنتقد الاجراءات القضائية . وهي تقول ان افتراض البراءة ، خصوصا في قضايا الخطف أو السرقة أو القتل ، يكون هناك نوع من التماهى فيه بحيث ينتج عن ذلك إطلاق سراح معظم المتهمين بتلك الجرائم إما في خلال الخمسة عشر يوما المتاحة لقاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية أو بناء على التماس منه . وللنيابة العامة الحق في أن تقدم إلتماسا بالنيابة عن المدعي ، ولكن يبدو أن هذا الأسلوب نادرا ما ينجح ، ولو انه كثيرا ما يستخدم ، في ضمان تقديم المتهم للمحاكمة . وعلى الرغم من ذلك تحتفظ الشرطة بعلاقات طيبة مع المحاكم ، ويجرى الآن حوار بينهما حتى تفهم الشرطة ويفهم القضاة احتياجات أحدهما الآخر بطريقة أفضل لغرض الاجراءات الجنائية .

٥٠ - ولا يشي أى شيء اكتشف حتى الآن المقرر الخاص عن اعتقاده بأنه يلزم الخروج من دائرة مفرغة خطيرة . إذ يقدم الى المحاكم الجنائية أشخاص كثيرون متهمون بجرائم خطيرة ، بما في ذلك رجال شرطة مارقون . ويطلق سراح عدد كبير منهم بسبب عدم كفاية الأدلة أو عدم قبولها . ويرجع عدم كفاية الأدلة ، جزئيا ، الى عدم رغبة الجمهور في التعاون أو الإدلاء بأية شهادة . وعدم الرغبة هذا سببه إنعدام ثقة الجمهور في النظام القضائي فضلا عن احتمال إطلاق سراح المتهم بسرعة ، حيث قد يفترض انه سيؤخذ اجراء ضد الشخص الذى أدلى بالشهادة . ومن ثم ترتكب بعد ذلك جرائم خطيرة أخرى ، وتزداد المشكلة .

٥١ - ويتلهد رئيس الدولة ورئيس المحكمة العليا ومدير عام الشرطة على الحصول على أية مساعدة دولية تقدم من خلال إصداء المشورة فيما يتعلق بالتدريب ، وهو ما سيحسن هذه الحالة المزمنة (انظر الفقرة ٢٥٢) .

٥٢ - وفيما يتعلق بسبب الانتصاف المدنية استفسر المقرر الخاص عن النجاح الذى حققه القضاة في متابعة تنفيذ الاوامر القضائية بالمشول أمام المحكمة (أوامر المشول

(الشخصي) . وقال رئيس المحكمة العليا أن عام ١٩٨٥ عرفت فيه ٣٠٣ أوامر مخلول تتعلق بـ ١٠٧٤ شخصا . وقد جاء بعضها من اللجنة الفواتيمالية لحقوق الانسان ، بيد أن أوامر المخلول الواردة من فريق الدعم المتبادل شملت ٧٠٦ أشخاص . ولكن هذه القضايا لا تتعلق بعام ١٩٨٥ فقط وإنما تتعلق أيضا بالاموام السابقة عليه . وقد استقبل رئيس المحكمة العليا شخصا ممثلين من هذا الفريق في هذا المدد .

٥٣ - وهذا الاجراء قديم العهد ، والمقرر الخاص مقتنع بأن القضاة الذين أحيلت اليهم مختلف القضايا قد تصرفوا بتمكن في سياق تحقيقاتهم . ويجب أن يقال أن في إمكانهم الوصول بسهولة الى السجون ومراكز الشرطة . وقد قام رئيس المحكمة العليا نفسه بزيارة السجن الرئيسي في العاصمة ، لافرانفا بينال دي بافون ، حيث زار ما يسمى بزنزانات ما تحت الارض التي قيل عنها في الماضي انها سجن سرى داخل السجن : توجد فعلا عنابر تحت الارض إلا أن الحزلاء قالوا له انهم يقيمون فيها بنساء على طلبهم كي يتجنبوا الضغوط التي يفرضها عليهم مجنأ آخرون (انظر أيضا الفقرة ١٦٦ أدناه) .

٥٤ - وكانت نتيجة مساعي القضاة في عام ١٩٨٥ في متابعة أوامر المخلول أمام المحكمة هي إكتشاف ثلاثة أشخاص محتجزين بطريقة غير قانونية ، فتاة لم تبلغ السن القانونية ، ورجل اكتشف انه محتجز ، وامرأة شابة هربت من منزلها .

٥٥ - وقد استغرقت هذه الأنشطة وقتا قضائيا طويلا . وسيجرى ، بلا شك ، انتقادها ، ويرى المقرر الخاص انها فشلت (فيما عدا الحالات الخلاء) . وأي إخفاق من هذا النوع لا يمكن تنسيبه إلا بافتراض وجود مراكز لاحتجاز المفقودين لم يبلغ القضاة بها ولم يقوموا لهذا السبب بزيارتها . ونتيجة لذلك فقد أشيرت من جديد كل مسألة السجون السرية (انظر الفقرات ١٦٣ الى ١٦٩) .

#### باء - الشرطة الوطنية

٥٦ - اجتمع المقرر الخاص بكبار ضباط الشرطة الوطنية في مقرهم بالعاصمة . وكانت الصحافة حاضرة طوال الاجتماع . ويدير الشرطة الآن مدير عام هو ضابط شرطة محترف أمضى في الخدمة ٣٠ عاما ، وهو المأمور الفاريز اريغالو ، الذي تولّى منصبه في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ خلفا لعقيد في الجيش كان مسؤولا قبله . وأراد المقرر الخاص أن

يوجه انتباه الشرطة الوطنية الى بعض أعمال القتال والاختفاء وأن يستفسر عن مدى تقدم التحقيق فيها . وأرادت الشرطة أن تقدم الى المقرر الخاص معلومات رأت انها ذات صلة باستفساراته .

٥٧ - فقد قتل في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الى ٦ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، في مدينة غواتيمالا بمئة رئيسية ، ٢٤ من ضباط الشرطة (منهم امرأة واحدة) أثناء قيامهم بواجباتهم . وتتناول المحف التي في حوزة المقرر الخاص ٢٠ حالة منها ، وينتمي ٦ من ضباط الشرطة هؤلاء الى الفرع الخاص . وعلى الرغم من انه تم إلقاء القبض على بعض القتلة ، فإن كثيرين لم يلق القبض عليهم ويجرى وصفهم بالمعارات المعتادة مثل "جماعة مسلحين غير محددة هويتهم" . وكانت بجثة أحد رجال الشرطة حروق سجاثر في العنق .

٥٨ - وأصيب ١٢ شرطيا آخر على الأقل بجراح ، خطيرة في كثير من الحالات ، من بينهم امرأة أيضا .

٥٩ - وتبين في نفس الفترة أن مزيدا من رجال الشرطة كانوا ضالعين في جرائم . ولدى المقرر الخاص قائمة تتضمن ٩٦ إسما لرجال شرطة ، من بينهم مفتشان ، تبين انهم اشتركوا في ارتكاب جرائم في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و١٦ آب/اغسطس ١٩٨٥ . وتتضمن هذه الجرائم القتل ، والسراقات الخطيرة ، والاغتصاب ، والخطف ، والاتجار في العقاقير المخدرة ، والغش ، وجرائم أخرى أقل خطورة . وقد يكون العدد أكبر من ذلك في الواقع اذ لا يبدو أن القائمة تتضمن رجال شرطة آخرين قالت عنهم الصحافة انهم ضبطوا وهم يرتكبون أنشطة إجرامية ، منهم ٤ من أعضاء إدارة التحقيقات الفنية التابعة للشرطة ، و ٤ من المدنيين يعملون في مقر الشرطة فعلوا وأحيلوا الى المحاكم بتهمة الفساد . وقد فعل نحو ١٤٥ شخصا لارتكابهم جرائم تأديبية .

٦٠ - وعلى الرغم من أن جميع المتهمين بارتكاب جرائم قدموا الى المحاكمة ، فقد أبلغت الشرطة المقرر الخاص أن أغلبية الستة وتسعين شخصا المدرجة أسماؤهم في قائمتها لم يحالوا الى المحاكمة ، بل على العكس أطلق قاضي التحقيق سراحهم . وهذا الموضوع أبلغ عنه فيما مضى (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرة ١١٠) ونوقش مرة أخرى في الفقرتين ٤٩ و ٥٠ الواردتين أعلاه . وكانت إحدى النتائج هي إعادة القبض على أحد رجال الشرطة السابقين ، بعد أن كان قد أطلق سراحه بعد القبض عليه بتهمة القتل ،



واحتجازه لمدة ٦٠ يوما لارتكابه جريمة أخرى . وكان قد أطلق سراحه فيما يتعلق بالجريمة الأولى .

٦١ - وقدمت الشرطة الى المقرر الخاص مواد تشير الى انها كانت ناجحة جدا في العثور على ضحايا الخطف وانقاذهم ، ومنهم أطفال وقصر : وانها قبضت على مجرمين عاديين وعصابات ترتكب كل أنواع السرقة ، والغش ، والتجارة في العقاقير المخدرة الخ . وإدعت الشرطة انه يجري اكتشاف ٩٠ في المائة من الجرائم ، كما إدعت انه تتم في خلال الشهرين اللذين أعقبا تولي مأمور الشرطة الجديد منصبه القبض على ٧٠٥٩ شخصا بتهمة القتل أو لتهم أخرى أقل من ذلك ، و ١٤٧ شخصا لجرائم تتعلق بالعقاقير المخدرة ، وانه تتم استعادة ٥٢٣ سيارة من ٦٢٥ سيارة كان قد أبلغ عن سرقتها . وهذا إنجاز عظيم بلا شك ، ولكن يبقى مؤالان :

(أ) كم عدد الذين أحيلوا للمحاكمة ، ناهيك عن إدانتهم ، من أولئك الذين تتم القبض عليهم ؟ إذ لا توجد إحصاءات عن ذلك وليست لدى رئيس المحكمة العليا أية معلومات يمكن بناء عليها إجراء تقدير تقريبي ؛

(ب) ما هو السبب في أن أعمال القتل والاختطاف ذات الحساسية السياسية تشكل المجال الرئيسي المحتمل في نسبة العشرة في المائة التي لم تحقق فيها الشرطة سوى نجاح ضئيل ؟ وقد وجهت الشرطة نفسها الانتباه الى عدم رغبة المواطنين في إعطاء معلومات والى إنعدام التعاون والثقة .

٦٢ - وتركز الشرطة نشاطها على تطوير موقوفها ، وهو أمر ثبت انه ضروري الى حد يبعث على الانزعاج وان كانت قد جرت متابعتها بلا كلل ، في مدرسة التدريب التابعة لها وفي الدوائر الشرعية التابعة لها . بيد انها لسوء الحظ لم تحل بعد معظم الحوادث التي تركز عليها الانتباه الدولي ، بالطبع اذا كان من الممكن حل هذه الجرائم داخل حدود غواتيمالا ( انظر الفقرتين ٨٢ و ١٤٨ ) .

#### خامسا - المنظمات الاخرى داخل غواتيمالا التي

#### تعنى بمثل هذه الانتهاكات

٦٣ - ولم تكن هناك حتى وقت قريب منظمات داخلية وغير حكومية أو أفرقة تعنى بحقوق الانسان تعمل داخل غواتيمالا . وفي السنتين الاخيرتين مُنحت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية حرية الوصول الى البلاد ، ولكن أفرقة أخرى ، تتكون من مواطنين

غواتيماليين ، قررت أن تركز نفسها خارج البلاد . فهي تعتقد أنها لا تستطيع أن تعمل في أمان داخل البلاد .

٦٤- ومن المهم أن نشعر مرة أخرى أنها قادرة على ذلك ، وهي تنشد الحرية والأمن اللذين يسمحان بعودتها . ولكن الشكوك القديمة تشير تعقيدات جمة . وكما ذكر المقرر الخاص من قبل فإن الانقسامات المبريرة في أوائل الثمانينات ومضاعفات النزاع المستمر مع المفاويز لا يمكن أن تندمل بسهولة . وفي هذا لا تختلف غواتيمالا عن عدد من البلدان الأخرى .

#### الف - فريق التعاضد

٦٥- في هذا الإطار الذي لا يبعث على الأمل انبثقت خلال السنة الأخيرة تقريرا منظما تعرف الآن بفريق التعاضد (غام) وتتكون من أمر المختفين (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرتان ٨٨ و ٨٩) . وقد عقد المقرر الخاص عدة اجتماعات مع قادتها ومع أفراد من أعضائها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وتبقى هذه الهيئة مهمة جدا .

٦٦- واستمرت غام في عملها في عام ١٩٨٥ بتظاهرات سلمية وكثير من الأنشطة العامة الأخرى . واشترك قادتها في أوجه حوار واجتماعات مع رئيس الدولة ورئيس الاساقفة ، من بين آخرين كثيرين . والفريق لا يقبل عجز الحكومة ، إلى الآن ، عن توضيح ما حدث للمختفين .

٦٧- وعانى الفريق ثلاث نكسات خطيرة في عام ١٩٨٥ سببت توترا وقلقا شديدين .

٦٨- كانت إحداها موت أحد قادته ، مارييا روساريو غودوي دي كويغاس ، وابنها الذي يبلغ عامين من العمر ، أغوستو رفائيل كويغاس غودوي ، وأخيها مينور غودوي الدانسا البالغ ٢١ سنة من العمر . وقيل إنهم تركوا منزلهم صبيحة ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ليهتاعوا حاجياتهم من مركز تجاري في العاصمة . وتم العثور على جثثهم في وقت لاحق من ذلك المساء في واد على مسافة من المدينة . وقد اختفى زوج السيدة غودوي ، وهو طالب في كلية الاقتصاد السياسي في جامعة سان كارلوس ، في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤ . ونسبت لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا ذلك الفعل لقوات الأمن الحكومية . وقيل أيضا أن السيدة غودوي قد تلقت سابقا تهديدات بالموت بسبب اشتراكها في فريق التعاضد .

٦٩- وكانت النكسة الأخرى موت هكتور أورلاندو غوميز (وعمره ٣٢ سنة) ، وهو أخ لشخص اختفى . فقد وجد ميتا في ٣١ آذار/مارس على حافة الطريق الرئيسي المؤدي نحو ساحل المحيط الهادئ ، على بعد ٣٦ كيلومترا خارج العاصمة ، قرب أماتيتلان . وأفادت لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا أنه قد هُدد إذا ما استمر في تقصي اختفاء أخيه وأن البوليس الوطني يبحث عنه . وقيل إنه أوقف من قبل مجموعة مجهولة من الرجال المدججين بالسلاح بينما كان ينتظر الاتوبيس ليقله الى منزله في أماتيتلان بعد حضور اجتماع لنام . وذكرت لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا أن أشار التعذيب قد وجدت على جثته ، فقد كانت بلا لسان أو أسنان . وهم مشغولون بمشاكل الحصول على صورة من تقرير التشريح الرسمي لجثته ويخشون أنه قد قتل خنقا .

٧٠- وهناك رواية أخرى في عدد "الجمهورية الجديدة" الصادر في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، كتبها بييرو غليسياس تشير الى شخص باسم هكتور أورلاندو "نونيز" ، اختطفه أربعة مسلحين مدنيين في موقف الاوتوبيس في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥ . وقد "عثر على جثته في اليوم التالي . وكان قد ضرب حتى الموت ، وهُشم صدره ورأسه وكان لسانه مقطوعا" .

٧١- إن تقرير التشريح ، مثله في ذلك مثل أي شيء آخر يتعلق بتحقيق جنائي ، يصبح وثيقة عامة بعد ١٥ يوما يقوم فيها قاضي التحقيق المستجوب بتحقيقه الأولي . وقد أعطى رئيس المحكمة العليا المقرر الخاص صورة عن التقرير . وتوجد الصورة في التذييل الرابع . ويلاحظ المقرر الخاص أنه لا يرد ذكر لغياب لسان وأصنان السيد غوميز . ولا يشير التقرير الى الخنق ، وكان هناك كسر في قاعدة الجمجمة ، ولكن سبب الموت كان نزيفا داخليا ناتجا عن تمزق الكبد . ولم يعتقل أحد لارتكاب الجريمة .

٧٢- وكانت النكسة الثالثة هي مفادرة أسرة السيد أدريان غوميز كالييتو للبلاد التي أوردتها الصحافة الغواتيمالية في منتصف حزيران/يونيه ١٩٨٥ . فقد ذهب هو وزوجته وأطفاله السبعة إلى كندا . وتناقلت الصحافة خلفية من الاختفاءات ، فقد اختفى أخوه أرنولدو ، في عام ١٩٨١ وأخته كارمن بولاندا ، مرتين ، في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤ ، ويقال إنها توجد الآن في تورونتو . وقد ذكر مقتل أخيه ، هكتور أورلاندو ، أعلاه . وقد أخبرت الحكومة المقرر الخاص أن رحيل الأسرة قد عولج على أساس عادي من قبل السلطات ، فيما يتعلق بالشكليات . وقالت لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا إن منزله في أماتيتلان كان محتلا فعليا من قبل قوات الأمن ، الذين كانوا يترددون أيضا على مخبز الأسرة مظهرين أسلحتهم علانية .

٧٣- وكان المقرر الخاص يأمل ، في زيارته في آب/أغسطس ١٩٨٥ أن يلتقي مرة ثانية بالفريق . فقد دعي على وجه التحديد لكي يفعل ذلك من قبل السيدة روث موليتا دي كويغاس ، حمة السيدة غودوي دي كويغاس ، ووعد أن يسعى لمقابلته . ورغم جميع المحاولات للاتصال بالفريق ، قبل وأثناء زيارته ، لم يرغب الفريق في مقابلته . فقد نشرنا بياناً صحفياً عداًشياً وأدلووا بتعليقات ، أوردتها التلفزيون والراديو ، تشير الى انعدام الثقة في المقرر الخاص . ومن الصعب التعليق أكثر من ذلك . ولم ترسل صورة من البيان الصحفي الى المقرر الخاص ، ولم يستطع رؤية الواقعة في التلفزيون . ولا يوضح التقرير الصحفي الوحيد المتاح ماهية الشكاوى . ويؤمل أن يعاد الاتصال وتوضح هذه المشاكل .

٧٤- وقد حدثت واقعة مؤسفة فيما يتعلق بالعلاقات بين فريق التعاضد والمقرر الخاص . فقد أدلى الأب باتريك رايس ، وهو مواطن إيرلندي وممثل منظمة غير حكومية هي اتحاد معارف المحتجزين والمختفين في أمريكا اللاتينية ، أثناء حديثه في اجتماع للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات ، باتهامات خطيرة حول المقرر الخاص فيما يتعلق بموقفه تجاه الفريق . ولا يريد المقرر الخاص أن يوصي بأن هذا قد تم عن قصد بغرض التظليل ، ولكن التعليل الآخر الوحيد للأخطاء الكبيرة لابد أن يكون هو أن المتحدث لم يصدق في الحقائق ، فقد أشار إلى مقتل أعضاء الفريق السيد غوميز كاليتو والسيدة غودوي دي كويغاس (انظر الفقرتين ٦٨ و ٦٩) وفي تموز/يوليه البروفيسور ليونيل رودريغيز (انظر الفقرة ٧٥ (١)) . واستمر :

"لقد صمت المقرر الخاص لغواتيمالا صمتاً مطبقاً عن هذه الحالات . وحتى خلال زيارته للبلد لم يسعَ أبداً لمقابلة [فريق التعاضد] إلى درجة أن الأمر اضطرت الى مقاطعته لكي تُسمع" .

٧٥- إن هذا غير صحيح جداً في كلا الاتهامين .

(١) ففي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، طلب المقرر الخاص رسمياً من الحكومة الغواتيمالية أن تفيده حول تقدم التحقيقات في حادثتي القتل الأوليين المذكورتين

أعلاه . وكان أيضا على علم أن السيد أموس واكو المقرر الخاص المعني بمعقوبات الاعدام بدون محاكمة أو التعسفية ، قد طلب في نيسان/ابريل ١٩٨٥ معلومات حول حوادث القتل هذه . وقد بلغت أنباء مقتل البروفيسور رودريغيز المقرر الخاص قبيل مفادته لزيارة غواتيمالا ؛

(ب) وقبل زيارته في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ لم تقم غام بأي اتصال بالمقرر الخاص (وليس ذلك بمستغرب ، إذ من المحتمل أنهم ما كانوا يعلمون كيف يتم ذلك) . وقد سمعوا للاجتماع مع المقرر الخاص في الساعة الثامنة من الصباح الذي تلى وصوله متأخرا في المساء إلى غواتيمالا ؛ وأدى هذا ، حوالي ٩/١٥ ، إلى نقاش وتدابير من أجل عقد اجتماع رسمي عام في الكاتدرائية ، وهو ما تم . وكانت غام ، حينئذ ، موجودة في بهو الجمعية التأسيسية الوطنية عندما زارها المقرر الخاص ؛ وكانوا مزدوجين بأعلام ومكبرات للصوت كانوا يحضرون بها مداوات الجمعية . وقد اقترح موظفو الجمعية أن عقد اجتماع مع غام قد يتحقق فورا بشكل مفيد في قاعة المدخل الرئيسي ، وقد حدث ذلك . وتم تنظيم اجتماع لاحق ، عن طريق اتفاق مشترك ، في نفس القاعة حيث استطاع المقرر الخاص أن يستمع إلى الشهادات الفردية لكثير من الأسر التي اختفى أقرباؤها . وهذا أيضا تم ، حسب الأصول ، ولا يزال المقرر الخاص يحتفظ بمواد تفصيلية قدمت له من قبل الأسر .

٧٦- وكما تم التوضيح من قبل ، لم يستطع المقرر الخاص ، خلال زيارته في آب/أغسطس ١٩٨٥ ، رغم جميع الجهود ، من مقابلة الفريق . وقد أجّل قيامه من غواتيمالا نصف يوم ، بشكل خاص من أجل تأمين وقت اضافي في حالة قبولهم عقد مقابلة أو اجتماع آخر ، ولا يسهه إلا أن يكرر أسفه لعدم حدوث ذلك .

## باء - اللجنة الثلاثية

٧٧ - ظهرت على المستوى الحكومي مبادرة واحدة في مجال حقوق الانسان . وكما أفادت التقارير من قبل فقد حثت مشكلة حالات الاختفاء بالحكومة في عام ١٩٨٤ الى اقامة ما يعرف في غواتيمالا والخارج باسم اللجنة الثلاثية ، للتحقيق في هذه الحوادث . وتتكون الاطراف الثلاثة من النائب العام ووزير الداخلية ووزير الدفاع . وكانت حصيلة أنشطتهم هي الموضوع الرئيسي الذي ناقشه المقرر الخاص عند اجتماعه بوزير الداخلية الذي لم يكن قد مضى شهران على تعيينه . وكانت اللجنة الثلاثية في الواقع قد فرغت من عملها ونشرت نتائجها وتوصياتها ، ومع ذلك لم تعلن في آب/أغسطس أية تفاصيل على الإطلاق عن أي حالات فردية .

٧٨ - وأبلغ الوزير المقرر الخاص بالمنهجية التي تتبعها اللجنة حيث طرحها مكتوبة . وقد أجرت اللجنة تحقيقا على الصعيد الوطني ، طالبة التعاون من جميع عناصر قوات الامن في البلد . وأدخلت في هذه العملية الجيش والشرطة وسلطات الهجرة والجمارك وشرطة الخزائن وسلطات السجون ، فضلا عن السلطات المدنية من جميع المستويات : فالأشخاص المحتجزون في زنانات الشرطة المحلية التابعة لوزارة الداخلية يكونون في بعض الحالات في أيدي السلطات البلدية لا في أيدي الشرطة .

٧٩ - وأنهت اللجنة الجزء المنشور من تقريرها على النحو التالي :

"وقد طلب ، منذ بداية عمل اللجنة ، تعاون الاطراف المعنية وبمفصلة خاصة ممثلي فريق التعاضد (غمام) ، لتوفير جميع البيانات التي قد تساعد في اجراء التحقيق اللازم في مختلف الحالات ، لكن البيانات التي قدمتها الاطراف المعنية في الوثيقة التي سميت "الدليل" لم تكن كافية للقيام بتحقيق فعال لحالة الذين أطلق عليهم "المختفون" ، حيث كان من الضروري الحصول على بيانات من الأشخاص الذين وصفوا بأنهم شهود ، للتوصل الى عناصر اشبهت أفضل . ونظرا لعدم توفر التعاون المباشر من جانب الاطراف المعنية ، لم يبلغ ذلك التحقيق مداه .

"النتائج :

" ١ - أسفرت التحقيقات التي أجريت عن أن الأشخاص الذين ترد أسماؤهم في القوائم المقدمة من "فريق التعاضد" غير محتجزين في أي اصلاحية أو أية سجون للحبس الوقائي بالجمهورية .

" ٣ - اتفحت ، أثناء التحقيقات التي أجريت ، حالات وظروف أظهرت تعقيدات المشكلة ، كما يرد فيما يلي :

(١) إحالة أشخاص الى المحاكم ، في تأريخ لاحق للتأريخ المدعى اختفاؤهم فيه (الصفحات ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من تقرير وزارة الداخلية) ؛

(ب) تصريح أدلى به شخص من الجماعات السريّة قال فيه أن صورته وصور أشخاص آخرين قد نشرت في الصحف على أنهم مختفون أو مخطوفون ، وكانت أسرهم تجهل حقيقة ما حدث لهم . وهو تصريح أدلى به أمام وسائل الإعلام .

" ٣ - ينبغي النظر الى التحقيقات على أنها لم تنته ، نظرا لأنه لم يكن في الامكان ، في جملة أمور أخرى ، الحصول على قائمة بالفواتيماليين الذين هاجروا الى المكسيك لتقرير ما اذا كان يوجد بينهم أسماء لأشخاص ورد ذكرهم ضمن قائمة "المختفين" ، وربما يكونون حاليا مقيمين في أحد المخيمات .

" ٤ - أنه بناء على طلب المعنيين وتنفيذا للقانون ، قامت وزارة العدل برفع دعاوى جنائية أمام محاكم الدرجة الاولى ، ومحكمة باك دل رامو الجنائية التابعة لدائرة بيتين ، في مدينة غواتيمالا ، ومحكمتي كويتشالتينانغو وشاكابا ، للتحقيق في شكاوى الخطف والاحتجاز والتدخل في الاجراءات القانونية الجارية (الاجراءات والقضايا ذات الصلة بالتحقيق الوارد في التقارير) .

" ٥ - انه لم ترد ، خلال عمليات التحقيق التي أجريت في مختلف دوائر الجمهورية ، أية شكاوى تتعلق بوجود أماكن للاحتجاز مختلفة عن المراكز الاصلاحية ، المنشأة بمفّة قانونية لعمليات الحجز الوقائي وتنفيذ العقوبات ؛ وفي إحدى الحالات التي قدمت شكوى بشأنها في مدينة غواتيمالا ، لم يمكن تحديد المنزل الذي أشار اليه المعنيون نظرا لتقديمهم عنوانا ناقصا (الصفحة ٢ من الوثائق المرفقة) .

"ديباجة التوصيات :

"قامت هذه اللجنة بكل ما يتعلق بإجراء تحقيق رسمي على المستوى الوطني واستنفدت جميع الوسائل والموارد الممكنة .

"ويعتبر حجم المواد التي يحتوي عليها هذا التقرير مؤشرا للجهد الشخصي الذي قام به كل عضو من أعضاء اللجنة ، كما يمكن اعتباره بداية تحقيق أعمق لمشكلة الاختفاءات التي تهتم الحكومة الحالية للجمهورية بالتوصل إلى حل لها .

"وحيث أن هذه المهمة مهمة جديدة تماما ، فإن الأمر يحتاج إلى تشكيل لجنة لديها الوقت الكافي ، وتتكون من عدد أكبر من الأشخاص ، للقيام بأنشطتها في إطار منهجية للتعاون الكامل ، ليس مع مؤسسات الدولة فحسب بل مع الأشخاص المعنيين أيضا .

"التوصيات

١ - ينبغي مواصلة التحقيق الذي يستهدف تعيين أماكن الأشخاص المختفين ، وتكوين لجنة خاصة لهذا الغرض يتسنى لها التمويل في عملها على الدعم المقدم من مؤسسات الدولة ؛

٢ - ينبغي للجنة الجديدة التي يتم تكوينها أن تستبعد من عضويتها المؤسسات الحكومية والموظفين الحكوميين ، وأن تتألف من أعضاء البرلمان والعناصر المهنية والكيانات الخاصة والدينية ، ويمكنها أن تأخذ في اعتبارها أيضا المقترحات التي يقدمها الأشخاص المعنيون . وبهذا التشكيل ستتوفر للجنة فرصة أفضل لتنسيق عملها في سبيل مواصلة التحقيق وبلوغ أهدافه ، والحصول على المزيد من التعاون من جانب أسر المختفين ، وهو التعاون الذي لم يتوفر لهذه اللجنة الثلاثية ؛

٣ - ينبغي أن يقدم المعنيون إلى اللجنة المقترحة عناصر الأدلة التي تمكنها من استكمال تحقیقاتها في إطار تعاون واسع النطاق ؛



"٤ - ينبغي لمكتب المدعي العام بوزارة العدل أن يتولى التحقيق في الحالات التي قدمت شكاوى بشأنها ، وأن يتلقى أية شكاوى جديدة وجميع البيانات التي تساعد على إجراء التحريات اللازمة ؛

"٥ - ينبغي ألا يقفل باب البحث في جميع الحالات التي قدمت شكاوى بشأنها ، سواء بالنسبة للدولة عن طريق هيئاتها المختصة أو عن طريق المعنيين مباشرة ، حتى يتمكن الجميع من اتخاذ الإجراءات التي يرونها ضرورية" .

٨٠ - وهناك قدر ما من الاتفاق على تلك التوصيات حتى بين ناقدتي الحكومة . ومع ذلك فإن المقرر الخاص لا يعرف إلى أي مدى تحققت الوزارة من الحالات المذكورة في الفقرتين ٢ (١) و (ب) من "الختائج" ، هذا أن وجدت ، بحيث تستطيع أسر هذه الحالات تقصي الوقائع .

٨١ - وأوضح وزير الداخلية ، في مقابلته مع المقرر الخاص ، عملية التحقيق المبينة أعلاه . وأشار إلى حالات معينة (ضرب بضعة أمثلة لها) قُدم فيها شيء من الايضاح لما حدث بعد تاريخ اختفاء الشخص . وذكر له المقرر الخاص أن نشر جزء من المعلومات حتى عن أقل حد ممكن من الحالات قد يحیی الأمل لدى جميع الأسر في إمكان حل حالتها بالذات . وقال الوزير أن مئات الصفحات من الوثائق قد جمعت ، ولكن يتمين قيام مختلف الوكالات الحكومية المركزية والمحلية بإجراء تحقيقات أخرى قبل نشر التفاصيل . وذكر أنه لا يستطيع أن يعطي موعداً تقريبا لنشر التفاصيل ولكنه وافق على أن يكون ذلك في أقرب وقت ممكن .

٨٢ - ولم يحدث تقدم في اتجاه معين من عملية جلاء الغموض . فقد كانت مصادر الحكومة تذكر في الماضي أن بعض المختفين ربما كانوا في الواقع لاجئين في المكسيك . وأوضح الوزير أن الحكومة لم تتلق من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قائمة بأسماء اللاجئين الرسميين في المكسيك رغم أنها طلبتها رسمياً . ولذلك لا يمكن مضاهاة قائمة الأشخاص المختفين المقدمة من الأسر أو الفريق العامل المعني بالاختفاءات القسرية وغير الطوعية ، بأسماء اللاجئين في المكسيك .

٨٣ - وذكر المقرر الخاص أنه سيوصي بأن تقدم المفوضية إلى حكومة غواتيمالا قائمة بالأسماء (انظر التوصية الواردة في الفقرة ٢٥٦) .

## جيم - لجنة السلم

٨٤ - كان المقصود من هذه المبادرة الشخصية هو دراسة الاسباب الكامنة وراء العنف في غواتيمالا ، والتوصية بالتدابير الكفيلة بتحسينها . ولم تكن بدايتها ميمونة الطالع . ومع ذلك فقد نشرت في نيسان/ابريل ١٩٨٥ توصيات موجهة الى كثير من الهيئات الرسمية وغير الرسمية والى الجمهور . وكانت الاستجابة التي ظهرت في الصحف قليلة .

## دال - لجنة حقوق الانسان

٨٥ - لم تتابع أو تحاول منظمات خاصة أخرى شبيهة بالمنظمات التي تعمل في السلفادور وشيلي ، تتناول الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الانسان في غواتيمالا . وبالتالي فان النعم في الدستور الجديد على ايجاد لجنة ومدع عام لحقوق الانسان تكون لهما سلطات وواجبات واسعة (المواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ المبينة في التذييل الثالث) له أهميته الكبيرة . وسيتضح في المستقبل مدى نجاح هذه المؤسسات عند بدء تشغيلها في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

سادسا - الادعاءات المحددة بحدوث انتهاكات

٨٦ - حاول المدعي الخامس ، بالاستعانة بالمنشورات العادية المشار اليها أعلاه ومن خلال التحقيقات التي أجراها هو ، ان يتقيد بالشرط الوارد في الفقرة ١٥ من قرار لجنة حقوق الانسان ٣٦/١٩٨٥ "بان يقيم ، بمفة خاصة الادعاءات المتعلقة بحالات القتل بواعز سياسي وحالات الاختفاء وأعمال التعذيب والاعدام بدون محاكمة والاعتقال في سجون سرية" .

٨٧ - ولم يكن هناك نقصان في الادعاءات المتعلقة بهذه المسائل على مدى الاشهر الثمانية الاولى من عام ١٩٨٥ . ومن الاهمية أن نذكر ان عبارتين من هذه العبارات قد وضعت لهما تعاريف تقنية بلغة الأمم المتحدة . ويتولى التحقيق في الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية الفريق العامل المعني بتلك الظاهرة على وجه التحديد ؛ ويقتصر عمله على حالات الاختفاء التي توحى الادلة الظاهرة بمسؤولية الوكالات الحكومية عنها . أما حالات الاعدام بدون محاكمة فيختص بها المقرر الخامس الذي يتحرى حالات الاعدام التعسفي دون محاكمة ، التي تحدث ظاهريا بطلب من السلطات الحكومية . وعليه يرى المقرر الخامس أن التوجيه المذكور أعلاه بالغ التقيد . فالأنشطة الاجرامية مثل القتل أو

الخطف أو إلحاق الضرر الجسماني المبلغ التي يرتكبها أي شخص آخر غير السلطات الرسمية هي مسائل من اختصاص الشرطة الوطنية وحدها ، وتقع خارج نطاق ولاية المقرر الخاص .

٨٨ - ولا يمكن تبين وجود أوجه التمييز هذه في كثير من الادعاءات .

٨٩ - وتقوم لجنة العدالة والسلم شهريا بتجميع قوائم بالانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان ، وهي تذكر ان هذه القوائم غير وافية ولكنها تقدم جميع التفاصيل الموجودة لديها عن كل حالة مدرجة في القائمة . وجريا على عادة اللجنة فان أحدث القوائم التي تغطي المدة لفاية كانون الثاني/يناير - نيسان/ابريل ١٩٨٥ تبين أسماء الأشخاص الذين يقال أنهم مسؤولون عن الجريمة . وفيما يلي أعداد الحالات المنسوبة على وجه التحديد الى ملطات الجيش أو الحكومة :

كانون الثاني/يناير شباط/فبراير (١) آذار/مارس نيسان/ابريل

٧	١	٢+	٥١	حالات القتل
صفر	٥	صفر	صفر	حالات الاصابة بجراح
٢	١	٤+	صفر	حالات الاختفاء

(١) يشير الرمز (+) الوارد قرين بيانات (شباط/فبراير الى تقرير نشرته إحدى الصحف عن مقتل أو خطف بعض القساوسة البروتستانت ، ولكن دون الافصاح عن هويتهم أو أعدادهم .

٩٠ - وتبين الأرقام وقوع ضحايا ، إذ ربما كان هناك أكثر من شخص واحد تعرض للقتل أو الإصابة بجراح أو الخطف في الحادث الواحد . وفي عدد ضئيل من الحالات الأخرى يذكر اسم الشخص أو الأشخاص الذين يقال إنهم مسؤولون عنها . أما جميع الحالات الأخرى فتتصب إلى "عصابات شبه عسكرية" أو "مجهولين" .

٩١ - بيد أن هذا لا يعطي كل الإنصاف للجنة . إذ أن تعبير "مجموعة من الرجال مدججين بالسلاح ويرتدون ملابس مدنية" يمكن أن يستخدمه من يود أن يعني قوات الأمن (في أي بلد) ولكنه لا يرى من الحكمة توخي المراحة . وبعض ، لا كل ، الحالات المنسوبة إلى عصابات شبه عسكرية تتضمن معلومات تعزو المسؤولية إلى مجموعة من الرجال المسلحين . بيد أنه لا توجد تفاصيل كافية لإعداد أرقام أدق .

٩٢ - كذل تشير لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا بيانات مفصلة عن انتهاكات حقوق الإنسان . ومرة أخرى ليس من السهل اكتشاف ما هي الادعاءات التي يمكن القول بحق أن قوات الأمن كانت ضالعة فيها ، لكن المقرر الخاص قد أدرج لدى تجميع الجدول التالي أية حادثة توجد بهددهما أية إشارة تنبئ بذلك .

حالات الاعداد بدون محاكمة

حالات الاعداد	حالات اختفاء	حالات جماعية	حالات فردية	١٩٨٥
٣	١٧	٤٦	٦	كانون الثاني/يناير
٣	١٤	٤	١	شباط/فبراير
٣	٧	٨	٥	آذار/مارس
١	١٦	١٣٣	٣	نيسان/أبريل
١	٩	-	٣	أيار/مايو
١	٣٦	٣٥	٣	حزيران/يونيه
٣	٤	-	٣	تموز/يوليه

٩٣ - وتتضمن هذه الأرقام جميع من يدعي بأنهم ضحايا في الأحداث التي يرد وصفها أدناه ، باستثناء حادث آب/أغسطس في مالاكتان .

٩٤ - كما قدمت لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا إلى المقرر الخاص قائمتها بحالات الاختفاء التي بحثت بحثاً متأنياً . والأرقام هي كما يلي :

٨	كانون الثاني/يناير
١١	شباط/فبراير
١٠	آذار/مارس
١٦	نيسان/أبريل
١١	أيار/مايو
١١ (٣ منهم ظهر مرة أخرى)	حزيران/يونيه
٧	تموز/يوليه
٧٤	المجموع

٩٥ - وبالرغم من أن دراسة المقرر الخاص للأحداث التفصيلية التي بحثتها لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا قد قادت ، إلى حد ما ، إلى اختيار أسماء تظهر أيضاً في قائمة

.../...

لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا التي تضم ٧٤ شخصا ، فان الاحداث في حالات أخرى لا تتضمن أي شيء يدل على تورط قوات الامن . بيد أن المقرر الخاص اختار من التفاصيل المنشورة أسماء لا تظهر في قائمة الـ ٧٤ المقدمة من لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا . وتبين هاتان العمليتان المنفصلتان صعوبة جمع احصاءات موثوق بها عن الاحداث تبرز اهتمام المجتمع الدولي ، في مقابل مجموعة الاحصاءات الجنائية الداخلية .

٩٦ - ووفقا للادعاءات ، يبدو أن الاحداث الرئيسية قد وقعت في عام ١٩٨٥ في المواقع التالية :

(أ) قرى مختلفة في بلدية باتزون ، تشيمالتينانغو (انظر الفقرات ١٠١ - ١١٣ أدناه) ؛

(ب) في منتيفغو اتيتلان ، مولولا وحولها (انظر الفقرات ١١٣ - ١٣٤) ؛

(ج) فينكا مانتا انيتا ، لاس كانواس ، سان مارتن خيلوتيبيكسي ، تشيمالتينانغو (انظر الفقرات ١٣٥ - ١٣٠) ؛

(د) باراهي نيل ، الاسينتال ، ريتالهللو (انظر الفقرات ١٣١ - ١٣٤) ؛

(هـ) أوتزمازاتي ، باربرينا ، سانتا روزا (انظر الفقرتين ١٣٥ و ١٣٦) ؛

(و) نيكادي مالاكاتان ، سان ماركوس (انظر الفقرات ١٣٧ - ١٤١) ؛

(ز) مازاتينانغو ، موشيتيبيكويز (انظر الفقرات ١٤٢ - ١٤٥) .

٩٧ - وتأتي الادعاءات من لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ولجنة الدعوة الى العدل والسلم و "انغوبرينسا" والصحافة الغواتيمالية ، وهي مبنية على هذا النحو ، بالتواريخ عندما تكون متاحة ، في الفقرات التالية .

٩٨ - وقد سمّت لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ولجنة الدعوة الى العدل والسلم الاحداث الواردة في (أ) و (ج) و (هـ) و (و) "مذابح" أو "حالات اعدام جماعية خارج نطاق السلطة القضائية" . ولم تنشر لجنة الدعوة الى العدل والسلم تقريرها عن شهر

حزيران/يونيه بعد ، وهو التقرير الذي قد يتضمن الحادث (د) . وقد أوردت "انغوبرينسا" الاحداث السبعة جميعها ، وكذلك الصحافة الفواتيمالية فيما عدا الحادث (و) ، وان كان من الجائز ان يكون ذلك الحادث قد ظهر في اعداد لم يتم تسلمها في جنيف .

٩٩ - والحادث (ب) هو بالدجة الاولى تنديد بحالات الاختفاء وحصل بالمحل على تغطية واسعة النطاق .

١٠٠ - ويمكن ان يستدل من التقارير التالية مدى ما ينسب الى الحكومة وقواتها الامنية من تورط .

#### باتزون ، تشيمالتينانفو

١٠١ - تعتبر هذه بلدية كبيرة لا تبعد كثيرا عن الطريق الرئيسي الذي يربط بين الدول الامريكية ، على بعد نحو ٧٠ كيلومترا غربي العاصمة . والادعاءات بها وقع في عام ١٩٨٥ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان هي على النحو التالي ، وتقع جميع القرى المذكورة في البلدية :

(أ) لجنة الدعوة الى العدل والسلم ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، تشيسيكيا . مارسيلينو وخوان كوكون . وجه الاتهام الى الضحيتين من قبل المفوض العسكري (بأنهما مخربان) وأرسل الى مفرزة عسكرية . وفي مرحلة لاحقة أنكرت المفرزة استلام أي اتهام من هذا القبيل وقالت ان الرجلين قد غادرا الى منزليهما . وقبل وصولهما الى منزليهما باغتتهما رجال مسلحون قاموا بتعذيبهما ثم قتلتهما .

(ب) لجنة حقوق الانسان في فواتيمالا ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، خيتزان آلتو . مارسيلينو وخوان كوكون ، وخوستو موراليس كانو ، ومارسيلو خوتشالاخ ، وسانتوس كوي كوم ، وروزاليو بويباخوك . هؤلاء احتجزوا واختفوا في أعقاب إجراء من قبل الجيش في بيت كل منهم . وقد عثر على جثثهم فيما بعد وبها علامات تدل على التعذيب والعديد من الجروح الناجمة عن طلقات الرصاص والضرب وفي حالة تحليل . وقد عثر على جثث الاخوة (شوكوم) (وردت هكذا) في تشيسيكيا وعلى الاربعة الآخرين في بوباباخ دي زيباتال (وردت هكذا) . وقد كانت هذه الافعال بمثابة بداية لحملة كبيرة قام بها الجيش ضد القرويين في هذه البلدية .

(ج) لجنة الدعوة الى العدل والسلم ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ،  
خيبراتان . مارسيلو خوتشالاخ ، وخوستو موراليس شيريك وشخصان مجهولا الهوية . بعد أن  
قامت وحدات الجيش باحتجازهم قبل أيام ، ظهروا مقتولين . وقد كانت رؤوسهم مقطوعة  
وبهم آثار جروح متعددة ناجمة عن طلقات نارية .

(د) لجنة الدعوة الى العدل والسلم ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ،  
لاميرسيد . بولينو سبتان ميكولاخ ، المفوض العسكري . بسبب عدم اطاعته لأوامر الجيش ،  
اختطفه جنود أثناء الليل وعشر عليه في اليوم التالي ميتا على مسافة كيلومترين من  
منزله .

(هـ) ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، خيتزان . روزاليو كوس ، ودانيال بيوس  
أخو ، ومارسيلو اسبيتال ، وسانتوس كوي ، ولازارو ياكوي ، وخواكين ياكوي ، ومماش  
ياكوي وثلاثة رجال آخرين مجهولي الهوية . في ٢٠ كانون الثاني/يناير ، وصل السي  
القرية ٥٠٠ من قوات الجيش وقاموا باحراق "مقيفة" ، وسحبوا دانيال (٨ سنوات) من  
منزله ، وضربوه وجرحوه بالسكاكين . وقاموا بجمع السكان وقالوا انهم سيقبضون عليهم  
هناك لعدة أيام . وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ، امسكوا مرة ثانية بالصبي الذي  
عذبوه في اليوم السابق ، واحتجزوه في المدرسة هو وثمانية آخرين من القرويين ، حيث  
عذبوهم باستخدام الـ "ثوغا" وقاموا باقتلاع اعينهم وخصيمهم وقطع السننهم وبعد ذلك  
أحضروا غازولين وأحرقوا خمسة منهم . وظهرت ٣ جثث في خيتزيتزي . واختطف ثلاثة من  
المعلمين الدينيين بالقوة ، ولكن قيل أنهم ظهروا في لاغراناها بينال دي بافيون دون  
أن يعلموا سبب القبض عليهم . ويقول آخرون أن هؤلاء المعلمين الدينيين قد أحرقوا  
خلف المدرسة (ملاحظة المقرر الخاص : يدعي بأن ١١ ضحية قد قتلوا ، ولكن مجموع من  
أدعي بقتلهم يصل الى ١٠ أشخاص فقط) .

(و) لجنة الدعوة الى العدل والسلم ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ،  
خيتزان التو . ٣٠ شخصا مجهولو الهوية تقل أعمارهم عن ١٨ سنة . في ذلك اليوم احتل  
القرية ٤٠٠ من قوات الجيش . وامسكوا بمسبي عمره ١٠ سنوات وعذبوه لاجباره على قول من  
من الذي عقد اجتماعات وأين . واعتقلوا ٣٠ شخصا ، معظمهم تقل أعمارهم عن ١٢ سنة  
وقتلوهم . وفي حادث آخر أخذوا ثمانية من الشباب ولم يعثر عليهم .

(ز) وقد قامت أيضا الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب وبأكس كريستي (فرع  
سويسرا) بنشر ادعاءات تتمثل بهذين اليوميين في جزئي قرية خيتزان . وقد جاءت هذه  
الادعاءات من لجنة الدعوة الى العدل والسلم ولجنة وحدة الفلاحين وتتضمن تفاصيل



عمليات تشويه الناس واحراقهم وهم احياء . ويقال انه قد قتل نحو ٤٠ شخصا وقيل  
صراحة ان الجيش كان هو المسؤول عن ذلك .

(ح) لجنة وحدة الفلاحين ، ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ . عشر على جثتي  
مارسيلو كوكون وخوان كوكون ، وبهما علامات تدل على التعذيب .

(ط) ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، بوباباخ عشر على أربع جثث مصابة  
بوابل من الرصاص : خوستو موراليس ، وسانتوس كوي كون ، ومارسيلو خوتشولاخ ،  
وروزاليو ياك تشاخو .

(ي) قام هانز أولريش كلوزي ، عضو المجلس النيابي (البوندستاغ) في  
ألمانيا الغربية ، في ١٣ شباط/فبراير ، بالاحتجاج على المذابح التي ارتكبها الجنود  
في كانون الثاني/يناير في بلدية باتزون .

(ك) ذكرت وكالة الانباء الفرنسية في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، ان ما يزيد  
على ٨٠٠ من القرويين في المنطقة يعيشون في حالة من الرعب في أعقاب المذبحة التي  
قتل فيها نحو ٤٠ من الفلاحين في قرية زيتزان .

(ل) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ،  
باتسون . بولينو ميتان ميكولاخ . هاجمه رجال مجهولو الهوية وأطلقوا عليها الرصاص  
أمام أسرته .

(م) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، شباط/فبراير ١٩٨٥ ، باتسون .  
سينفوروسو سيبيوك تزوكوين قتل بالرصاص بواسطة رجال مجهولي الهوية .

(ن) نددت لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا في شباط/فبراير ١٩٨٥ ، أعضاء  
الدورة الحادية والأربعين للجنة حقوق الانسان بالأحداث التي وقعت في بلدية باتزون  
وخاصة في خيتزان ، وأصدرت حكومة غواتيمالا البيان التالي ، الذي تمّ تعميمه بوصفه  
الوثيقة E/CN.4/1985/60 :

"فيما يتعلق بأحداث قرية اكساتان ، وباتسون ، وتشميلتينانغو ،  
مكنك التحقيقات التي أجريت من اثبات ما يلي :

.../...

١" - ركز مجرمون مخربون من المنظمة التي تسمى نفسها "القوات المسلحة الشائرة" منطقة عملياتهم في قري باتشالي واكسيخابي وتشواتسونوخ في بلدية تيكنان ، غواتيمالا ، وفي قري سيلوب وكسيستان وتشيبياكول وبوباباخ واكسيستسي في بلدية باتسون .

٢" - ابتداء من شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، هدد المجرمون المخربون التابعون للقوات المسلحة الشائرة دوريات الدفاع المدني الذاتي كي لا تقوم بخدمات الدورية في القري التابعة لها ، محاولين اقناعها بأن جيش غواتيمالا لا يدفع لها مقابل هذه الخدمات .

٣" - خلال عمليات الانسحاب التي قامت بها العناصر المخربة التابعة للقوات المسلحة الشائرة ، ارتكبت الجرائم التالية :

١١ (إحدى عشرة) جريمة قتل

٩ (تسع) عمليات اختطاف .

٤" - وتفصيل هذه الجرائم كما يلي :

في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وردت معلومات تفيد بأن مجموعة مؤلفة من حوالي ٢٠ مجرماً مخرباً كانت موجودة في مخيم يقع بين قريتي كسيخابي وتشواتسونوخ ، فأرسلت أربع دوريات لاعتقالهم أو اخضاعهم . ولكن المجرمين المخربين تنهبوا لهذه العملية وهربوا نحو الجنوب محاولين الوصول إلى الجبال الواقعة بين باتسون وبوتشوتا ، بعد أن مرّوا في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، في قرية كسياتسان حيث اختطفوا ٨ من أفراد الدوريات المدنية لمنع هؤلاء من إبلاغ أمرهم إلى الدوريات العسكرية التي كانت تلاحقهم .

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وعلى مقربة من مزرعة باكايال ، كمنوا لدورية من الشرطة العسكرية المتنقلة ، فقتل ٤ من أفراد الشرطة العسكرية المتنقلة ، وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وملوا إلى مزرعة سانتا مارغاريثا حيث قتلوا مدير المزرعة السيد أوغستو كاستيلو كيروا وكاتب كشوف المرتبات رومان غوادا لوبي ريفيرا سانتيسو .

وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، تمّ اختطاف واغتيال عضوين من  
الدورية المدنية هما خوان كوكون كوكون ومارسيلينو كوكون ، في قرية تشيكيل  
في بلدية باتسون .

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، واصل المجرمون المخربون أنفسهم  
الى مزرعة مرميس في بلدية باستون وقتلوا المفوض العسكري باولينو سيبان  
ميكولاكي .

وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، قتل في قرية سيخابي عضوان من الدورية  
المدنية هما ماكسيملاينو تشوكوخ لوبس وكوستوديو مورالي .

وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، اختطف في قرية سيخابي المفوض العسكري  
فلورانسو اخماك ولا يزال مصيره مجهولا حتى الآن .

"٥ - ويتبين من المعلومات الواردة عن جرائم القتل المشار اليها  
اعلاه ان جميع من قاموا بها كانوا مغاورين يرتدون زيا بلون اخضر زيتي  
ومسلحين ببنادق من نوع AR-15 YM-16 (لا توجد مثل هذه الاسلحة في الجيش) .

"٦ - وتبذل قوى الامن في منطقة تشيمالتينغفو قصارى جهدها لاعتقال  
مجموعة المجرمين المخربين المسؤولين عن مقتل عدة اعضاء في دوريات الدفاع  
المدني الذاتي والمفوضين العسكريين .

"٧ - وقد لجأ المخربون فيما مضى الى هذا النوع من الدماء لاطلاق  
اتهامات كاذبة ضد جيش غواتيمالا ، وذلك كجزء من حملة التحقير ضد بلدنا" .

(س) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ١٩-٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، باتسون .  
احتجز رجال مجهولو الهوية ليساندرو فاسكوييز سيكوآخا في ١٩ آذار/مارس ، وعثر على  
جثته في ٢٢ آذار/مارس في كامينو دي تيراسيريا .

(ع) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . اختفى رومان  
روباريك سيبايز في ظروف غير معروفة وهو في طريقه الى العمل . ولا يذكر المكان  
الذي كان يسكن فيه سوى انه في "باتسون" .

(ف) لجنة الدعوة الى العدل والسلم ، بين ٩ و ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .  
اجبر ساباستيان كوي ، رئيس طائفة السكان الاصليين (ولم يذكر في أي قرية) ، على  
الركوب في شاحنة صغيرة في ضواحي باتسون واختفى . وقيل ان "رجالا مسلحين مختلفين"  
كانوا هم المسؤولون .

(ص) لجنة الدعوة الى العدل والسلم ولجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ،  
١٤-١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . نددت زوجة بينيتو سلفادور اخوتشان باختفاء زوجها في  
كانتون بونينتي . وقد حضر خمسة رجال مدججين بالسلاح بملاهي مدنية الى المنزل يسألون  
عن خوسيه سلفادور ، فلما لم يعثروا عليه ، أخذوا بهلا منه بينيتو سلفادور ، وقد  
هددت الزوجة باستخدام بندقية . ومن الواضح ان الجيش هو المسؤول .وقد ذكرت لجنة  
حقوق الانسان في غواتيمالا ان زوجة الرجل المفقود سمعت أحد الرجال يخاطب الآخر بـ"قلب  
"كابيتان" (نقيب) .

(ق) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . أخذ بيدرو  
خافيير كوخيل ، وبيدرو سيكال ، ولورنسو كويوتي ، وانريك تيكيرا ، ورجل آخر  
وفتيان ، وجميعهم من أعضاء الدورية المدنية في قرية تشيكويل ، من منازلهم على  
أيدي رجال مدججين بالسلاح وذوي وجوه مسودة ومجهولي الهوية . والرجال الاربعة  
المذكورة أسماؤهم مدرجون في قائمة حالات الاختفاء للجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ،  
التي تعزو اختفاءهم بصفة خاصة الى قوات الامن ، كما في الحالات الواردة في (ع)  
و (ص) أعلاه .

(ر) الصحافة الغواتيمالية . تم تغطية الاحداث التي وقعت في تشيكويل  
بمقالات في الصحفيتين . وتتوافق الاسماء ، ومن الواضح ان المحررين أجروا مقابلات مع  
الناس في القرية ، ومع السلطات العسكرية . وعشر على ثلاث قبعات وقميص أزرق تنتمي  
الى الرجال المختفين على حافة النهر المحلي .

(ث) "انغوبرينسا" ، ١٠-١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ . يقال ان بوينا فونتسورا  
موخوب ، مساعد العمدة ، ذكر ان قوات حكومية قد اختطفت بعنف سبعة من القرويين من  
منازلهم ، أمام أسرهم وجيرانهم .

(ت) "انغوبرينسا" ، ١٠-١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ . تلقت فرقة متطوعي المطافئ  
(التي تستدعى للتصرف في جثث الموتى) تقارير عديدة في ٩ أيار/مايو بشأن وجود مقبرة

سرية داخل نطاق البلدية . وقد اضطر الى الغاء البحث بسبب سوء الحالة الجوية ، وفقا لما افاد به رئيس فرقة المطافئ المحلية . (من الممكن أن تكون المنطقة المعنية قرية تشيكوبيل ، حيث ان الصحافة الغواتيمالية ظهر بها في ٩ ايار/مايو ١٩٨٥ صورة فوتوغرافية لسيارة تابعة لفرقة المطافئ هناك) .

(٥) الصحافة الغواتيمالية ، ١٩ ايار/مايو ١٩٨٥ ، داخل حدود مدينة باتسون . قتل ماريو غيلبرتو ملفارخواريز ، آمر الدورية المدنية ، و "قصاب المواشي" ، على أيدي شخصين مجهولي الهوية يحملان أسلحة نارية . وقد كان هو وزملاؤه يقومان برعي حيواناتهم في الصباح الباكر عندما ظهر القتلة ، وأجبروهم على الرقود على الأرض واختاروا الضحية وأطلقوا عليه الرصاص . ولم يتكلموا أثناء الحادث (تقرير من الشرطة الوطنية) .

(٦) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ١٨ ايار/مايو ١٩٨٥ ، باتسون عشر رجال مسلحون مجهولو الهوية مختلفون على ماريو غيلبرتو ملفارخواريز ، "قصاب المواشي" ، في عمله في الصباح الباكر ، وأمر الرجال المسلحون جميع العمال بالانبطاح أرضا وبعد ذلك أطلقوا الرصاص على السيد ملفار ، ثم أطلقوا عليه رصاصه قاضية . وكان هو آمر الدورية المدنية .

(٧) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، خيتزان باخو . تم إعدام ٣٠ من القرويين المجهولي الهوية من مختلف الاعمار على أيدي أفراد من الجيش . ووفقا لتنديد صدر في المكسيك عن شاهد عيان احضرته لجنة وحدة الفلاحين ، انتزع الضحايا العشرون بعنف من منازلهم و "ملبوا" بدق مسامير في أذرعهم وأرجلهم . وترك الجنود جثثهم في مدرسة القرية .

(٨) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا/ "انغوبرينسا" ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، "ساكويللا" و "زاكويللا" . احتجزت ماريانا اختسب كويوتي وبناتها فلوريندا مارييا وايزابيل يوس اختسب على أيدي رجال مجهولي الهوية مدججين بالسلاح قاموا بانتزاعهن بعنف من منزلهن . ووضعوا في سيارة "جيب" عسكرية تحت جنح الظلام وأخذوا الى مكان مجهول . وتضيف "انغوبرينسا" انه تم ذبح نحو ٤٠ شخصا في القرية في شباط/فبراير .

(١١) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، باتسون .  
ثمانية أشخاص مجهولي الهوية . ندد اندريس كويوتي ، نائب اللجنة الديمقراطية  
المسيحية الغواتيمالية عن تشيمالتينانفو ، باختفائهم على أيدي رجال مجهولي الهوية  
مدججين بالسلاح الذين أخذوهم الى مكان غير معلوم في سيارات لا تحمل لوحات ترخيص .

(ب ب) "انفوبرينسا" ، ٥-١١ تموز/يوليه ١٩٨٥ . أفادت اللجنة الفرعية  
المعنية بحقوق الانسان في غواتيمالا ، التي يقع مقرها في كيتزالتينانفو ، باختطاف  
ثمانية من القرويين في "ساكويللا" على أيدي أفراد من الجيش . وأسمائهم ، التي نشرت  
في ١٠ تموز/يوليه ، هي خوان بابلو توخ ، وأوستاكيو توخ ، وسانتياغو توخ ،  
وإنكارناسيون باي ، واستيبان بيريز ، وخوان اختسيب كويوتي ، وفلوريندا يوس ،  
وإيزابيلا يوس .

(ج ج) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا/"انفوبرينسا" ، ٢٧ حزيران/يونيه  
١٩٨٥ ، "ساكويللا"/"زاكويللا" . اختطف ستة من القرويين عندما كانوا يقومون بدورية  
حراسة مدنية .

(د د) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، ٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، باتسون .  
اختفى نيكولاس آخكالون ، المفوض العسكري ، خوليان سينو أخبال يوم ٢٦  
حزيران/يونيه . وقد عثر على جثتيهما طافيتين في غور (بيلادي ألوا) خلف الكنيسة .

(ه هـ) الصحافة الغواتيمالية ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، هونينتي . أكدت  
الرواية بالصيغة المذكورة أعلاه ، فيما عدا أن المفوض العسكري ورد أن اسمه نيكولاس  
إخ خولون أنسول ، وأن الرجل الآخر اسمه خوليان بيبي أخبال ، وأنه كانت هناك جثة  
ثالثة . وكان الثلاثة جميعاً قد ذهبوا وبثرت رؤوسهم .

(و و) وأخبر المقرر الخاص أنه حدث في وقت لاحق في تموز/يوليه هجوم على  
شخصين عند الجسر الواقع على الحدود الادارية مع سولولا ، وقتل أحدهما وأصيب الآخر  
بجراح خطيرة . كما قتل بالرصاص ماريو ريخيه سينغوفيفوس ، وهو موظف بالبلدية ،  
أمام الكنيسة في باتسون ولم يتم التعرف على المسؤولين في أي من الحالتين .

١٠٢ - وهذه المجموعة من رسائل الاخبار عن الجرائم وتقارير الانباء تشير الى عدد من الحوادث . ويبدو من الادعاءات الاساسية أنه حدث ما يلي :

(أ) مذبحه كبرى في شطري قرية كزيتزان حوالي ٢٠ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ؛

(ب) في أواخر كانون الاول/ديسمبر أو أواخر كانون الثاني/يناير ، كزباتان/بواباج/شيزيكيا ، اربع حوادث قتل بها في ذلك حوادث قتل الرجلين المدعويين كوكبون ورجلين آخرين أو ربما أربعة آخرين ؛

(ج) عدد من حالات الاختفاء في شيكويل في نيسان/ابريل ؛

(د) مذبحه أخرى في كزيتزان باجو في حزيران/يونيه ؛

(هـ) حالات اختفاء في قرية تدعى حاليا ساقيا تقع على بعد نحو كيلومترين من وسط مدينة باتزون ، وليس من المعتقد أن تكون وكالة انباء " إشفويرنزا " تشير الى مذبحه في ساكيلا في شباط/فبراير ومن المحتمل أن تكون الاشارة الى كزيتزان . ومن المحتمل أن تكون حدثت حوادث أخرى ذات أهمية ولكن إما أنه لم ترد اشارة الى المكان المحدد أو أن المقرر الخاص لم يكن لديه الوقت الكافي لاجراء تحقيقات . وقد قضى مع ذلك يوماً بأكمله في مدينة باتزون وفي ساقيا وكزيباتان وكزنتزان وقرية تدعى شيشوى وعلى جسر على حدود مديريتتي شيمالتنانقو ومولالا . وتبلغ مساحة البلدية ١٢٤ كيلومترا مربعا وتمتد سلسلة جبال عالية محرجة بكثافة الى الجانب الغربي . وهي تقع الى الغرب من الطريق البري السريع عبر امريكا ولكن الطريق الرئيسي القديم من العاصمة الى غرب البلد يمر عبر البلدية وتقع معظم القرى المشار اليها على طول هذا الطريق .

١٠٢ - ويتعين عرض الحالة من هذا المنظور . فمئذ نحو ثلاث أو أربع سنوات كانت مساحة كبيرة من مديرية شيما لتخاتغو تحت سيطرة المفاورين . ولم يكن أحد يجرؤ على السفر على الطريق البري السريع عبر امريكا . وكانت على وشك اعلانها " منطقة محررة " . وقد أبلغ المقرر الخاص عن بعض هذه الحالات في عام ١٩٨٣ بعد زيارته لغواتالون الواقعة في بلدية سان مارتن جيلوتبيك (أنظر E/CN.4/1984/30 ، الفقرة ٤ - ٨) . وفي الممارك التي أدت بالحكومة الى استعادة سيطرتها ، وقعت ، بالتأكيد ، اصابات عديدة بين السكان المدنيين . ولعلّ الطريق المسلح في باتزون في عام ١٩٨٥

يمثل البقية الرئيسية لقوات المفاورين . ولا يعرف السكان المدنيون المحليون ولا حتى السلطات من هم هؤلاء أو يفضلون ألا يقولوا من هم . بيد أن غريغوريو لوبيز كتب مقالاً في مجلة " ديس ويك " بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ وصف نفسه فيها بأنه " زعيم المنظمة الثورية للشعب المسلح " وأنه " يقيّم قوة المفاورين " . وعلّق على الأحداث التي وقعت في حزيران/يونيه فقال " إنه تم في بلدية باتزون بمديرية شيمالتنانغو - وهي احد حصون مفاوري القوات المسلحة الثورية - اختطاف ١٦ شخصاً من بينهم ١٠ أفراد دورية مدنية . وقتل أربعة في دير بعد ذبحهم " .

١٠٤ - وأياً كانت العصابة فقد عمل أفرادها في البلدية لمدة ثلاث سنوات على الأقل . وبحث الجيش عنهم ولكن بدون أن يحقق نجاحاً كبيراً . وكانت إحدى أنشطة العصابة مهاجمة الأشخاص وسرقتهم في السيارات والحافلات . وكان أحد الامكنة المفضلة هو الجسر المشار اليه أعلاه وهو مكان مثالي لنصب كمين لأن السكان المحليون يعبرون هذا الطريق في الحافلات في طريقهم الى سوق سان لوكاس لتوليمان الكبير . وقد كان الركاب وكذلك ركاب السيارات يتعرضون الى السرقة . وفي إحدى المناسبات توجه ركاب سيارة المروّعون الذين اوقفتهم العصابة لسلبهم ، الى الكتيبة العسكرية في غودنيز لإبلاغها بالحادث . فتوجّه الجيش الى الجسر ووجد العصابة التي تسلل أفرادها الى النهر ولادّوا بالفرار . وكان الجسر في تموز/يوليه ١٩٨٥ مسرحاً لمقتل شاب واصابة فتاة بجراح خطيرة . وقد نقش على الجسر الحروف الاولى من أسماء جيش مفاوري الفقراء والقوات المسلحة الثورية والحزب الشيوعي الغواتيمالي باللون مختلفة .

١٠٥ - وحاول السكان المحليون القاء القبض على العصابة . وقد قيل للمقرر الخاص منذ نحو ثلاث سنوات أن رجال المنطقة توجهوا الى الجبال والمنازل بأيديهم للبحث عن افراد العصابة ولكنهم ، هم ايضاً ، لم يحرزوا أي نجاح . ونمط هجمات العصابة غير منتظم ، فيقع الحادث ويصاب كل شخص بالهلع . ويهدأ بعد ذلك كل شيء حتى يقع حادث مرة أخرى . وفي هذا الجزء من التقرير يستشهد المقرر الخاص على وجه الحصر بما سمعه من الاشخاص الذين تعرضوا للحوادث . بيد أنه يتجنب الكشف عن المصدر الحقيقي للمعلومات بقدر الامكان نظراً لأن اعصاب القرويين كانت مهتاجة . وعدا عمليات العصابات توجد كتيبة من الجيش في مدينة باتزون ، كانت ، في الجزء الاول من عام ١٩٨٥ بقيادة " الكابتن كابريرا " - الذي من المحتمل أن يكون اسمه اسماً مستعاراً - والذي تولى منصباً في مكان آخر . وتحدث المقرر الخاص مع خليفته . ويرى المعلقون خارج غواتيمالا ان " الكابتن كابريرا " كان ضابطاً قاسياً . وتحرق المقر الخاص بين السكان المحليين عما إذا كان من المحتمل أن تكون " العصابة " هي كتيبة الجيش .



وهناك شاهد يمكنه ان يقول ، على نحو قاطع ، إن هذا الامر غير صحيح ، وذلك استنادا الى معلومات من افراد العصبة انفسهم . وهناك عنصر آخر يتألف من مجموعة من الاشخاص يقطرون كحولا محظورا في الجبال . وألقي القبض على اثنين منهم (احدهما امرأة) واحتجزا في مركز الشرطة في باتزون الى قبيل وصول المقرر الخاص لزيارة هذه المدينة . وكان آنذاك قد اطلق سراح الرجلين بعد أن دفعا غرامة . ومع ذلك يشتكي القرويون من محاولات هذه الجماعة لابتزاز النقود من أجل شراء خمورهم ويخشون الانتقام إذا ما ظنوا أن أحدا ما قد أبلغ عنهم . وكانت السلطات المحلية في باتزون واثقة من أنهم لا صلة لهم بعصبة المجرمين الرئيسية . شأنهم كالأخرين ، يساهمون في إشارة البلق والخوف العام . وقد قيل للمقرر الخاص " انه عند تقدم شكوى ، يتبخر الشهود " .

١٠٦ - وبالنسبة لرسائل الإخبار عن الجرائم المحددة المشار اليها أعلاه قيل للمقرر الخاص ما يلي :

(أ) كذا باتان : لم يقتل أحد في كانون الثاني/يناير ، ويرجع تاريخ آخر حادث رئيسي حدث الى أربع سنوات مضت عندما هوجم المركز المحي في المدينة وسرقت منه الادوية ؛

(ب) كذا باتان باجو : قام فريق من هيئة العفو الدولية بزيارة القرية في أيار/مايو ١٩٨٥ . وعندما ذهب اليها المقرر الخاص بدا بوضوح أن المتحدث الرئيسي بلسان القرية الذي قدمه القريون الآخرون كان مرّعا على نحو واضح . وقد تبين أنه هو أيضا أبلغ هيئة العفو الدولية بما حدث (على نحو مطابق تماما لما ذكره للمقرر الخاص فيما بعد) ، بيد أنه أنب بشدة من قبل الجيش في ذلك الحين . وقال إنه في حاجة الى قدر كبير من إعادة الطمأنينة الى نفسه قبل أن يتكلم مرة أخرى واتخذ المقرر الخاص خطوات تكفل له أنه لن يتكرر ذكر هذا الحادث . وقال إنه لم يقتل أحد في القرية سواء في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ أو في أي وقت آخر . بيد أنه حدث في ذلك التاريخ أن اختفى ثمانية اشخاص ليلا ولم يشاهدوا بعد ذلك . وكان الرجال المسؤولون عن ذلك يرتدون ملابس مدنية ويحملون اسلحة نارية متنوعة بما في ذلك بنادق غليل (وهو سلاح الجيش) . وتوجهوا مباشرة الى منازل محددة ولم يتحدثوا ولم يطلبوا أي مال .

١٠٧ - وقضى فريق من القرويين بعض الوقت في حساب عدد الاشخاص الذين اختفوا من القرية بالضبط . وبلغ المجموع على مدى السنوات الثلاث الماضية ٢٢ رجلا وثلاث نساء .

١٠٨ - وطلب القرويون من المقرر الخاص أن يطلب من لجنة التعمير القومي المساعدة في شكل بناء مدرسة ومركز صحي ومركز مجتمعي .

#### ساقيا

١٠٩ - كان المقرر الخاص يبحث عن معلومات عن الاشخاص الثمانية الذين ادعى انهم اختفوا في حزيران/يونيه . وأكد القرويون أن هذه المعلومات صحيحة وأن هناك المزيد من هذه الحالات ، ومع ذلك ، فقد حضر بعضهم مرة أخرى ومعهم رجل جريح به من حقله ، قال إنه كان في نوبة خدمة ليلية مع الدورية المدنية فجاء الجيش وأخذه مع خمسة آخرين مازال ثلاثة منهم مختفين . وقال إنه يعتقد بأنه أخذ الى قرية باتزون ومن ثم الى المقر العسكري في سيمالتنانغو وهو معصوب العينين ومقيد اليدين . وقال إنه لم يتمكن من الاتصال بأي من الآخرين . ولكن كان طعامه جيدا ولا يتذكر انه تم استجوابه . وبعد ١٨ يوما أعيد الى باتزون وأُطلق سراحه بموجب العفو . ولم يتعرض لاية مشكلة منذ ذلك الحين .

١١٠ - وذهب المقرر الخاص لمقابلة القائد في سيمالتنانغو الذي تولى القيادة مؤخرا . وقد كان مكلفاً بالاحتفال بإعلان العفو في مباني المجلس البلدي في باتزون عندما مُنح فريق من الاشخاص في تموز/يوليه ١٩٨٥ وشائق العفو عنهم (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ٤٧ - ٥١ من أجل اقامة احتفال مماثل في سان إيدلفونسو [بيكسهاواكان] . ولم يكن الاحتفال مناسبة عامة ولكن الامر دُعيت وحضرت ، وكان مع هذا الرجل شريط فيديو عن الحادث شاهده المقرر الخاص . والرجل الذي تحدث معه المقرر الخاص في ساقيا لم تحدد هويته بوضوح . وقال القائد إن كتيبة الجيش القات القبض على مختلف الافخاص المدنيين وعددهم ١١ في عمليات ضد العصاة . وأقر بأن الشخص الذي ابلغ المقرر الخاص بهذه المعلومات قد احتجز في المقر العسكري الى حين التثبت من هويته ولكن ليس لمدة ١٨ يوما .

١١١ - واحيلت القائمة التي تضم ١١ اسما الى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي .

١١٢ - ويتضح من الرواية السابقة انه لا يمكن ايجاد تفسير بسيط للاجابة على

الادعاءات . فالذي حدث في كزتيزان باجو ، على ما يبدو ، عبارة عن حادث اختطاف هام وليس هناك أي دليل على حدوث مذبحة واحدة دعت من اثنتين من المذابح أو أي تعذيب . وحدثت في ساقيا حالات اختفاء . وفي الحالتين لا توجد اجابة سهلة على السؤال المتعلق بمن هو المسؤول .

#### سانتياغو أتييتلان

١١٣ - تقع هذه البلدة على الشاطئ الجنوبي الغربي للبحيرة البركانية أتييتلان في سولولا ، وجذبت إليها الاهتمام الدولي عندما نشرت لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا رسالتين كتبهما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ الاب جون أ. فيسي ، الذي هو قسيس امريكي ينتمي الى نظام رهبنة يوجد مقره في اوكلاهوما . وكان في ذلك الوقت قسيس الابرشية وإن كان اسقف الاسقفية قد نقله في آب/أغسطس ١٩٨٥ الى أبرشية أخرى لم يتح للمقرر الخاص الا وقت ضئيل جدا لزيارته فيها .

١١٤ - وتتعلق التعليقات المحددة للاب فيسي بما يلي :

(أ) قتل قسيس امريكي آخر في عام ١٩٨١ ينتمي الى نفس نظام الرهبنة هو الاب ستانلي روشر المعروف محليا بالاب فرانسيكو (وهو بوضوح رجل مبجل كثيرا في المنطقة) ؛

(ب) تهديدات بالقتل موجهة اليه شخصيا بما في ذلك حادثة احاطت فيها السلطات المدنية المدججة بالسلاح ببيته ؛

(ج) إعلان الجيش عزمه على تطهير المنطقة من المفاورين ؛

(د) خطة لنقل السكان أو البعض منهم الى قرى نموذجية .

١١٥ - ويشتمل منشور لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا على مقدمة للرسائل التي تتضمن تفصيلات عن النزاع القائم في المنطقة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ، وتحدد موقع القرية النموذجية على انها تقع في " بلدية ناهوالا الغربية " وتؤكد وجود توتر في سانتياغو أتييتلان .

١١٦ - وليس شمة أي شك في وجود نزاع عبر السنوات في هذه البلدية . وأشارت لجنة

حقوق الانسان في غواتيمالا الى ان اتيتلان ومان بيدرو بسبب موقعها الجغرافي في نهاية ممر بين اليراكين المسماة توليمان كانت تقع منذ فترة طويلة قبل قدوم الاسبان عند ملتقى الطرق بين التيبلاو والسهل الساحلي الى الجنوب . ومع ذلك ، يشتمل الممر فيها الان على عصابات المفاورين الذين مازالوا يستخدمون هذه الطرق التقليدية : ولمفاوري منظمة الشعب الثوري المسلح نشاط في المنطقة كما تعلن عن ذلك منشوراتهم الخاصة . ويبدو من الأرجح تماما أن المفاورين هم الذين حرقوا مبنى المجلس البلدي ومكتب البريد والمباني الأخرى في سانتياغو في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

١١٧ - وقد زار المقرر الخاص البلدية في آب/أغسطس ١٩٨٥ . ووجد انه على الرغم من ورود مقالة منشورة في صحيفة " ال غرافيكو " في نيسان/أبريل تتضمن إعلانا من الجيش بعودة الهدوء والنظام بصورة تدريجية الى القرية فقد غرقت القرية في مزيد من العنف . ووقعت عمليات اختطاف وقتل في حزيران/يونيه و تموز/يوليه وكان أحد الضحايا صيدلي قتل في صيدليته في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وفي أوائل آب/أغسطس قتل سائق حافلة باص في وسط البلدة في وضع الشمار على يد رجل مجهول الهوية اطلق عليه النار وفر هاربا .

١١٨ - وكان التوتر في البلدة والقرى المجاورة واضحا ، وذكرت إحدى راهبات الكنيسة للمقرر الخاص انه على الرغم من أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون قد صدمت الأب فينسي بصفة خاصة لأنه قد وصل حديثا الى المكان فهي ظاهرة عادية ومستمرة بلا هوادة . والروابط جد ضئيلة بين كتيبة الجيش والسكان المحليين الذين أبدوا تعليقات فيها انتقاد للجيش علنا في الشارع الى فريق المقرر الخاص وهم بالطبع غرباء تماما .

١١٩ - وتنتفي القيود على حرية التنقل وإن كان من المستصوب جدا حمل بطاقة هوية ، كما أن الناس يخافون الخروج بعد حلول الظلام . وتؤدي الدوريات المدنية عملها ولكن أفرادها يفضلون ألا يحملوا حتى مديهم . وتقوم السلطات بالقبض على الأفراد لاستجوابهم وتشير الأدلة الى ان البعض يفرج عنه والبعض لا يفرج عنه .

١٢٠ - وينبغي إضافة شيئين فيما يتعلق بنقاط الأب فيسي : (أ) أنه هو نفسه كان في آب/أغسطس آمنا ؛ (ب) ليس هناك دليل على وجود أية مستوطنة جديدة أو قرية نموذجية في ناهوالا ؛ ولم يسمع عن مثل هذا المشروع في تلك المدينة ، التي زارها المقرر الخاص . وتبعد تلك المدينة ثلاث ساعات عن سانتياغو وتقع على الجانب الآخر من البحيرة . ويعتقد المقرر الخاص انها مكان غير ملائم لسكان سانتياغو لانها بعيدة

فحسب بل أيضا بسبب الخلفيات الثقافية المختلفة لشعب التسوتونيل الموجود في سنتياغو وشعب الكاكشيكيليس الموجود في ناهوالا .

١٢١ - وقد قام المقرر الخاص بالتحقيق في بعض الادعاءات المتعلقة بحالات الاختفاء في قريتي بناباخ وتسانشاخ الواقعتين خارج سنتياغو مباشرة . وكان لديه قائمة بأسماء خمسة أشخاص ؛ وقد أكد القرويون أن جميع هؤلاء قد اختفوا في الواقع ، كما حدث لغيرهم . وقد تحدث المقرر الخاص مع أسر ستة أشخاص مختلفين . ولم يكن من السهل اقناعهم بمناقشة الامر ، وقد اضطر المقرر الخاص أن يبين لهم بوضوح انه ليس على صلة بالحكومة كما وعدهم بعدم الكشف عن أسماء الاسر التي قابلها . (وسناقش المقرر الخاص مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الطريقة التي ينبغي بها معالجة هذه الحالة) . وقد حدثت حالات الاختفاء هذه في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٨٥ ؛ وكان النمط هو نفسه تقريبا . إذ يصل المختطفون ليلا بملابس مدنية (وفي إحدى الحالات) كانوا يلبسون أحذية رياضية ؛ وتماثل أسلحتهم أسلحة الجيش . وكانت هناك حادثة مدبرة واحدة قام فيها رجال مقنعون بأخذ رجال وصبيان في نفس الوقت من منزلين ولم ينسب هؤلاء الرجال ببنت شفة ، وإن كانوا قد أوسعوا الرجال الذين أخذوهم ضربا . ونظرا لتشابه المسارات بين المنازل الصغيرة المزدحمة في القرى ، فمن الواضح انه لا بد ان أولئك المسؤولين كانوا يعرفون بالضبط من يسعون الى القبض عليهم وأماكن إقامتهم ، بحيث استطاعوا تنفيذ هذه الحملة الصامتة في الظلام .

١٢٢ - وكانت هناك حالة واحدة مختلفة ، فقد أخبر الرجل زوجته انه ذاهب الى مدينة غواتيمالا لشراء ملابس للأطفال . وبعد ذلك لم تره ولم تجد من يستطيع أن يقول لها انه قد وصل حتى الى الاوتوبيس . وقد لاحظ المقرر الخاص ان الأسرة فقيرة ؛ وهناك اوتوبيس سريع الى العاصمة ؛ وهناك محلات للملابس في سنتياغو ، وعلى بعد ١٦ كيلومتر على الطريق ، وفي السوق الكبير عند سان لوكاس الواقع على نفس طريق الاوتوبيس .

١٢٣ - ولم يقدم المقرر الخاص هذه الحالات الى السلطات العسكرية لا محليا ولا في سولولا ؛ فهو في الواقع لا يستطيع ذلك نظرا للوعد الذي قطعه . ولقد بسط جميع المعلومات ذات الصلة التي استطاع جمعها ولكنه لا يراها كافية لتحديد المسؤولية عن حالات الاختفاء .

١٢٤ - وكانت سانتياغو أتلان هي أكثر المناطق التي واجهها المقرر الخاص في جميع زيارته لغواتيمالا توترا وصعوبة .

فينكا سانتا انيتا ، لاس كانواس ، سان مارتين خيلوتيبينكي ، شيمالتيمانغو  
١٢٥ - ابلغ عن الحادث التالي :

(أ) لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، نيسان/ابريل ١٩٨٥ . قام الجيش بإعدام نحو ١٢٥ رجلا مجهولي الهوية رميا بالرصاص .

(ب) لجنة العدالة والسلام ، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . قام رجال مسلحون يرتدون الملابس المدنية بخطط نحو ١٢٥ رجلا . وأخذ هؤلاء الرجال الى مكان مهجور وامروا بحفر قبور ، وأعدوموا رميا بالرصاص وألقي بهم في القبور . وبدلا من دفن الجثث ، نسفت القبور بالديناميت لطمس الجثث . (لم يشر الى هوية من شاهدوا هذه التفاصيل) .

١٢٦ - ومنطقة فينكا هذه نائية جدا ، وللاسباب التي ذكرت أعلاه لم يستعمل المقرر الخاص طائرة هليكوبتر للتحقيق في إساءات من هذا النوع وبالتالي لم يستطع تجميع برنامج زيارته للمكان . وقد تحدث شخصا الى رجل كان هناك في نهاية نيسان/ابريل ١٩٨٥ ليرى ما إذا كانت الادعاءات حقيقية . وقد اخبر بالطابع التفصيلي لهذا التحقيق . وقال القرويون إن اناسا قد قتلوا في ١٩٨٢ في النزاع بين المفاوريين والجيش . ولم يقتل أحد منذ ذلك الحين . ومع ذلك ، ففي ليلة ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥ ، دخل القرية نحو ٢٠ الى ٢٥ رجلا مجهولي الهوية يرتدون ملابس مدنية ويحملون اسلحة آلية وسلبوا من أصحاب ٤ منازل ملابسهم وأغذيتهم وأموالهم ، وكان في أحد هذه المنازل حانوت صغير . وأحرق منزل خاص عندما قاوم أصحابه .

١٢٧ - وكانت هناك أدلة استنتاجية فضلا عن الأدلة المباشرة لتأييد هذه الرواية للأحداث التي ظهرت بهذا الشكل في الصحافة الغواتيمالية في أواخر آذار/مارس .

١٢٨ - والمنطقة جبلية الى حد كبير ونائية . ومن الصعب اثبات عدم وجود قبر جماعي منسوك بالديناميت ومغطى بالمخور في " مكان مهجور " .

١٢٩ - وقد نشرت أخبار المذبحة المزعومة في صحيفة غواتيمالية في ٢٠ نيسان/ابريل وبعد يومين نشر في صحيفة أخرى بيان من قائد المنطقة يخفي فيها وقوع أية حادثة من هذا النوع .

١٣٠ - وبالرغم من أن المقرر الخاص ليس على درجة من التأكد كما لو قام بزيارة شخصية ، إلا أنه يرى أن هناك شكوكا خطيرة حول ما إذا كانت هذه " المذبحة " قد حدثت فعلا .

باراخيه نيل ، الاسينتال ، ريتالهللو

١٣١ - وفقا لما ذكرته لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، قتل كل من هيرمينيو اغويلار اورالليه (٦٨ سنة من العمر) وابنتيه ماريكا كارولينا (٢٦) ودورا اغويلار غارسيا (٢٢) ، ولورينزو مينشو لوبيز (٤٢) وابنه روزيلينو مينشو بامাকা (١٢ سنة من العمر) . وكان السيد مينشو وابنه في طريقهما الى سوق ريتالهللو بحمل من المانغو . وقد انتظرا اوتوبيس الارياف على جانب الطريق وعندما لم يمل مالا أسرة اغويلار ما إذا كان باستطاعتها قضاء الليل في منزلهم ثم معاودة السير عند الفجر . ووفقا لما ذكره الجيران ، سمعت خلال الليل جلبة وصول عدة عربات ولكنهم خافوا النهوض . وفي الصباح وجدوا الجثث الخمس مذبوحة (degallados) ولم تقدم لجنة العدالة والسلم حتى الآن بلاغاتها عن شهر حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

١٣٢ - ووفقا لما ذكرته " إنغوبرنسا " ٧ - ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، قامت مجموعة من المدنيين المسلحين وصغوا بأنهم موظفو أمن حكوميون ، بقتل خمسة أشخاص ، من بينهم أحد القصر ، في ١٢ حزيران/يونيه وقامت هذه المجموعة أيضا بتفتيش عدة منازل في قرية الاسينتال . وحددت هويات الضحايا على أنهم حيرمينيو اغويلار وفالليه ، وابنتاه ماريكا كارولينا ودورا اغويلار غارسيا ، ولورينزو مانشو ، وابنه ديوسيلينو البالغ من العمر ١١ عاما .

١٣٣ - واوردت الصحافة الفواتيمالية في ١٢ حزيران/يونيه تقارير تفيد أن خمسة اشخاص قد قتلوا بالمدي في الصباح السابق . وذكر أن الضحايا هم هيرمينيو اغويلار فالليه (٥٥) وابنتاه ماريكا كارولينا (٢٠) ودورا نويليا اغويلار غارسيا (٢٢) ولورينزو مينشو لوبيز (٤٢) وابنته روزاليندا مينشو بامাকা (١٢) . وتتفق هذه الحقائق بالضبط مع ما ذكرته لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا فيما عدا أنه قد وجدت بين الجثث بنت تبلغ من العمر خمسة أعوام على قيد الحياة وربما يكون القتلة قد تركوها بسبب صغر سنها .

١٣٤ - وكانت هذه الحادثة من ضمن الحوادث التي كان المقرر الخاص سيزور اماكنها ليكتشف الحقائق التي قد تدعم ما اوردته " إنغوبرنسا " من تحديد ايجابي " لهويات

موظفي الامن الحكوميين " . ولكن لسوء الحظ كان المكان بعيدا لدرجة تمنع الوصول اليه في الوقت المتاح .

#### اوتسوماساته ، هاربيرينا ، سانتا روزا

١٣٥ - اشتملت هذه الحالة على خمسة أو ستة افراد من أسرة كارمينيو دي لاكروز . وقد ذكرت كل من لجنة العدالة والسلم ولجنة حقوق الانسان في غواتيمالا أنهم قد هوجموا في منازلهم من قبل رجال مسلحين تسليحا شديدا أتوا مستقلين احدى العربات . وقد بقي اثنان على قيد الحياة . أما الآخرون فقد أعدموا رميا برصاص البنادق الآلية وبناقد الرش من عيارات مختلفة . ثم غادر الرجال مسرح الحادث في سيارتهم دون أن ينهبوا بهتة شفة . وتضيف لجنة العدالة والسلم الى ذلك انه عندما حاول قاضي الصلح (الموظف المحلي المسؤول عن اتخاذ الاجراءات اللازمة فيما يتعلق بالجثث واجراء التحقيق الاولي) الحصول على مساعدة باقي الاسرة والجيران في تحرياته لم يتقدم منهم أحد . وقالوا " إن من يدلي بشهادته في غواتيمالا في مثل هذه القضية يتلقى بعد ذلك تهديدات بالقتل أو تهديدات أخرى " .

١٣٦ - ولا تزعم أي من المنظمات أن هذا الحادث قامت به قوات الامن ولكن هذه القوات قد اتهمتها " إنفوبرنسا " ، ٢٦ نيسان/ابريل - ٥ أيار/مايو ١٩٨٥ بأنها هي المسؤولة . وذكرت الصحافة الفواتيمالية أن قاضي الصلح ، الذي حددت اسمه ، ذهب الى مكان الحادث على الفور وذكر أن الجيران قد اعرهوا عن اعتقالهم بأن عملية القتل ربما تكون قد تمت بدافع الانتقام الشخصي حيث ان الاسرة قد كسبت قضية تتعلق بملكية بعض الاراضي . ولم يكن لدى المقرر الخاص وقت يتسع للتحقيق في هذه الحالة .

#### نيكا دي مالاكاتان ، سان ماركوس

١٣٧ - تتضمن هذه الحالة أربعة افراد من أسرة شافيز كاكسي ، الابوين وطفلين عمرهما اربع سنوات وسنتان . وتقول لجنة العدالة والسلم إن مجموعة من الرجال المسلحين اتوا الى منزلهم في ٢٦ شباط/فبراير ، ودخلوا المنزل عنوة وقبضوا على الزوج فتبعتهم الزوجة الى الخارج طالبة اليهم عدم ايذائه . واخذ الاربعة جميعا الى نهر بيتكاليا في منطقة فينكا ماريلانديا حيث اعدم الاب رميا بالرصاص والقي الثلاثة الآخرون في النهر حيث غرقوا . وعثر على الجثث الثلاثة في اليوم التالي في مكان تال من النهر بينما اكتشفت جثة الاب في فينكا . ووفقا للإدعاءات المقدمة ، " صورت الوقائع كما لو كانت حادثة لان الجميع قد أغرقوا " .



١٣٨ - وذكرت لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا رواية أكثر ايجازا لوقائع مماثلة ؛ وطلب اليهم المقرر الخاص الرجوع الى سجلاتهم لمعرفة ما اذا كانت اي من الادلة تشير الى قوات الامن وللتحري ممن كان بإمكانهم نقل الخبر ، ومن المسلم به أن يكون هناك شاهدان على الاقل واحدا في كل من الموقعين اللذين اشتملت عليهما الجريمة وتحصل لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا على معلوماتها عن طريق سلسلة من المرشدين ولم يسمها لسوء الحظ إلا ان تفيد بأن الجيران هم الذين قاموا بالإبلاغ . ولم تقدم حقائق يمكن أن تدين القوات الحكومية . ومع ذلك فقد ذكرت " إنغوبرنسا " ( ١ - ٥ آذار/مارس ) ، عندما اوردت الخبر تحت اسم اسرة مختلف قليلا ، أن الضحايا خطفتهم القوات الحكومية وأن الجثث ظهرت في النهر بعد أيام وقد بدا عليها آثار التعذيب .

١٣٩ - وإذا كانت الحالة قد ظهرت في الصحافة الغواتيمالية فإن المقرر الخاص والمركز قد اغفلا ذكرها . ولم يسع المقرر الخاص الى التحقيق في الحالة لانه لا يوجد في الحقائق المسجلة ما يدل على تورط الحكومة فيها .

١٤٠ - وابلغت لجنة العدالة والسلم عن اختفاء خمسة افراد آخرين في بلدية مالاكاتان في أواخر شباط/فبراير ، في ثلاث حوادث مستقلة ، على ايدي " رجال مسلحين " .

١٤١ - وأوردت " إنغوبرنسا " ( ١٦-٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٥ ) رواية عن حادثة أخرى في القرية نفسها قالت انها وقعت في ١٨ آب/أغسطس ، حيث دخل رجال مسلحون ، وصفوا بأنهم ينتمون الى الجيش ، احد المنازل عنوة ، وقتلوا السيدة سيسيليا كالديرون فوينيتسي والسيد بديرو بايلو موراليس وجرحوا اثنين من القصر وخطفوا أيضا الاخوين كارلوس وهكتور لوبيز . ولم تذكر وكالة الانباء كيف عرف أن الرجال ينتمون الى الجيش .

#### ماساتينانغو ، موشيتيهيكوي

١٤٢ - كانت إحدى الاسماء المزعومة المتضمنة على عمليتي قتل لافتة للنظر بدرجة دعت المقرر الخاص الى مناقشتها مباشرة مع الشرطة الوطنية : فالوقائع لو صحت لابد وأن تكون قد خضعت لتحقيق فني . والادعاء كما نشرته " إنغوبرنسا " ، ١١-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ يفيد أن قوات الجيش قامت بالقبض على لوبيس ارماندو بيريز ليما ونفثالي موراليس دي لا كروز ، المديرين بمزرعتي البن المسميتين مونتي دورو ومونتي كويبا على التوالي ، الاول في منطقة سولولا والثاني في منطقة موشيتيهيكوي . وقد أقتيد هذان الشخصان الى كتيبة عسكرية كان مقرها حينئذ في ضيعة يملكها امريكسي تسمى موكا غرانده وعذبها لمدة ساعات حتى ماتا . وعزيت الرواية الى لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا .

١٤٣ - وتشير الـ " امريكان ووتش " في رواية اوردتها في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى هذا الادعاء بشكل موجز .

١٤٤ - وترد الاسماء في الوثائق المنشورة للجنة حقوق الانسان في غواتيمالا على انها لويي ارماندو بيريز ليما ولويس ن . ياش ؛ وذكر اسماء المزرعتين كما وردا أعلاه ولكن قيل انهما كلتاهما تقعان في سانتياغو اتيتلان ، سولولا . وتتضمن الرواية المزعومة ان هذين الشخصين احتجزتهما عناصر من الجيش يرتدون ملابس مدنية ومسلحون تسليحا شديدا ثم اخذا الى ضيعة موكافي سوهيتيبيكيس التي يملكها مواطن امريكي . وكانت هناك كتيبة عسكرية في اوائل كانون الثاني/يناير . وهناك تعرضا لتعذيب وحشي مما أدى الى موتهما . وفي فترة بعد الظهر من يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، القيت جثثاهما من هليكوپتر مدنية على استاد كرة القدم في ماساتينانفو . وبدت على الجثتين اشار التعذيب والجروح الناتجة من الالاصبة بطلقات بنادق الرش . وقد خصي السيد بيريز بينما كانت جمجمة السيد باش مكسورة . وناقشت لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا هذه الحالة شفويا مع المقرر الخاص في مدينة مكسيكو وقالت ان الطريقة التي قتل بها الرجلان واسقطا من الهليكوپتر تشير الى مسؤولية الجيش نظرا لان رجال المصائب لا يملكون طائرات هليكوپتر .

١٤٥ - وقالت الشرطة الوطنية انها على علم بالحالة وإن المعلومات المذكورة أعلاه غير صحيحة . فالرجلان لم يموتا وانما جرحا وقد نقلوا بواسطة طائرة هليكوپتر وأنزلا في استاد كرة القدم في ماسالتينانفو بالجبال . وكان الاستاد هو الموقع الوحيد الصالح لضمان نقلهما الى المستشفى . وسيجرى تقديم سجلات الشرطة كما سيقدم المقرر الخاص تقريراً آخر .

#### سابعا - حالات الاختفاء

١٤٦ - صافئ الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي مهتما بحالات الاختفاء في غواتيمالا منذ بدأ عمله في عام ١٩٨٠ . وقد ابلغ رئيسه المقرر الخاص في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٥ بالارقام التالية : أحال الفريق العامل في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ، ١ ٧٠٩ حالة بعد أن درسها بعناية لضمان مطابقتها لمعايير المقبولية . وقد ردت الحكومة على ٢٧ من هذه الحالات ، وكان الرد كافيا لتفسير ١٥ منها . وترى مصادر غير حكومية أن تسع حالات أخرى قد تم تفسيرها . وأحال الفريق في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٥ عدداً من الحالات التي ابلغت له حديثا والتي حدثت في ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وفي تموز/يوليه ١٩٨٥ احيلت بمقتضى اجراء الإحالة العاجلة سبع حالات حدثت في حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

.. / ..

١٤٧ - وليس ضمن مهمة المقرر الخاص أن يعرض حالات الاختفاء على الحكومة (انظر E/CN.4/1985/NGO/26). فهذا العمل يقوم به الفريق العامل الذي يتولى دراسة التبليغات ويختار منها ما يتفق مع المعايير. ولا يقترح المقرر الخاص نشر قائمة منفصلة؛ فهذا سيؤدي إلى إشراك جهتين تنفيذيتين تابعتين للأمم المتحدة في إجراءات متداخلة. وقد قامت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في غواتيمالا بتزويد المقرر الخاص بقائمة بالحالات التي حدثت في عام ١٩٨٥. وأبلغت اللجنة المقرر الخاص أنها ضيقت من نطاق معاييرها للتأكد من أن كل حالة مبلغ عنها تتضمن سمات تدل لأول وهلة على أن الوكالات الحكومية قد تكون مسؤولة ويرحب المقرر الخاص بهذا التحسين. وقد أحالت اللجنة قائمة تتضمن ٧٤ اسما إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو الاضطراري.

١٤٨ - وعند سؤال حكومة غواتيمالا عن حالات الاختفاء هذه ظلت تمزوها إلى :

(أ) أفعال المجرمين العاديين ؛

(ب) أفعال منظمات المفاوضين التي تتخلص من الأشخاص الذين لم تعد لهم فائدة بالنسبة لها ؛

(ج) الأشخاص الذين ينضمون إلى قوات المفاوضين دون إبلاغ أسرهم ؛

(د) الأشخاص الذين يختفون بغية تجنب الإجراءات القانونية ؛

(هـ) الأشخاص الذين يسافرون إلى الخارج بحثا عن عمل دون استيفاء المستندات اللازمة ؛

(و) الأشخاص الذين يهربون من منازلهم وهم غالباً في العقد الثاني من عمرهم .

١٤٩ - وقد أعطت الشرطة الوطنية المقرر الخاص قائمة تتضمن ٢٧ شخصا تم التبليغ عنهم رسمياً بوصفهم مختفين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٨٥ ثم ظهروا مرة أخرى بعد ذلك. والأشخاص المدرجون من مختلف الأعمار رغم أن الغالبية من الشباب ؛ وبلغت أطول مدة للاختفاء ٢٨ يوماً. وستحال القائمة إلى الفريق العامل

المعني بحالات الاختفاء القسري أو الاضطرابي اذا وجد أن ثمة اسماء واردة فيها هي  
لأشخاص مدرجين في الملفات .

١٥٠ - والحكومة ، في الواقع ، لا تعمل تماما بالطريقة التي ينبغي ان تعمل بها .  
فقد اكتشف المقرر الخاص ان عددا من الاشخاص الذين تم التبليغ عن اختفائهم في بلدية  
باتزون ظهروا مرة أخرى بعد ذلك وقد استفادوا من العفو العام . وثلاثة منهم مدرجون  
في القائمة المنقحة للجنة المعنية بحقوق الانسان في غواتيمالا . وهذه المعلومات  
متاحة للسلطات محليا ولكن من الواضح انها لم تجمع مركزيا ولم تستخدم لبيان حقيقة  
المزاعم .

١٥١ - وثمة حالة أخرى ابلغ عنها في ال غرافيكو في آب/اغسطس ١٩٨٥ . فقد جسد  
مارتن غوار شاخ إي غوار شاخ في صفوف المفاورين في قرية شوخولا ناهوالا ، في مقاطعة  
مولولا ، واشترك في عدة أنشطة تحت الاسم المستعار " بدرو " ، وأبلغ عن اختفائه .  
وقد استفاد من العفو العام وعاد الى المقاطعة . ولم يذكر شيء عن مدة " اختفائه " .

١٥٢ - وجرى توضيح بعض حالات الاختفاء على هذا النحو . غير أن المقرر الخاص لم  
يتمكن شخصا من فحص هذه الحالات إلا بوصفها اجزاء من أحداث أكبر . والحكومة وحدها  
هي التي تتوفر لديها الموارد والصلاحيات للقيام بذلك .

١٥٣ - وفي حين ان الشرطة الوطنية اعترفت صراحة أن أفراد القوة اشتركوا في عمليات  
الاختطاف فقد ظلت الحكومة رغم ذلك تصر على ان قوات الامن ليست مسؤولة بأي حال من  
الاحوال . ولا تتوفر أية معلومات رسمية بشأن الحالات التي عرضها فريق المساعدة  
المتبادلة وعدد كبير من الهيئات والافراد الآخرين .

١٥٤ - وبالإضافة الى الاحداث الاكبر الوارد وصفها أعلاه هناك أحداث أخرى جرت في عام  
١٩٨٥ . وثمة أمثلة ترد أدناه ، ليس لأن لدى المقرر الخاص ما يدعو على وجه التحديد  
ليمزو الاسباب للوكالات الحكومية بل لأن الضحايا لهم ارتباطات مع مؤسسات في غواتيمالا  
عانت من الهجوم عليها على مدى الاعوام . وليس من المقترح ان القوائم واردة على  
سبيل الحصر بأي حال من الاحوال . وثمة أمل لدى المقرر الخاص بأن يقدم له بعض  
الايضاح قبل ان يزور غواتيمالا مرة أخرى .

جامعة سان كارلوس

١٥٥ - ذهب المقرر الخاص ليقابل مدير الجامعة المستقلة للمرة الثانية . وكان الموضوع الرئيسي للمناقشة هو العنف الموجود حاليا . وشمة مشكلة ناشئة عن الاستقلال التقليدي للجامعة تتمثل في ان الشرطة الوطنية ليست لها سلطة داخل مقر الجامعة ولا تملك الجامعة قوة أمن خاصة بها . وهناك مشكلة اخرى تتمثل في ان بعض موظفي الجامعة الذين اختفوا اطلق سراهم بعد ذلك ، وقد نوقش هذا الموضوع مع مدير الجامعة في مناسبة سابقة . ومن الواضح ان هذا النمط مستمر ، وقد وجه المدير التماسات شخصية في عدد من الحالات ؛ وبوجه عام يترك الضحية المطلق سراحه البلد ، وهو لا يرغب في الكلام عن الحادث أو يحدد مختطفه اذا كان ذلك في استطاعته . وتتضمن الأحداث ما يلي :

(أ) مايرا يانث ميلى سوبيرانى ، وهي استاذة بكلية علم النفس بالجامعة ، اختطفت في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ووجدت ميتة في مدينة غواتيمالا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ؛

(ب) فالغيو خوسيه كويزادا زالدانيا ، مدير مركز الدراسات الحضريّة والاقليمية التابع للجامعة ومدرس بكلية الهندسة المعمارية . اطلقت عليه النار في ٢٣ اذار/مارس ١٩٨٥ أمام منزله في مدينة غواتيمالا . وشهدت مقتله زوجته مايرا باننشيا دى كويزادا وابنتاه الصغيرتان .

(ج) كارلوس انريكي كابريرا غارسيا ، مهندس مدني وعضو مجلس ادارة كلية الهندسة بالجامعة ، وهو مرشح أيضا للانتخاب كمعيد جديد للكلية ذاتها . اطلقت عليه النار على بعد بضعة مبان من مقر الجامعة في ٢٧ اذار/مارس ١٩٨٥ ؛

(د) جاء في تقرير لـ "انغوبرنسا" ان عددا من الرجال المسلحين تسليحا شقيلا قتلوا في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ على ارض مقر الجامعة ، ادغار انريكي ليفا سانتوس الامتاز بالجامعة والمرشح لرئاستها ، وقد كان البروفسور ليفا سانتوس عضوا بمجلس الجامعة وممثلا لها في لجنة السلام التي تم تنظيمها في عام ١٩٨٤ للسمي لتخفيف العنف في البلد ؛

(هـ) وزعمت "انغوبرنسا" انه في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ قام عدد من الرجال الراكبين سيارات رسمية بقتل العامل بالكلية امبروزو بيريز غوزمان (وعمره ٣٣ سنة)

في مقر الجامعة . ونشرت الصحافة الفواتيمالية تقريراً مؤداه ان رجالاً مجهولين اطلقوا النار على السيد بهريز غوزمان أثناء سيره مع موظف آخر من موظفي مقر الجامعة عبر كلية علوم الاتصالات (برنسا ليهيري ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ؛

(و) جاء في التقارير ان طالب الطب في الجامعة اغوستين بوس إيباني ، وعمره ٢٢ عاماً ، اختطف في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ؛

(ز) قيل ان قوات الامن الحكومية اختطفت في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ زعيم الطلاب فلاديمير امادو هيرنانديز ، أمين رابطة طلاب كلية الاقتصاد بالجامعة ("انغوبرنسا" ، ٢١ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ؛

(ح) زعم ان رجالاً مسلحين قاموا في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ باختطاف طالب القانون اوفيديو دي جيسوس كارتاغينا كابريرا ، الذي كان يقدم المشورة القانونية مجاناً في الدائرة القانونية الشعبية بالجامعة . ووفقاً لما ذكره الشهود فقد قام الرجال باختطاف كارتاغينا " بوحشية شديدة دون أي خوف من القصاص " رغم وجود أفراد من الشرطة بالقرب منهم ("انغوبرنسا" ، ٢١ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ؛

(ط) نقلت الصحافة الفواتيمالية (برنسالهيري ، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٥) ان كارلوس فرناندو باريداس سولورشانو (البالغ من العمر ١٦ عاماً) اختفى وهو في طريقه لمقابلة أخيه بالجامعة .

#### النتائج

١٥٦ - لم تتوفر للمقرر الخاص فرصة أخرى في آب/أغسطس ١٩٨٥ لمقابلة أعضاء الحركات النقابية كما فعل في وقت سابق (انظر E/CN.4/1984/30 ، الفقرة ٧٥ و E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ١٧٣ - ١٨٠) . ومن الواضح ، مع ذلك ، ان أعضاء النقابات استمروا في الوقوع ضحايا لأعمال العنف . وزار وفد من النقابيين التابعين للاتحاد الدولي للنقابات الحرة أمريكا الوسطى ، بما في ذلك غواتيمالا ، في أوائل عام ١٩٨٥ . وارسل تقريرهم الى منظمة العمل الدولية ، ويشير هذا التقرير الى عدد من الحالات السابقة التي قدمت الى منظمة العمل الدولية ، كل على حدة . ويشير التقرير الى الادعاءات المتعلقة بأعمال القتل والاختفاء في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ ، وفيما يلي الادعاءات التي ابلغت في عام ١٩٨٥ (وقد استكملت بطبيعة الحال حتى تاريخ تقديم التقرير في حزيران/يونيه ١٩٨٥) :

.../...

(١) ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، إدغارد مورالس أرياس ، وماريكو مورالس موراليس ، نقابيان في معمل تكرير السكر " إل مالتو " اختطفوا في مدينة اسكويختلا ؛

(ب) ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، كارلوس اومبرتو كارباليو ، نقابي من مدينة امانيتلان ، اختطف في طريقه الى كيتشالتينانغو . وفي يوم ١٩ ، تركه مختطفوه ، بعد أن شدوا وشاقه والجموه وضربوه ضربا وحشيا ، بالقرب من الحدود مع السلفادور ؛

(ج) ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، ارماندو راميرث بينيا ، أمين العلاقات النقابية بنقابة بطاريات ريبي - أو - فاك "سيترادوكس" ، اختطف وهو في طريقه من مقر عمله الى النقابة التي كان يقوم فيها بالاعمال التحضيرية للذكرى السنوية للنقابة ، واطلق سراحه في صباح اليوم التالي لاختطافه ، وعليه أشار تدل على تعذيبه ؛

(د) ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، اوريليو كوتو ميلغار ، نقابي من الاتحاد النقابي في شركة CAVISA "صناعة امريكا الوسطى" ، اختطف بينما كان في طريقه الى مقر عمله . ووجدت جثته يوم ١٤ اذار/مارس بالشارع ٤٢ عند نهاية المنطقة ١٢ بالعاصمة . وقد ظهرت على الجثة آثار تعذيب وحشي (نقلت وكالة "إنفوهرنسا" أنباء هذه الحالة أيضا) ؛

(هـ) ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، شيليتا فلوريديالما لوشيرو لوشيرو ، عضو لجنة الشرف والعدل بنقابة عمال مصنع "أدامز" ، قبض عليه عند خروجه من منزله الواقع بين الطريق الخامس والشارع الرابع بالمنطقة ١٩ بمستوطنة سانتا مارتا ، دون أن يكون في الامكان تحديد مكانه حتى الآن ؛

(و) ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥ ، سيباستيان كينو غواركاس ، زعيم منظمة ريفية في إل كيتشه ، اصيب اصابت خطيرة برصاص قوات الامن التابعة للحكومة . وقع الحادث في العاصمة . ونقل المصاب الى المستشفى .

١٥٧ - ويلاحظ المقرر الخاص ان الصحافة الفواتيمالية (صحيفة "إل غرافيكو" ، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٥) تشير الى الضغوط التي تمارس على اتحاد العمال الزراعيين في

سان توماس ، تشيتشيكاستينانفو ؛ فقد تبع رجلان مجهولان السيد كينو في العاصمة ونادياه باسمه ثم اطلقا عليه الرصاص .

١٥٨ - ونقلت أيضا وكالة "سيوسل" CIOSL في تلكس لها مؤرخ في ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ وموجه الى منظمة العمل الدولية ان فرانسيكو الفارو ميخانفوس ، الامين العام للاتحاد الكونغدرالي النقابي في غواتيمالا (CUSG) ، تلقى تهديدات هاتفية بالقتل .

#### القطاع الخاص

١٥٩ - في ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٥ واستنادا الى معلومات الحكومة ، قتل السيد روبرتسو كستانبيدا فيليسه ، وهو رئيس الرابطة العامة للمزارعين وممثلها في المجلس الوطني للشؤون الاقتصادية ، من قبل اشخاص مجهولي الهوية يحملون اسلحة اوتوماتيكية ، حيث اطلقوا عليه النار وهو في سيارته في العاصمة . وقد افادت " انفوبرنسا " (الصادرة في ٩ - ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٥) ان الرجال كانوا يركبون عربة بلا لوحة ترخيص "مثل تلك العربات التي تستخدمها قوات الامن الحكومية في أعمال من هذا النوع" . وقد طلبت الرابطة المذكورة اجراء تحقيق ، كما اصدرت منظمة الشوار "الوحدة الثورية الوطنية لغواتيمالا" بياناً يتهم الحكومة بذلك . فضلا عن تقرير الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، يزعم ان قوات الامن الحكومية قد قامت في ايار/مايو ١٩٨٥ بخطط زعيم العمال خوان كارلوس الفارو الفاريز ، وهو ابن الامين العام لاتحاد نقابات العمال في غواتيمالا . وقد ابلغت منظمة العمل عن حادث الاختطاف في ٩ ايار/مايو ١٩٨٥ ، كما طلب الاتحاد المذكور باحترام حياته وبمثوله امام المحكمة في حال اتهمه بجريمة ما . وبعد ذلك ببضعة ايام ، اطلق سراحه (انفوبرنسا ، ١٠ - ١٦ ايار/مايو ١٩٨٥) .

#### الكنيسة

١٦٠ - وقد اجري المقرر الخامس خلال زيارته في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ نقاشا مع أحد الاساقفة البارزين . والحادث الرئيسي الاخير الذي اقلق الكنيسة الكاثوليكية هو حادث اختطاف الاخ فيليب بولان توماس ، وهو من المبشرين الخيرييين ، من قبل ما زعم بانها قوات الامن الحكومية بينما كان يقوم بقداس في أبرشية قرية لوس اسكوبوس ، وهي إحدى نواحي سان مارتين جيلوتيبيكه في شمال تنانجو . وقد شجب كبير اساقفة غواتيمالا الخبر برسمبروبنادوس ديلباريو هذا العمل في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ . وقد انكرت الحكومة كل علم بهذا الحادث ("انفوبرنسا" الصادرة في ١٥ - ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥) .



### الاحزاب السياسية

١٦١ - ابلغ عن الحالات التالية المتعلقة بالاحزاب السياسية :

(أ) ابلغ الحزب الديمقراطي المسيحي في ١٨ اذار/مارس ١٩٨٥ ان ثمانية رجال يرتدون بهزات رسمية قد قاموا في اليوم السابق باختطاف ابراهام مومول ، أمين عام الحزب الديمقراطي المسيحي في ناحية الامتور الى الشمال الشرقي من مديرية ايزابال . وقد حصل الاختطاف بحضور اقرباء المدعو مومول وشهود آخرين "انفوبرنسا" ، ١٥ - ٢١ اذار/مارس ١٩٨٥ ؛

(ب) ابلغت حركة التحرير الوطني ان ادجار رينيه تسوروماكو غارميا ، وهو ممثلا في مورليا ، يهوكابا ، جيمالتننجو ، قد اختطف وقتل بوحشية في مطلع اذار/مارس ١٩٨٥ ، حيث قامت مجموعة من الرجال المسلحين المجهولي الهوية باقتياده من بيته يوم الاحد ١٠ اذار/مارس ١٩٨٥ ، ووجدت جثته بعد يومين في مديرية اسكوينتسلا (برنساليبريه ، ١٣ اذار/مارس ١٩٨٥) ؛

(ج) هوجم بيدرو اوس آزانيون : من قبل دورية تضم ٧ رجال مدنيين في سان بيدرو جوكوبيلاس ، الكيشة ، وتركته على أساس انه ميت حيث حدد هويتهم فيما بعد أمام الشرطة . وهو أحد الاعضاء النشيطين في اتحاد المركز الوطني وكان يقوم بجمع الاموال . وكانوا قد قيدوا يديه وقدميه وضربوه ولكنه بقي على قيد الحياة (الجرافيكو ، ١٨ اذار/مارس ١٩٨٥) ؛

(د) خطف خوان كينو إي كينو ، وهو أحد العاملين في حزب اتحاد المركز الوطني وعلى اتصال ايضا باتحاد العمال الزراعيين المستقلين في سان توماس ، شيشي كاستننجو ، الكيشة ، وذلك في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وقد افادت "انفوبرنسا" ، (٢٦ نيسان/ابريل - ٢ ايار/مايو ١٩٨٥) ان هذا قد حصل امام شهود في شيشي كاستننجو ، وان المسؤولين هم من افراد مديرية شرطة التحقيق الفني (DIT) . وقد افادت المخافة الفواتيمالية (الغرافكو ، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ان رجالا مسلحين مجهولي الهوية قد اختطفوه على مقربة من مركز انطلاق الاتوبيسات في مدينة غواتيمالا ، المنطقة ٤ . وتزعم لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ان الحادث حصل في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥ فسي شيشي كاستننجو ، وان المسؤولين هم افراد من مديرية شرطة التحقيق الفني المعروفين جيدا لدى العائلة والجيران ؛

(هـ) استنادا الى ما زعمته "انغوبرنسا" (٢٦ نيسان/ابريل - ٢ ايار/مايو ١٩٨٥)، اختطف في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ في مديرية هوييهوي تنانجو ثلاثة أعضاء من الحزب الديمقراطي المسيحي، وهم جييرمو لوبيز بيريز، ودومنجو كروز خينون، وماتسلينو كاسترو لوبيز؛

(و) جرح أحد نواب الجمعية، وهو المحامي انطونيو ارييناليز فورنو، من قبل رجال مجهولي الهوية في العاصمة، حيث هاجموا في سيارته بقصد تشليحه على مسا يظهر. وقد اصيب برصاصة في رأسه ونقل الى المستشفى في حالة خطرة (الجغرافيكو، ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥).

#### ١٦٢ - حالات أخرى وتتضمن ما يلي :

(أ) زعم ان اوسكار انطونيو ديلافيجا مولينا، وهو صاحب مزرعة فسي تكسيستو، سانتاروزا، قد قتل في ١٨ ايار/مايو ١٩٨٥ في منزله في مزرعة "البنسمنتو"، سانتاروزا. واستنادا الى المعلومات المتوفرة، تغلب حوالي ١٠ رجال يرتدون البزات العسكرية على المقاومة الطفيفة التي ابداهها حرس الضحية، ودخلوا منزله وفتحوا النار من مسافة قصيرة جدا. والسيد ديلافيجا هو شقيق ضابط جيش عالى الرتبة وشقيق رجل آخر وصف بأنه سياسي من اقصى جناح اليمين. ولم يستبعد المعلقون ان أعمال العنف الجديدة يمكن ان تكون رد فعل الحكومة على الضغوط الاقتصادية والمالية من القطاع الخاص، وخاصة من القطاع المصدّر للمحاصيل الزراعية ("انغوبرنسا"، ١٧ - ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥). بيد أن الجغرافيكو، ١٩ ايار/مايو ١٩٨٥، أفادت ان شوارا مشتبه بهم اقتحموا المزرعة "البنسمنتو" وقتلوا صاحبها. واستنادا الى الصحيفة، كان السيد فيجامولينا الذي بلغ الاربعين من العمر، يتماثل الى الشفاء من عملية جراحية في عينه، وكان مستلقيا في غرفة نومه عندما اقتحمتها مجموعة من الرجال المسلحين. كما دوهم ثلاثة اشخاص يعيشون في المنزل بينما كانوا يتابعون برامج التليفزيون، حيث دافعوا عن انفسهم لمدة ٢٠ دقيقة الى ان استنفدوا ذخيرتهم. ومن ثم أخذ المجرمون يطلقون النار على قفل باب الغرفة التي كان يستلقي فيها فيجامولينا حيث قام احدهم بضربه على رأسه قبل اطلاق النار عليه؛

(ب) قام رجال مسلحون، تعرّف عليهم الجيران على أنهم من افراد قسوات الامن، باطلاق النار على سبعة من افراد العائلة بينما كانوا نائمين في منزلهم فسي مستوطنة بويناغستا في مديرية جوتيايا فقتلواهم. وقد حصل القتل في الصباح الباكر

من يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وتم التعرف على هويات الضحايا وهم انطولين اوريبيانا ، ولوسندا ناخيراس ، وخوزيه ، واوغستو ، وايدى ، ولوبييا ، وهيلدا اوريبيانا ، وأعمارهم بالترتيب هي : ٧٤ - ٦٧ - ٢٣ - ١٨ - ١٣ - ١٨ - ٣٠ ("انغوبرنسا" ، ٢٨ حزيران/يونيه - ٤ تموز/يوليه ١٩٨٥) . بيد أن برنسا ليبره أفادت أن نفس الأشخاص قد قتلوا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ من قبل مجهولين ، وأن قوات الأمن قد أرسلت موظفين للتحقيق في الجريمة . واستنادا إلى هذا التقرير ، قام قاضي التحقيق من انسنسيون ميتا بالتثبت من أن المجرمين قد استعملوا مدافع رشاشة ، مصدرها في رأيه يمكن أن يكون البلد المجاور السلفادور (برنسالبره ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥) ؛

(ج) وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، دعا الحَبر بروسبرو بينادوس دلباريرو وهو كبير اساقفة غواتيمالا ، إلى إطلاق صراح ثلاثة من الاهالي العاملين في المجال الاجتماعي الذين اختطفوا في ٣٠ ايار/مايو ، وذلك على الفور وعلى قيد الحياة . وقال كبير الاساقفة إن هذا الاختطاف "يضاف إلى الكثير من حوادث الاختطاف والاختفاء التي غمرت هذا البلد بالآلم والشك" . والعاملون الاجتماعيون الثلاثة ، المستخدمون في برنامج الارشاد الثقافي التابع لجامعة رافائيل لانديفار الكاثوليكية في العاصمة ، هم فيلييه غارسيا غولوب ، ولازارو انطونيو موسيا روكيك ، وكارلوس سينكال اخوشار . والمسؤولون عن هذا الحادث في رأي كبير الاساقفة هم أولئك "الذين يعارضون أي تحسين في حياة الفلاحين بغية ابقائهم هدفا سهلا للاستغلال" ، ("انغوبرنسا" ، ١٤ - ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥) . وأفادت برنسا ليبره في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ أن القضاة في العاصمة قد حاولوا ، كتدبير من تدابير المتابعة بالنسبة للدعوى التي رفعها ذوهم في المحكمة من أجل مثول اصحاب العلاقة أمام المحكمة ، أن يتثبتوا فيما إذا كان هؤلاء الأشخاص محتجزين في السجون المحلية . وقال كبير الاساقفة استنادا إلى الجرافيكو ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ أن رجالا مسلحين قد اعترضوا طريق هؤلاء الأشخاص الثلاثة عندما كانوا يغادرون أحد المصارف في العاصمة في ٣٠ ايار/مايو . وقد وصلت هذه القضية إلى المقرر الخاص عن طريق اللجنة الكندية المشتركة بين الكنائس والمعنية بحقوق الانسان في امريكا اللاتينية .

(د) وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ أطلقت قوات الأمن الحكومية النار على خورجيه اليسكاس البالغ الشامنة عشرة من العمر وعلى حدث مجهول الهوية في ضواحي العاصمة فقتلتهم ، ("انغوبرنسا" ١٤ - ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥) . واستنادا إلى برنسالبره الصادرة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، عثر في قرية اجواكاتيه في منطقة

المكسيكو من العاصمة على شابين ميتين ، حيث امكن التعرف على احدهما وهو البرتو اليكاس لوبيز .

( ه ) ولدى وجود المقرر الخاص في غواتيمالا ، تلقى عن طريق البريد شهادة خطية تشجب اختفاء رولندو بلارمينو كوزمان لوبيز في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥ فسي لاس دليسياس ، التمبادور ، سان ماركوس . ويبدو ان العائلة قد حاولت بهتشي الاساليب العثور عليه وانها لجأت الى المقرر الخاص طالبة العون .

#### ثامنا - السجون السرية والدوريات المدنية

١٦٣- صدرت مزاعم عديدة بان الناس كانوا ولايزالون يحتجزون في سجون سرية فسي غواتيمالا . وقد اعطي المقرر الخاص قائمة بالمواقع المشتبه فيها . وتتضمن هذه عددا من المنشآت العسكرية ومنشآت الشرطة في العاصمة ، والمقار العسكرية في كل محافظة وعقارين اثنين لم يعطيا الا اسم المحافظة التي يقعان فيها .

١٦٤- وفي الزيارة التي قام بها المقرر الخاص في كانون الثاني/يناير اشار هذه المشكلة مع رئيس الدولة . وقد ابلغ المقرر الخاص بان له حرية زيارة أي من هذه الاماكن حسب اختياره . وكما ذكر سابقا ، ذهب الى منشأة للشرطة وثلاثة منشآت عسكرية في كانون الثاني/يناير ( انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ٧٢-٧٩ ) . الا ان رئيس الدولة اقترح عليه القيام في المستقبل بهذه الزيارات بدون أي اذار مسبق . واختبر المقرر الخاص هذا الاقتراح في الزيارة التي قام بها في آب/اغسطس ١٩٨٥ . فقد ذهب بدون اعلان في اليوم الاول من زيارته الى منطقة تدريب عسكرية كبيرة تبعد نحو ٣٠ كيلومترا عن العاصمة ، ولاشك ان الضابط المسؤول قد فوجئ بذلك ، ولكنه اقترح على الفور اخذ المقرر الخاص الى أي جزء من المنطقة . وقضى المقرر الخاص ساعتين سيرا على الاقدام وفي سيارة جيب متفقد اكب قدر ممكن من المنطقة . ودعي الى قضاء الليلة لمواصلة التفقد في اليوم التالي . وقد بيّنت هذه التجربة ان الامر نفسه سوف يحدث في أي منشأة حكومية أخرى . فقد صدرت الاوامر على نحو واضح بتلبية أي طلب ممن هذا النوع على الفور ، وبفتح جميع الابواب . ولم يكن من الممكن اثبات الزعم الذي كان سببا لهذا التحقيق او عدم اثباته ولكن جميع التسهيلات قدمت .

١٦٥- ان جوهر السجون السرية هو كونها سرية . اما المعلومات الموجودة والمستمدة من أشخاص اختفوا ثم اطلق سراحهم فيما بعد ، ومن اولئك الذين كانوا في الحبس

الانفرادي في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ بتهم تدخل في نطاق ولاية المحاكم الخاصة (التي الغيت في عام ١٩٨٣) ، فتشير الى ان احتجازهم قد تم في بيوت عادية في العاصمة وفي أماكن أخرى . ولم يتمكن أحد قط من ابلاغ المقرر الخاص عن هذه الأماكن . وعلاوة على ذلك ، يقول البعض بأن الجميع يعرفون عن وجود المقرر الخاص في البلاد وعن امكانية انه قد يظهر فجأة في أي قاعدة من قواعد الجيش أو قوات الأمن ، إلا انه من السهل ضمان ألا يجد أي مجنأ صريين مهما كان البحث دقيقا .

١٦٦- ولم يتم المقرر الخاص في هذه المناسبة بزيارة أية منشأة من المنشآت الواردة في القائمة . إلا انه اكتشف من رئيس المحكمة العليا أن هذا الرئيس نفسه كان قد رأى شخصا غرف الطابق السفلي في سجن غرانخا بينال دي بافون (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه) .

١٦٧- وذكر أن أحد السجون السرية المزعومة يقع في الطابق السفلي في لا كازا كريما ، مكان السكن الرسمي لوزير الدفاع في العاصمة . ويوجد في مكان آخر مكان إقامة رسمي للرئيس . ويبدو انه يعتقد على نطاق واسع خارج غواتيمالا أن رئيس الدولة الذي هو أيضا وزير للدفاع يعيش في مكان سكن الرئيس . ولكن الحال ليس كذلك . فقد كان الرئيس ووزيرا للدفاع في حكومة ريبوس مونط ولم ينتقل قط من لا كازا كريما . وقد أبلغه المقرر الخاص بأن من المزعوم أن اقبية مكان مكنه تستخدم مجنأ صريا . فقال انه يرحب بالمقرر الخاص ليرى بنفسه ، إلا انه هو وأعضاء أسرته بمن فيها أحفاده يعيشون هناك ، ومفهومه لمعاملة أسرته معاملة لائقة لا يتمشى مع وضع مجنأ في الطابق السفلي .

١٦٨- ولا يمكن استخلاص أية نتيجة من هذا الجانب من جوانب عمل المقرر الخاص سوى انه كان مسموحا له الوصول المباشر الى أي مكان . إلا أن ملاحظة تبرز مما قيل في مقر القيادة العسكرية في شيمالتينانغو (انظر الفقرة ١١٠) . فقد قال القائد انه عندما تلقى القبض مفرزة عسكرية أو دورية مدنية على اناس يعربون بعد ذلك عن الرغبة في الاستفادة من العفو المستمر ، تنشأ مشكلتان . أولا ، يتردد الشخص أحيانا في كشف هويته ومكان اقامته . وقال القائد ان سياسته هي احتجاز هؤلاء الناس في مقر قيادته للفترة الدنيا ولكن من الصعب ارسالهم الى بيوتهم ما لم يكشفوا عن هويتهم ، وفي حالة الرجال من ابناء ساكوييا بالذات ، قال انه لا يتفق والقول بانهم كانوا هناك مدة ١٨ يوما ، ولكن من الواضح ان العملية تستغرق وقتا وتنطوي بالضرورة على الاحتجاز بدون التمكن من ابلاغ أسرة الشخص . ثانيا ، لم يعد أولئك الذين قبلوا

بالعفو الى اسرهم دائما ، أو فورا على الاقل ، لاستئناف الحياة العادية . وهناك أسباب متعددة لذلك : الخوف من الانتقام من جهة أو أخرى ، والعار ، والارتباك أو دوافع أخرى .

١٦٩- ومن الخطأ التعميم على أساس مجموعة معينة من الحقائق ، ولكنه ليس من الصعب رؤية كيف يمكن لتقرير أن ينشر على نحو صادق بأن شخصا احتجز في مقر قيادة الجيش في إحدى المحافظات لفترة من الزمن بدون ابلاغ أسرته . ويظل السؤال قائمة عما اذا كان هذا التقرير يتضمن الحقيقة كلها عن سبب الاحتجاز وطول فترته .

١٧٠- أما سياسة تنظيم الدوريات المدنية فقد كانت موضع انتقاد على نطاق واسع . وكان المقرر الخاص قد جمع في تقارير سابقة تفاصيل شروط الخدمة ، وساعات العمل ، وموقف أفراد الدورية من هذا الواجب (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ١٢٣-١٢٩) . ومن الواضح ان هذه المعلومات لا تصيب الحقيقة . فعلى سبيل المثال ، تعتبر لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ان هذا النوع من الخدمة ، الذي يقتضي على نحو فعال من المدنيين الاضطلاع به ، يشكل انتهاكا مطلقا لحقوق الانسان ، ولاسيما حرية تكوين الجمعيات . الا ان المنتقدين لا يؤكدون بأن الخدمة العسكرية بموجب القوانين الوطنية تخضع للشكوى ذاتها .

١٧١- ووفقا لذلك لا يقترح المقرر الخاص مرة أخرى جمع الحقائق والآراء عن الخدمة في الخبر المدني في كل قرية . ولا يزال الموقف العام ثابتا ، فحيث تكون الواجبات شاقة تؤدي على نحو واضح الى تعطيل عمل الانسان وحرية ، ولكنها تعتبر عادة واجبات قيمة لما يتحقق من احساس بالامن . والنساء يؤيدن هذا الامن بحماس . فحتى في المناطق التي لم تقع فيها أية اضطرابات في السنوات الاخيرة تحافظ الدوريات المدنية على اليقظة الى الحد الذي يعتبر ضروريا .

١٧٢- وسوف يتعين حل هذه المسألة في اطار الدستور الجديد . وهذا يفرض ، في جملة واجبات مدنية أخرى ، اقتضاء الخدمة العسكرية والاجتماعية بموجب القانون (المادة ١٣٥ (ز)) . الا ان المادة ٣٤ تسلّم بالحق في حرية تكوين الجمعيات ، وتنص على انه لا يلزم أحد بالانضمام أو بأن يكون عضوا في مجموعة أو جمعية تنشأ للدفاع الذاتي أو لفرض مشابه (فيما عدا الجمعيات المهنية) . ويترتب على ذلك فيما يبدو أن أية مواصلة لنظام الدوريات المدنية سوف يتطلب تشريعا يتماشى مع تلك المبادئ .

### تاسعا - دعائم التنمية والقرى النموذجية

#### ألف - مقدمة

١٧٣- أدخلت الحكومة الحالية سياسة للتنمية الريفيه كانت موضع انتقاد كبير . فاستراتيجيتها تقوم على العمل في أربع مناطق لتنفيذ خطة معقدة لتوطين السكان في مناطق أدت النزاعات فيها ابتداء من عام ١٩٧٩ تقريبا وما بعده الى تشريد وتدمير واسمي النطاق . والمناطق الأربع هي : مثلث اكسيل ، وبلايا غراندي ، وشيزيك (بها فيها أكمال) ، وشاكاخ . وداخل كل منطقة بوجه عام جرى بناء أو اعادة بناء قرى فرادى يشار اليها أحيانا على نحو يشير البلبلة باسم "دعائم التنمية" . ورغم ذلك توجد مشاريع قرى جديدة فرادى أخرى خارج تلك المناطق الأربع تستخدم الى حد بعيد الطرق التقنية ذاتها ، مثل ياليجوكس في ألتا فيراباز (انظر E/CN.4/1984/30 ، الفقرة ٦-٣-٧ (ز)) .

١٧٤- ومن بين "دعائم التنمية" الأربع بالذات شاكاخ ، وهي مستوطنة وحيدة تقع قرب الحدود المكسيكية في شمال غرب هويتينانغو ، صممت على نحو واضح للاجئين المائدين على أساس مؤقت على الأقل (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ٢١٦-٢١٣) . أما مجموعة بلايا غراندي فتتمدد جنوبا من جسر الطريق الرئيسي فوق نهر شيكوي في بلايا غراندي باكسان في كويشه الشمالية . وفي المجموعتين الأخريين حدث الكثير ويقترح المقرر الخاص بحثه في دوره .

١٧٥- ألا أنه من الضروري أولا بيان الاساس الذي يقوم عليه القول بأن النظام برمته يشكل انتهاكا لحقوق الانسان . وهذا الانتقاد يركز على الانتهاك الذي يتفهمه أي قيد يتطلب من السكان المدنيين العيش في مكان معين أو أي قيد على حريتهم في التنقل والسفر والعيش حيث يرغبون بالضبط .

١٧٦- ومن الاشكال المتطرفة لهذا الانتقاد ذلك الذي قدمته الدكتورة بياتريز مانز في شباط/فبراير ١٩٨٥ الى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الممثلين بالولايات المتحدة بواشنطن العاصمة ، ولم تحدد المناطق التي قامت بزيارتها :

"يخضع الريف بصورة أساسية للاحتلال العسكري . ومن العناصر الأخرى لهذا الاحتلال القرى النموذجية . وهذه المستوطنات صممتها المؤسسة العسكرية

لتكون تجميعات استراتيجية مركزة للفلاحين يمكن فيها رصد ومراقبة تحركاتهم عن كثب . وبالإضافة الى ذلك ، يسعى الجيش الى تغيير مواقف هؤلاء السكان المحليين وأنماط معيشتهم عن طريق اعادة تثقيفهم . أما تقرير آذار/مارس ١٩٨٤ الذي اطلق به برنامج تقديم المساعدة لسكان التيبيلانو بتكليف من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة فيذكر قرية شاكاخ النموذجية المشار اليها أعلاه . ويذكر ان ٢٨ أسرة تسكن في هذه القرية (١٦٧ ساكناً) وعدد كبير من الجنود . وقد انشئت هنا قاعدة عسكرية ودعمت العائلات الى الاستيطان في المنطقة ... ولا يعيش أحد من السكان الاصليين في هذه القرية .

"أما خطط الجيش للتنمية الريفية فتضم الآن ٧٠ قرية نموذجية من هذه القرى ، وتشمل ١٠٠ ٠٠٠ هندي تقريباً . وكثيراً ما كان هذا النمط حتى الآن متشابهاً . فالقرية الأصلية تدمر ويقتل سكانها أو يختشرون نتيجة للارهاب الذي يمارسه الجيش أو يغرون نتيجة للخوف . وقبل أن تصبح المستوطنة الجديدة عاملة ، يقيم الجيش فيها قاعدة لنخبة من الجنود وتبني طريق أو تملّح اذا اقتضت الضرورة . وفي بعض الحالات ، يبني الفلاحون هذه الطرق بأنفسهم عن طريق برنامج العمل مقابل الغذاء . ومكان هذه القرى النموذجية هم فلاحون كانوا قد فروا في الأصل وأضعفهم المرض الآن ويدفعهم الجوع البالغ الى تسليم أنفسهم للجيش . ويقتلع آخرون من الجبال المحيطة نتيجة لعمليات التمشيط التي يقوم بها الجيش ، مستخدماً في كثير من الأحيان الدوريات المذنبة . ويجلب آخرون من مناطق مختلفة من الريف" .

١٧٧- وهناك مراقبون آخرون لا يحاولون التعميم على هذا النحو ، ويسلمون بأنّه لا يوجد نمط عام للقرى المختلفة . ويضيف المقرر الخاص الى هذا (أ) أن الجيش قد فرض بدون شك قيوداً على تنقل السكان في قرى معينة ، ولكنها اختلفت حسب الاعتبارات العسكرية التكتيكية ، (ب) وأن الحالة في كل قطب أو قرية تتطور تطوراً دينامياً بطرق كثيرة ولا يمكن تقييمها تقييماً تاماً على أساس زيارة واحدة الى أية قرية أو منطقة .

باء - مثلث اكسيل

١٧٨- لم تكن هذه المنطقة في عام ١٩٨٢ تضم أكثر من المدن الثلاث نيباخ ، وشاخول ، وسان خوان كوتزال ، التي تربط بينها طريق وعرة تتجه شرقاً من نيباخ الى بولاي حيث



تتفرع باتجاه شاخول وكوتزال . وقام المقرر الخاص بزيارة هذه الأماكن في تموز/يوليه ١٩٨٣ في سيارة جيب (انظر E/CN.4/1984/30 الفقرة ٧-٣-٦ (ج)) . وخارج هذه المدن الثلاث لم يكن الوصول إلى الريف ممكناً إلا بالسير على الأقدام وذلك إلى جانب بعض الممرات الوعرة جداً ، ولا يزال في أية حال في حالة نزاع . أما السكان الذين ليسوا لاجئين في المكسيك أو في الداخل فقد كان القسم الأكبر منهم متجمعاً في هذه المدن الثلاث .

١٧٩- وبعد ستة أشهر كانت القرية الجديدة الأولى قيد البناء في سان خوان اكلول (انظر E/CN.4/1984/30 الفقرة ٧-٣-٦ (و)) . وكانت هناك في ذلك الوقت مفرزة للجيش . وبحلول آب/أغسطس ١٩٨٥ كانت هذه المفرزة قد سحبت .

١٨٠- وجرى بناء طريق لربط اكلول بنيباخ ، ولا يزال العمل جارياً لبناء طريق فرعي قصير إلى الشمال يمل القرية الواقعة في تزالبال بالقرية المؤقتة الواقعة في جالكويل غراندي والتي كانت لاتزال بدون مزيد من أعمال التطوير الجارية في آب/أغسطس ١٩٨٥ (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ٢٢٢-٢٢٨) .

١٨١- وعلى مسافة أبعد باتجاه الشرق أعيد بناء بولاي (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ٢٠٠-٢٠٣) . أما القرى الجديدة الأخرى في المنطقة في آب/أغسطس ١٩٨٥ فهي ريوازول (بين نيباخ وبولاي ، انجزت في آب/أغسطس ١٩٨٤) ، واخويل (شمال شاخول ، انجزت في آب/أغسطس ١٩٨٤) ، وهولكوي (المجاورة لبولاي ، انجزت في آب/أغسطس ١٩٨٤) واوخو دي اغوا (جنوب كوتزال ، انجزت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤) . وقد شاهد المقرر الخاص هذه القرى الأربع من الطريق أو من الجو ولكنه لم يتحدث إلى الناس هناك .

١٨٢- وإلى شرق كوتزال انجزت الآن سان فيليب شينلا ، التي دشنها رئيس الدولة في حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وبيشيفالا فالالا التي تقع على مسافة أبعد باتجاه الشرق على طول طريق محسّن حل محل الممر الذي كان يؤدي إلى عقار يسمى سان فرانسيسكو .

١٨٣- وبقطع النظر عن امتداد لطريق يجري اكتماله إلى بلدة سالكيل غراندي ، فقد تم تحسين جميع الطرق الأصلية تحسيناً كبيراً أو تم تشييد طرق أخرى جديدة .

١٨٤- وفي آب/أغسطس ١٩٨٥ ، ذهب المقرر الخاص إلى قرية سان فيليب تشينالا . وذكرت لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا أن العائلات قد حشّدت في هذه القرية ووضعت تحت

.../...

الرقابة العسكرية ، مما يعد انتهاكا لحقوق الانسان ، ولا توجد أية مفرزة عسكرية هناك ، بحيث أن المقرر الخاص لم يتحدث إلا مع السكان المدنيين . وقصة هذه القرية هي في جوهرها نفس قصة قرية بولاي (أنظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ٢٠٠-٢٠٢) . فقد عاد القرويون (بما في ذلك على الأقل عائلة واحدة لجأت الى العاصمة) الى أراضيهم التي يقومون بفلاحتها من جديد . ورغم أن القرية ذاتها لم تكن جاهزة ، فقد زرعوا المحاصيل لحصاد عام ١٩٨٥ . وأصبحت توجد فيها الخضروات بالإضافة الى محصول جديد للمستقبل في بعض اجزاء من الاراضي الجماعية في موقع القرية الأصلية على بعد ٥٠٠ مترا تقريبا من المستوطنة الجديدة على خط الطريق . وجرب الخبراء الزراعيون زراعة الافوكادو فوجدوها صالحة للزراعة في هذه التربة وفي ذلك المناخ والارتفاع . ويعتقد القرويون ان هذه الفاكهة تكمل هامة لغذائهم ، وبخاصة بالنسبة للأطفال . ويقومون ايضا بتربية الدواجن والخنازير والاعنام . والمحصول الجديد التالي هو القمح . ويتوافر في القرية الكهرباء والماء والمجاري ، كما يوجد فيها مركز صحي (غير مزود بالموظفين بعد) ، وكنيسة ومدرسة ابتدائية . ويشعر القرويون ببالغ الفخر بالقرية الجديدة التي تعد تحسينا للقرية القديمة ؛ اذ أصبحوا يفلحون أراضيهم ، ولكنهم يتلقون المساعدة لزراعة المحاصيل الجديدة . ومن الممكن أن يؤدي ذلك ، عاجلا أو آجلا ، الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي من شأنه أن يعالج مشكلتهم المتبقية : وهي حاجة الكثيرين منهم الى الرحيل كعمال موسميي الى المزارع التي تنتج المواد الزراعية المعدة للتصدير . وهذه الضرورة تؤدي الى ممارسة شكل من أشكال السيطرة على السكان . اذ توجد ، كما هو الحال في كثير من قرى غواتيمالا ، لجنة تتخذ معظم القرارات المتعلقة بشؤون القرية وتبت في أمر الذين يستطيعون الرحيل الى المزارع والذين لا يستطيعون . لانه لا يمكن اخلاء القرية وترك المحاصيل المحلية بدون عناية .

١٨٥- ولا يدل عدم وجود العسكريين على ان المنطقة خالية تماما من هجمات المفاورين . ففي أوائل آب/أغسطس ١٩٨٥ ، وصلت مجموعة مكونة من ١٠٠ من المفاوريين الاقوياء الى قرية اكسيكي المجاورة . وكان عددهم يفوق عدد رجال الخفر المدنييـن ، وتمكنوا من أخذ الاغذية وغيرها من القرويين . وقد أوردت "انفو بريدنزا" (٩-١٥ آب/أغسطس ١٩٨٥) أن جيش المفاوريين من أجل الفقراء هو الذي قام بهذا العمل ، وانهم جمعوا السكان لاجتماع سياسي . بيد انه لم تحصل أحداث مشابهة في قرية سان فيليبي تشنيل نفسها .

١٨٦- ولذلك ، فمن الواضح ان الحالة تختلف من مكان لآخر ومن وقت لآخر . واكثر النظم التي رآها المقرر العام تقييدا للحريات كان في تزابال في عام ١٩٨٤ (أنظر

E/CN.4/1985/19 ، الفقرتان ٢٢٣-٢٢٤) . غير انه كان هناك سبب عسكري قوي لتقييد الحرية المطلقة للسكان . اذ لا جدال في ان المستوطنات الجديدة لها أغراض عسكرية ، وكذلك الطرق . وقد قلّت الآن حدة النزاع في مثلث اكسيل ، ووصف المقرر الخاص التقدم المحرز في برنامج اعادة التوطين خلال فترة ثلاث سنوات . وقد يكون هناك حتى الآن وجود عسكري وقيود على المدنيين في شمالي المنطقة . غير ان السيادة المتبعة في مثل قريتي بولاي وسان فيليب تشنيل تتجه ، على ما يبدو ، اتجاهها مدنيا بحثا يتمثل في العمل على رفع مستوى معيشة سكان اكسيل في قراهم التقليدية . وفي ضوء الانتقادات الاساسية التي وردت أعلاه ، فان السكان يعيشون تماما حيثما يريدون وفي الاماكن التي عاشوا فيها على الدوام ، ويتمتعون بحرية كاملة في الانتقال والسفر حيثما يشاءون باستثناء القيود المفروضة ذاتيا على التدفق الى المزارع ، الذي يتجنبونه على أية حال اذا تمكنوا من كسب دخل كاف في مجتمعاتهم المحلية .

١٨٧- وحسب رأي المقرر الخاص ، فان القرى ليست "معسكرات اعتقال" .

١٨٨- ويتعلق الادعاء المستمر الآخر باللاجئين الداخليين ، الذين لا يزالون يتواجدون في مثلث اكسيل . وقد نشرت مجلة "انفو بورتسا" في ٢٩ آذار/مارس - ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، المقالين التاليين :

(٢) القى الجيش القبض على القرويين في قرية كوتزول الديا (ل ١١١ شخصا ، بما فيهم النساء والاطفال) في محافظة ال كيشي . وادعى الجيش بأنه وجد في القرية معسكرا لجيش المفاورين الفقراء . وقام بمصادرة ٤٢٠ قنطارا (٤٢ ٠٠٠ رطلا) من الذرة (وذكرت لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ان هذه الحادثة وقعت في قرية "نيباخ") ونشرت صحيفة "برمستا ليبير" هذه الحادثة في عددها الصادر في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ : وحسب ماورد في تقرير لوحدة العلاقات العامة التابعة للجيش ، فقد حددت دورية من المنطقة العسكرية رقم ٢٠ ، وهي منطقة إل كيشه ، ١٤ قناة ومعسكرا لجيش الفقراء للمقاومة في قرية كوتسول ، على مسافة ١١ كيلومترا فقط الى الشمال من نيباخ . وفي هذه العملية رحب مائة واحد عشر رجل وامرأة وطفل بالجيش ، والتمسوا الحماية ، ثم أوضحوا انهم كانوا تحت ضغط من المتمردين . وتوصل الجيش الى ضبط ٤٢٠ قنطارا من الذرة وجوال يحتوي على معلومات مختلفة تتعلق بالتخريب .

(ب) وذكرت لجنة وحدة المزارعين ان ٨٠٠ من جنود الجيش النظامي الخاص (kaibiles) قاموا في الفترة من ١٦ الى ٢٦ آذار/مارس بتدمير ما يزيد على ٤٠٠ هكتارا من الذرة في قرية تزالبال ، ببلدية نيباخ ، أوردت لجنة وحدة المزارعين في "برصنا" . وذكرت لجنة وحدة المزارعين أيضا ان هؤلاء الجنوب الـ "كايبابيلز" حاصروا فئات من المزارعين ، معظمهم من المسنين والنساء والاطفال في ييكوكسو الدنيا وكانوا معرضين لخطر مذبحة . كذلك ذكرت لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ان الذرة قد احرقت في "نيباخ" .

١٨٩- وأعرب المقرر الخاص عن أسفه لأنه لم يتمكن من زيارة كوتزول أو تزالبال أو ييكوكسو في آب/أغسطس ١٩٨٥ بمصفة شخصية للتحقيق في هذه الاحداث . كما أعرب عن دهشته لحرق منطقة الذرة ، الذي ورد ادعاء بحدوثه في قرية تزالبال .

١٩٠- وقال المقرر الخاص انه بدلا من ان يفرض نظريته الخاصة في هذه الاحداث ، فهو يود أن يشير ، بالمناظرة ، الى ما أوردته سابقا عن اناس من بولاي ومجموعة من باراموس :

#### (١) بولاي

فقد قابل ، في نيباخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، مجموعة من ٤٠ شخصا من قرية صغيرة تدعى بولاي ، وتبدو من مظهرها انها كانت قد احرقت قبل حوالي سنة . وأبدي القرويون رغبتهم في العودة اليها ، الا انهم ، شأن الآخرين في نيباخ وشاجول وكوتزول ، ادركوا ان هذا الامر ليس ممكنا ولا مأمونا (E/CN.4/1984/30) ، الفقرة ٧-٣-٦ (ج) . وفي الوقت ذاته ، ناقش المقرر الخاص امكاناتهم المستقبلية مع مجموعة من ارامل اكسيل واطفالهن الذين كانوا ايضا في نيباخ ، واستمع الى ما أبدوه من قلق ازاء المستقبل . وفي آب/أغسطس ١٩٨٤ رآهم المقرر الخاص جميعا مرة أخرى . فوجد قرية بولاي وقد اعيد بناءها كليا في موقعها الاصلي ، وعادت الامر الى اراضيها وقبلت ٢٥ ارملة مع اطفالهن (ممن لم يكن في الاصل من سكان بولاي) وامرئين من نيباخ (E/CN.4/1985/19) ، الفقرتان ٢٠٠ و (٢٠١) ؛

#### (ب) باراموس وتوتشافوك

أصدرت لجنة العدالة والسلم بيانا مفاده ان الجيش أقدم في آب/أغسطس الماضي على قتل عدد من الناس في قريتين في المنطقة هما باراموس وتوتشافوك ، كما اختطف آخرين . الا انه يمكن تسليط المزيد من الضوء على الحالة في باراموس التي وصل منها

عدد من الناس . وقد اجتمع المقرر الخاص مع مجموعة صغيرة وصلت في اليوم السابق . وذكروا ان قرية باراموس ، وهي قرية ناشئة تقع في الجبال عند الحدود بين كيشي وهويتنننغو ، هي في ايدي جيش المفاورين الفقراء . وقد ظل فيها نحو ٣٠٠ من السكان وعندما وصلت الى القرية دورية من الجيش ، غادر جميعهم القرية الى الجبال . وقد طلب من أحد الرجال في هذه المجموعة أن يساعد المفاورين وقد فعل بعد أن اطلق المفاورون الرصاص على اثنين من اخوته بسبب رفضهم القيام بذلك . ثم أصبح مدربا ومشاركا في تعليم دروس محو الامية والتعليم على استعمال السلاح والمشاركة في الدعاية العامة التي تقول انه يجب على الجميع أن يمتنعوا عن الاشارة الى الله وانه سيتم القضاء على الاغنياء وان المفاورين سينتصرون . ويطلب من مكان باراموس ان يمتنوا بالمفاورين وان يزرعوا المحاصيل الغذائية لهم وأن يديروا الكمائن للجيش . ولهذا الرجل صديق قدم الى سالكويل وكان عليه أن يعود من أجل احضار اسرته . وقد أوضح ان سالكويل آمنة وان المجموعة الحالية قد فرت ايضا وقال انهم سيؤزودون الان بملاهي (فقد كانوا يرتدون شياها بالية) كما سيوفر لهم منزل (E/CN.4/1985/19 ، الفقرة ٢٢٨) .

١٩١- ويشمل مركز تنمية تشيسيك عددا من القرى الجديدة المزدهرة . وقام المقرر الخاص بزيارته في أولى مراحلها ، في تموز/يوليه ١٩٨٣ (أنظر E/CN.4/1984/30 ، الفقرة ٧-٣-٦ (ب)) ، ولم يرد أي انتقاد بشأنه منذ ذلك الوقت حسب معرفة المقرر الخاص ، الى ان صدرت مقالة في هذا العدد في صحيفة "الغرافيكو" في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، غير ان المركز يشمل قرية اكامال ، التي تقع على بعد عدة كيلومترات الى الجنوب (أنظر الفقرات ١٩٣-١٩٨ أدناه) .

١٩٢- ان لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا هي من ضمن الذين يجاهرون بانتقاد سياسة وممارسة انشاء مراكز التنمية ، واسترعت نظر المقرر الخاص الى تقرير بعنوان "بدون أمن أو نتيجة : غواتيمالا البلد المسلح" نشره في حزيران/يونيه ١٩٨٥ مكتب واشنطن لأمريكا اللاتينية وكتبه كريس كروجر وكجال انجي ، وكلاهما انثروبولوجي محترف . ويحدد هذا التقرير السياسة الرسمية لمراكز التنمية ويشير بصفة خاصة الى مثلث اكسيل ، غير ان المقرر الخاص يعلم انه ليس هناك تفاوت كبير في السياسة الاساسية الا في حالة شاكاك . ويورد التقرير وصف هذه السياسة ، مترجما عن وثيقة حكومية ، على النحو التالي :

"عندما بدأ المخربون في تنفيذ استراتيجيتهم القائمة على اختطاف مجموعات كبيرة من السكان لاكرامهم على الانضمام الى صفوفهم ، عانى الناس في المجتمعات المحلية النائية من تدمير منازلهم وحقوقهم . وأدى اختلال الامن الذي نجم عن ذلك الى هجرات جماعية الى المستوطنات الاكبر حجما ، وبخاصة البلدة الرئيسية في نيباخ ، حيث وافاها بالتدريج مشردون آخرون .

"وقد سادت هذه الحالة في بداية عهد حكومة [ميخيا فيكتوريس] وأدت الى اتخاذ القرارات القاضية باتخاذ اجراءات ينسحبها الجيش بمشاركة القطاع العام للتصدي لمشكلة المشردين عن طريق تنفيذ اجراءات لاعادة توطينهم في اماكن اقامتهم الامنية وفقا لسياسة تقوم على التنمية الريفية المتكاملة" .

١٩٣- وهذا التقرير طويل الا انه يناقش ، في جملة أمور ، الحالة في ساراكوش واكامال . وقد قام الخفر المدني ، الذي يحرس مدخل القرية ، بمنع كاتبه التقرير من دخول ساراكوش ، فذهب الى اكامال . ولا يتضمن وصفها للوقائع التي كانت تجري في القرية نقاط اختلاف كبيرة مع المقرر الخاص . وفيما يلي الخلاصة التي انتهيا اليها :

"ونذكر أخيرا ، قضية حقوق الانسان المنتهكة بأكبر قدر من الوضوح في ساراكوش واكامال .

"وقد قال آخرون ممن ناقشنا معهم مسألة اكامال انه كانت هناك في المراحل الاولى من البرنامج النموذجي للقرية ، مناطق مشابهة لاکامال ، مثل "لاس قيولاتيس" الواقعة بالقرب من بلدة نيباخ في مثلث اكسيل . ونظرا لاننا لم نقم بزيارة لاس قيولاتيس فلا يمكننا التحقق من المقارنة .

" اننا لا نعرف ما اذا كانت اكامال فريدة أم انها من بقايا فترة سابقة . غير اننا يمكن أن نقول ان اكامال وربما ساراكوش هما مكانان كانت الحقوق المدنية للمقيمين فيهما معلقة تماما . فهم سجناء بدون أية محاكمة وبدون صدور أي حكم . وعلاوة على ذلك فهم عرضة للأعمال التأديبية واعادة التوعية السياسية على نحو مكثف أكثر مما هو الحال بالنسبة للمقيمين في القرى الأخرى التي قمنا بزيارتها ، رغم وجود عناصر نفس الاجتماعات العامة (التي تتسم بقدر عال من الايديولوجية) في مثلث اكسيل ايضا .

ملاحظة : لم يسمع المقرر الخاص على الاطلاق بقرية لاس قيولاتيس) .

١٩٤- هذا هو مفهوم كاتبه التقرير لما يجري . أما المقرر الخاص فإنه يتمتع مرة أخرى ، بميزة الاستمرار في المشاهدة والتحقيق ، ويود الآن أن يسرد الحقائق كما أوردتها سابقا ، وكما تتضح في عام ١٩٨٥ .

١٩٥- فهو لم يزر اكامل خلال آب/أغسطس ١٩٨٥ رغم انه قام بذلك مرتين قبل ذلك . غير انه ذهب للمرة الثانية الى ساراكوتش التي تحقق فيها تقدم كبير منذ ان رآها في حزيران/يونيه ١٩٨٥ (أنظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرتان ٢١١ و ٢١٢) . وهو يصف زعماء المجتمع المحلي حق المعرفة وكان قد قابلهم لأول مرة في اكامل في آب/أغسطس ١٩٨٤ (أنظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرات ٢٠٦-٢١٠) . وعمدة هذه القرية مفاور سابق ، يتميز بصفات قيادية واضحة . ويوجد بضعة جنود في القرية ، لا للحماية أو السيطرة ، بل للمساعدة في تنفيذ مختلف المشاريع . ويتكون المجتمع المحلي بأكمله من الذين كانوا في الأصل يعيشون في تلك القرية ولكنهم تركوها اثناء الاضطرابات التي حدثت في أوائل الثمانينات . وعند عودتهم الى اراضيهم ، قاموا بأعمال ضخمة شاقة من أجل إعادة بناء قرية حديثة مكان قريتهم . وقرر المجتمع المحلي ادارة شؤونه من خلال لجننتين ، تتألف احدهما من الرجال والاخرى من النساء . وهاتان اللجنتان هما الجهة التي تتخذ جميع القرارات وليس الجيش . وعمل اللجننتين ، في الواقع ، عمل واسع ضخم ، ويحضر الناس ، في الواقع ، في كل يوم اجتماعات عامة لتحية العلم الوطني لدى انزاله في الامسيات . وهم فخورون بأن هذه العملية هي من بنات افكارهم وان عملهم ليس تأديبيا وانما هو جهد لاكمال بناء قريتهم ورفع مستوى معيشتهم . ونذكر على سبيل المثال من أعمالهم ان بعض الرجال كانوا يقومون ببناء درج عريض ذي درجات خرسانية فوق الساحة المركزية . وكانت الاموال المخصصة لشراء الاسمنت تأتي بكاملها من بيع الحبال التي تفتلها النساء من الياف الصبار المحلي المسمى بـ "الماييبت" . وقد ثبت نجاح تجربة زراعة الخضار في قطعة صغيرة من الارض ، ويجري الآن اعداد مساحات أكبر من الارض وحمايتها من التحات من أجل انتاج الخضروات على نطاق واسع . وسيخصص بعض الانتاج للاستهلاك المنزلي ، الا ان هناك سوقا جاهزة لأي فائض في التاقيراياز الوسطى ، التي تعتمد حاليا على المنطقة المحيطة بالعاصمة في تزويدها بالخضروات . ويحق لأي انسان أن يذهب بحرية الى أية بلدة محلية ، ويفعل ذلك الكثيرون . وليس هناك نظام لجواز المرور ، وقد تم تحسين الطريق تحسينا كبيرا . ويحتفظ بسجل دقيق لتفاصيل عملية إعادة بناء القرية في كتاب وكذلك في شكل سلسلة من الصور لكل مرحلة معروضة في لوحة كبيرة في غرفة الاجتماعات الجماعية . والناس فخورون بانجازاتهم ومتحمسون للمستقبل . وتتألف المشاريع المقبلة من بناء مزرعة للبن وحوض صغير لتربية الاسماك . وسيدر كلا المشروعين مالا وفيرا ، كما ستؤدي الاسماك الى زيادة كمية

البروتين في غذاء القرويين اذا رغبوا في ذلك . وتوجد في القرية مدرسة ومركز صحي ومنتزه عام ، وكهرباء ، ويجري العمل على توفير المياه . وقد سمع الناس في الاذاعة بوصول المقرر الخاص الى البلد واخبروه بانهم كانوا يأملون في ان يعود الى ساراكوتش ليرى بنفسه التقدم المحرز .

١٩٦- وقد سرد المقرر الخاص مشاهداته هذه بصورة مطولة لانه شهد هذا المجتمع المحلي تتقدم من مرحلة مركز الاستقبال الى ما يرقى الى مرحلة الرخاء الاقتصادي للريف الفواتيميالي . تلك محاولة لعرض الحقائق التفصيلية للحالة في غواتيمالا والآراء الخاصة للقرويين انفسهم ، لكي يتمكن القراء من تكوين مفهومهم الخاص في هذا الصدد .

١٩٧- ولم يذهب المقرر الخاص الى اكمال بهذه المناسبة حيث ثبت الان انها تقوم بدور مركز للمبور . وقد طلب حوالي ١٠٨ من سكانها ، من حيث المجموع السماح لهم بالذهاب الى جهات متنوعة ، قاصدين المدن المحلية الصغيرة ، والمستوطنات والمزارع الصغيرة فمن نطاق لا يتعدى ١٠ كيلومترات ، وسوف يفادرون اكمال في اواائل ايلول/سبتمبر ، وكانت تجرى الترتيبات اللازمة لاقامة حفلة لوداعهم . وخطط آخرون للعودة الى قرية كاهابون الواقعة على بعد ٦٠ كيلومترا الى الشرق ، التي جاءوا منها اصلا . وقد غادر كثيرون بالفعل ، وراهم المقرر الخاص في موقع قريتهم الاصليّة التي تدعى تشينوخ وتقع على مسافة أبعد من الجبال وراء ساراكوتش . وهذا المشروع هو نفس المشروع الذي اكتمل الان تقريبا في ساراكوتش ، ولكنه في آب/اغسطس ١٩٨٥ كان لايزال في مرحلته الاولى . وقد تقلص المجتمع المحلي كثيرا بسبب المعويات التي كانت سائدة في الثمانينات ، غير ان الذين بقوا على قيد الحياة عادوا الان الى اراضيهم وبدأوا في اعادة تعمير قريتهم . وكانوا قد دفنوا كنوز مجتمهم قبل مفادرة المكان كما فعل مكان قري كيكشي . وقد تم ، في تشينوخ ، نبش حجري الطاحون المسطحين والمربة الخشبية التي يملكها المجتمع المحلي (وهي نوع من انواع الآلات الموسيقية الخشبية) والتي يعتقد انها قابلة للإصلاح بعد بقائها ثلاث سنوات تحت الارض . وفي ساركوتش ، تشتمل الممتلكات الثمينة التي تمت استعادتها ، على المطحنة الحديدية الابتدائية لاستخراج العصير من قصب السكر ، التي عادت الان الى العمل .

١٩٨- وقال القومندان في كوبان انه يطمع في أن يخرج الجميع من اكمال حتى يعودوا الى قراهم أو اراضيهم أو أية جهة أخرى يختارونها .



عاشرا - المشاريع الأخرى المتعلقة بالحقوق  
الاجتماعية والاقتصادية

مشاريع لتحسين مستوى المعيشة

١٩٩ - مهما يمكن أن يقال عن أقطاب التنمية فإن العمل يجري في مشاريع أخرى فسي غواتيمالا ، موجهة لتخفيف الفقر والامية ووفيات الرضع وسوء التغذية وهي مشكلات مزمنة تفاقمت بدرجة كبيرة بسبب الاضطرابات التي حدثت في السنوات الأخيرة .

٢٠٠ - وقد سبق تقديم معلومات في تقارير سابقة عن أعمال اللجنة الوطنية للتعمير . ثم جرت دراسة ثلاثة مشاريع إضافية تم البدء فيها وذلك أثناء زيارة المقرر الخاص في آب/أغسطس عام ١٩٨٥ .

المستوطنات حول العاصمة

٢٠١ - لقد نمت سلسلة من المستوطنات السكنية العشوائية حول مدينة غواتيمالا والمناطق الحضرية الأخرى ، ففي العاصمة يقع كثير منها في الوديان التي تتميز المنطقة ويقع الجزء الآخر على أرض أكثر استواء . وقد تواجد بعضها منذ عدة عقود أما بعضها الآخر فأحدث عمرا . وقد وصل اليها كثير من السكان بفعل الفقر والبطالة فسي الريف ، بينما جاء البعض الآخر فرارا من أحداث العنف . وينتشر هناك الفقر وسوء التغذية . وقد بدأ مشروع تجريبي في هذا الخصوص بقيادة طبيب يمارس الطب والمحبة العامة على موظفي اللجنة الوطنية للتعمير .

٢٠٢ - ومن أجل تقليل حالات سوء التغذية بين الاطفال يتم توزيع الاغذية (الذرة واللبن المجفف والزيت النباتي) على أساس شهري للعائلات في منطقتي ٧ و ١٢ . وتأتي الاغذية عن طريق أحد برامج المعونة الدولية ويساعد في ذلك أيضا عدد من المنظمات الخيرية المحلية . أما المستفيدون فيشملون الامهات الحوامل والمرضعات والعائلات ذوات الاطفال دون السابعة من العمر . وتقضي الشروط التي توزع بموجبها الاغذية بضرورة أن تشارك الامهات في برنامج لتدريبهن على الجمع بين الاغذية لتصبح بمثابة غذاء متوازن ، وأن يحضرن أطفالهن بانتظام الى مركز صحي محلي لوزنهم وقياسهم واجراء الفحص الطبي عليهم . ويشرف على البرنامج اخصائيون اجتماعيون وافراد محليون آخرون ممن تم تجنيدهم للمساعدة في توزيع الاغذية مما يتيح لهم الحصول على جانب من الاغذية لانفسهم .

٢٠٣ - وتم صنع شكل من أشكال مواقد الطهي من الطين المحروق والرمل مما يؤدي لزيادة فعالية الحرارة المولدة من حطب الوقود . ويتوافر بعض من هذه المواقد للاستعمال المشترك . كما تعطى العائلات - إذا أمّنت حظيرة صغيرة - خمس دجاجات وديكا لتزويدها بالبيض ولبيع الفراخ وتوفير اللحم في نهاية الامر . وتهيئ الاراضي غير المستعملة على منحدرات الوديان التي تملكها الدولة على شكل مصاطب فتزرع بالخضر وأشجار الفاكهة .

٢٠٤ - ولقد ذهب المقرر الخاص الى العديد من المنازل دون ترتيب مسبق في كلتا المنطقتين ، فكانت العائلات تهتم بدقة بامدادتها الغذائية وتتفهم الواجبات التعليمية ذات الصلة . وقبل أن يبدأ المشروع كانت احدى العائلات قد قامت ببيع كل ممتلكاتها تقريبا لشراء الغذاء ، وفي عائلة أخرى كان ثمة صبي صغير يكسب بضعة سنتافوات قليلة من العناية بالسيارات ، وتنظيف زجاج نوافذها وربما بالاستجداء في المناطق الاكثر رخاء في العاصمة . وقد عجز لهذا السبب عن الالتحاق بالمدرسة التي كانت متاحة بالرغم من اكتظاظ فصولها واقتنارها الى المعدات ، وتقدم المدرسة مقابل ٢,٥ كتسال (٨٢,٠ دولار حاليا) في السنة للطفل الواحد ، وجبة الغذاء . وحتى هذا المبلغ تعفى منه العائلات التي لا تستطيع إطلاقا أن تتحمله .

#### سان خوزيه ، بوكويل ، شيمالتنانفو

٢٠٥ - لا يبدو أن هناك نظاما للاستثناء ، في حالة الفقر ، فيما يتعلق بمبلغ الـ ٢,٥ كتسال عن كل طفل في هذه البلدية . اذ أنها تشكل جزءا من المنطقة (انظر الفقرة ١٠٣) التي كان الصراع فيها حادا في اوائل الثمانينات بين الجيش والمفاوير . وحتى في المدينة نفسها لا يزال يقيم العديد من الارامل اللائي ترعى غالبيتهن كشرق من الاطفال . وتتلقى مجموعة منهن مساعدة من ضباط الشؤون المدنية في الكتيبة العسكرية ومن المجتمع المحلي الذي أجر بعض الاراضي العامة لهن . وقد نظمن أنفسهن من أجل زراعة المواد الغذائية الاساسية والخضراوات . وبدأت اللجنة الوطنية للتعمير مشروعاً تجريبيا آخر على مستوى مجموعة تتكون من ٦٨ سيدة إضافة الى أطفالهن . ويبدو أن المدينة تضم ما مجموعه ١٢٤ أرملة . ويتكون الغذاء المقدم من الذرة واللبن المجفف وزيت الطهي كما هو الحال في المشروع المذكور آنفا . كما يتسلمن أيضا البقول والارز ويتلقين إرشادات حول كيفية استعمال هذه الاغذية للحصول على غذاء صحي . وهن يملكن حاليا ١٠٠ دجاجة وقد هيأن أحد المباني لذلك وعرض الطيور على أنظار المقرر الخاص مؤكدات عدم حدوث أية اصابات بينها ، وهن يتطلعن في المرة القادمة الى معدات النسيج والاسمدة والارشادات عن كيفية إصلاح منازلهن وهي مهارة لم تتوفر للنساء بحكم التقاليد .

٢٠٦ - ولم تستطع الكثيرات من هذه المجموعة ارسال أطفالهن الى المدرسة ، فمع المساعدة التي تقدم حاليا إلا انهن مازلن فريسة فقر مدقع ، أما الارامل الاخرى وأطفالهن من خارج هذه المجموعة فلا بد أن أوضاعهم أشد سوءا .

#### ايزابال الشمالية

٢٠٧ - أشار المقرر الخاص في تقاريره السابقة الى هذا المشروع الكبير . حيث ذهب أثناء زيارته في آب/أغسطس ١٩٨٥ ، كي يقف بنفسه على المرحلة التي وصل اليها تنفيذ الخطط المفصلة . ووجد أن المشروع يجري تنفيذه في مجموعة من القرى على طول خط الطريق الجديد الذي كان يجري بناؤه بمحاذاة الطريق العابر لمنطقة فرانجا ترانسفيرمال دل نورتي غربي موديستو مانديز . وقد ربطت المنطقة بفضل الجسر الرفيع على ريو دولسي بشكل جيد مع شبكة الطرق الوطنية وبمينا سانتو توماس ، ايزابال .

٢٠٨ - يقطن القرى مواطنون يتحدثون في معظمهم لغة الكيكشي فقط . وقد جاءوا من التا فيراباز في أقاصي الغرب حيث لم تكفهم أراضيهم أو كانوا معدمين ، ولكنهم ظلوا في قراهم الجديدة لمدة جيل أو يزيد ، وبالإضافة الى القرى يوجد دماكر صغيرة ومنازل فردية في الريف الجبلي . ويقوم المشروع كليا على أساس المستوطنات القائمة ، ولا يتم تجميع السكان مع القرى الجديدة رغم أن بعض السكان من المناطق الناشئة سيمكنهم الانتقال الى تلك المراكز الصغيرة للاستفادة من المرافق (ولكن ليس من الارباح الناشئة عن المحاصيل النقدية الجديدة) . ولم يوجد حتى الآن ما يتجاوز زراعة الكفاف . وقد تعطل أحد المشاريع الصغيرة في سيناكاديناس لصناعة الفحم النباتي وبيعته . اذ لم يتح الحصول إلا على سعر غير مجز واذ لم يكن في القرى من يملك عربلة نقل ، فإن المقاتل هو نفسه سائق الشاحنة الذي يأتي من جنوب ايزابالا لمساومة القرويين . وحتى الطريق الذي يتيح ذلك حديث نسبيا بعد أن تم توسيعه بالتدريج ناحية الغرب ليميل الى سيرانكس قبل سنتين تقريبا . وكان العديد من السكان يضطرون نتيجة لذلك للهجرة من الضياع الكبيرة في كل موسم لحصاد المحاصيل الزراعية المعدة للتصدير . ولسوف يسعدهم ، وغيرهم ممن يعرفهم المقرر الخاص في الكويشي ، اذا خففت عنهم هذه الضرورة .

٢٠٩ - ويتكون مشروع اللجنة الوطنية للتعمير في الوقت الحاضر من مد الطريق وتهيئة المزروعات التي ستنتج محاصيل جديدة ، اضافة الى تدريب القرويين على أيدي الخبراء . والمحاصيل الجديدة هي الكاكاو والاشيوت (الذي ينتج مادة تلوين غذائية طبيعية حمراء) وفي أرينالز يزرع البرتقال في القرى حيث حقوق الملكية السليمة ،

سواء في أراضي الافراد أو في أراضي المشاع . وتزرع المحاصيل الجديدة في النوع الآخر من الاراضي ، وقد شكلت لجنة لتنظيم العمل ، ولتحدد فيما بعد مبلغ الأرباح التي تتلقاها كل عائلة على أساس حجم العمل الذي شاركت به .

٢١٠ - ويجري تشييد مركز صحي في كل قرية وتقوم بالتمويل هيئة كبر الخيرية الأمريكية . ويدعم الغذاء في الوقت الحالي بالذرة واللبن المجفف والزيت كما ذكر آنفا . وبالإضافة الى ذلك تقدم دروس حول الطرق الغذائية والصحة العامة ، وعند الاقتضاء حول تنظيم الأسرة .

٢١١ - ويتمثل الهدف في تقديم المرافق الأساسية اللازمة للصحة ، والتعليم ، وللتزويد بمياه الشرب ، والمحاصيل النقدية لجعل كل قرية مكتفية ذاتيا . وتدمو الحاجة لنظام يكفل نقل هذه المحاصيل وشراءها من أجل تسويقها . وإذا كانت سياراناكس قد قطعت أشواطاً بعيدة في هذه العملية ، فما زالت القرى الأخرى تمر بمراحل أولية من التطور . ومع ذلك فالنقاط التي لاحظها المقرر الخاص هي بالذات كالتالي :

(أ) الأعداد والبحث التام والمفصل الذي أجرته اللجنة الوطنية للتمهيم على الطبيعة قبل بدء المشروع في أية قرية ؛

(ب) الحجم الكبير لمشاورة ومشاركة القرويين في المشاريع الخاصة بهم ؛

(ج) الاستخدام المنطقي للموارد المحلية والدولية ، في حال توافرها ، لضمان التقدم ؛

(د) الاهتمام والمعرفة والحماس من جانب القرويون بالنسبة لما يحدث .

٢١٢ - ويبدو للمقرر الخاص أن مشروع ايزابالا قد بدأ بداية طيبة . وقد أجريت له الأبحاث بشكل جيد وتم توضيحه وتطويره على نحو سليم للمجتمعات المحلية . وهو يستخدم بفعالية جميع الموارد المتاحة كما أنه مفهوم بصورة إيجابية من قبل الجماهير المعنية على أساس أن الهدف المباشر منه هو رفع مستواهم المعيشي والصحي والتعليمي .

٢١٣ - كان أعضاء المجتمعات القريبة الأخرى موجودين في سياراناكس عند زيارة المقرر الخاص للقرية وكانوا حريصين على بدء مشاريع مماثلة في القرى الخاصة بهم .

٢١٤ - هذه أمثلة فقط للمشاريع التي بدأت فعلا . وهناك مشاريع أخرى منها مشروع لمساعدة ١٢.٠٠٠ طفل ، كثير منهم من الايتام ، في منطقة سان ماركوز . وقد نشأت الفكرة لدى رجال السلطة القضائية المسؤولين عن القصر عندما كانوا يجرون تعدادا بين الاطفال ، ويتعين في هذا الصدد متابعة الاعتناء بصحة الاطفال وغذائهم وتعليمهم . ويشترك في ذلك أطباء أجانب وموظفون غواتيماليون ، وتقوم بالتنسيق هيئات خيرية سويسرية وغواتيمالية .

٢١٥ - وينص الدستور الجديد في المادة ١٣ من الاحكام الانتقالية والدعائية (العنوان الثامن) على ضرورة تخصيص ا في المائة من الميزانية العامة لإيرادات الدولة لحملة محو الامية بهدف القضاء على الامية في اوساط السكان العاملين خلال عهد الحكم الثلاث الاول بموجب الدستور . كما يتعين تكوين لجنة وطنية للقضاء على الامية (المادة ١٤) لادارة هذه الاموال ومن قانون في تموز/يوليه لتنفيذ ذلك .

٢١٦ - لقد تمثلت لجنة غواتيمالا في وفيات الرضع وموء التغذية والامية ، وظل العاملون في مجال حقوق الانسان يعلقون على هذه المشكلات باستمرار كما أن الغواتيماليين أنفسهم على وعي واسع بهذه المشكلات . وقد ذكر المقرر الخاص في تقاريره السابقة بعض التدابير الموجهة لمكافحتها . وقد أوضح في التقرير الحالي مزيدا من الامثلة عن مشاريع معدة إعدادا جيدا تحت اشراف خبراء متعددي التخصصات ، ومصحوبة بالتدريب والارشاد ، ويجري تنفيذها حاليا على مستوى أحد القطاعات حرمانا في المجتمع . ويصل الغذاء ، الوارد من الخارج عن طريق برامج المساعدة ، إلى السكان وقد عرفوا كيفية استخدامه لإنتاج غذاء محلي . وتتكون أمام الكونغرس الجديد مهام محددة بغض النظر عن سيفوز في الانتخابات .

٢١٧ - بيد أن هذا كله معرض للخطر بسبب الانهيار الاقتصادي في البلاد وكأبة التوقعات أمامها ولا تدخل الحالة الاقتصادية ضمن ولاية المقرر الخاص ، إلا أن تأثيرها على حقوق الانسان أمر لا شك فيه .

حادي عشر - العملية الانتخابية والدستور الجديد

الف - العملية الانتخابية

٢١٨ - ما لم يكن قد حدث بعض الخلل - وقد أصر الرئيس بمنتهى الصلابة على أن الانتخابات ستجرى في الموعد المحدد لها - فسيكون في غواتيمالا ، لدى تسليم هذا التقرير مجلس نيابي وسلطات بلدية . وسيختار الرئيس ونائب الرئيس في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ إن لم يفوزا في الجولة الاولى .

٢١٩ - وسيشور عندئذ سؤال عما اذا كانت الانتخابات حرة وعادلة ، وستتم الاجابة الى حد كبير على هذا السؤال وفقا لآراء المراقبين . وقد قال وزير الخارجية إن الذين وجهت اليهم دعوة هم من منظمة الدول الامريكية واللجنة الاقتصادية الاوروبية ومن جملتهم رئيس اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات . وستوفر لهم ، اذا رغبوا في ذلك ، نفقات المعيشة والسفر بما في ذلك جوا . ويتوقع حضور المئات من الصحفيين والمراقبين الخاصين أيضا . وسيرحب بالجميع . وقد اعتذر المقرر الخاص عن الحضور إذ اطمأن بالفعل للتمثيل الكامل للمجتمع الدولي .

٢٢٠ - وان المحكمة الانتخابية العليا ، التي نظمت الانتخابات الاولى للجمعية التأسيسية الوطنية في تموز/يوليه ١٩٨٤ ، لا تزال قائمة ، ولا تزال غير عرضة للانتقاد . وقد واصلت عملية تسجيل المواطنين لتمكينهم من التصويت . والمقرر أن يستمر ذلك حتى ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وترى المحكمة أنه بحلول ذلك التاريخ يكون قد سجل قرابة ثلاثة ملايين مواطن .

٢٢١ - وفيما يلي ضمانات حرية وعدالة الانتخابات :

(أ) تولت المحكمة إعداد القانون الانتخابي وقدمته لرئيس الدولة لسنه بوصفه المرسوم بقانون ٤٧ - ٨٥ ؛

(ب) جرى التمهيع بمنتهى العناية لمؤهلات كل حزب أو لجنة ترغب في الاشتراك على مستوى وطني أو بلدي ؛

(ج) جرى اختيار الفئات السياسية للإشراف على الانتخابات ، وعددها أربع فئات ، لكل إدارة ، وأعلنت أسماؤهم ؛ ويخضع لرقابتهم ١٦ ٥٠٠ مواطن آخر جرى تنظيمهم كفئات سياسية محلية للإشراف على العملية الانتخابية والتصديق على النتائج ، مشفوعين بالمحسين للأصوات من الأحزاب السياسية ؛

(د) تولت المحكمة تدريب الفئات السياسية الذين تتألف منهم مراكز الاقتراع على عملية تجهيز المراكز للعمل وإدارة الاقتراع ؛

(هـ) طبعت أوراق الاقتراع ، كما حدث في ١٩٨٤ ، على ورق فيه علامات شفافة صنع في الخارج . وقد تولت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٨٥ تقديم هذا الورق عن طريق برنامج المعونة نظرا لنقص العملات الأجنبية في غواتيمالا . وتحمل أوراق الاقتراح أسماء ورموز كل حزب مشترك في الانتخابات في المنطقة التي يقع فيها مركز الاقتراع ؛

(و) ومن المقرر توفير ٦ ٠٠٠ مركز اقتراع لتيسير التصويت لكل من المسجلة أسماؤهم .

٢٢٢ - ولدى اختتام عملية التسجيل في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، كان قد جرى بنجاح تشكيل وتسجيل ١٤ حزبا . وهي مرتبة من الجناح اليميني مارة بالمركز الى اليسار المعتدل . وقد تقدم ثمانية مرشحين للرئاسة ، ودخل بعضهم الانتخابات مع نائب للرئيس مرشح من حزب سياسي آخر . وقد جرى تمثيل نفس التدرج السياسي .

٢٢٣ - وقد تقرر أن تجرى الانتخابات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء المجلس النيابي والمجالس البلدية . وبما أنه يتعين أن يحصل الرئيس على أغلبية مطلقة ، فستعقد جولة جديدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ عند الاقتضاء . والمقرر أن يكون عدد النواب ٩٢ نائبا ، ٢٣ على القائمة الوطنية والباقيون على مستوى الإدارات ، حيث يتفاوت تدرج الأحزاب المتنافسة . وقد تقرر استخدام نظام هوندت للتمثيل النسبي بغية منح مقاعد للأقليات . والمقرر انتخاب الرئيس ونائب الرئيس والنواب لمدة خمس سنوات . ومدة إشفال مناصب المرشحين الناجحين في البلديات ، حيث جرى تسجيل ١٠ ٠٠٠ مواطن أو أكثر ، خمس سنوات ، وإلا فيكون لمدة سنتين ونصف ، وسيكون الاقتراع إلزاميا للملزمين بالقراءة والكتابة ، واختياريا للاميين .

٢٢٤ - وقد أخبرت المحكمة المقرر الخاص بأنها لم تواجه صعوبات في تسجيل المواطنين . ونشرت الصحف أخبارا عن بضع أعمال غير نظامية في عملية تكوين الأحزاب ، لكن المحكمة حلت هذه الأمور بشكل مرض .

٢٢٥ - والفرض من الانتخابات هو نقل السلطة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وقصد رُحزج الجدول الزمني بكامله نحو شهر عما كان منشودا في الأمل . غير أن المقرر الخاص حصل على الانطباع بأن الجدول الزمني الجديد سيتم التمسك به وفقا للدلالات الآتية :

(أ) قال رئيس الدولة أنه مضمّن على أن يكون الأمر كذلك . وأجمع أعضاء المحكمة على تأكيد أهمية الفراغ من تنفيذ العملية ، وهم على ثقة بأن الترتيبات ستكون جاهزة ؛

(ب) في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، عينت الحكومة مدنيين لجميع المناصب الكبرى تقريبا ، التي كان يشغلها سابقا عسكريون ، بما في ذلك مناصب المدير العام للشرطة الوطنية ، ورؤساء دوائر الهجرة وشرطة الخزانة (الرسوم الجمركية والمكسوم) والجهاز الوطني للاتصالات وغيرهم . والأشخاص العسكريون الوحيدون الذين لا يزالون يشغلون مناصبهم خارج القوات المسلحة هم رئيس الدولة نفسه ، والمتحدث باسم مكتب رئيس الدولة ، ووزير المناجم والنفط (وهو يتمتع بمؤهلات خاصة عن جدارة واستحقاق لشغل هذا المنصب) ؛

(ج) استمر العفو العام حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (المرسوم بقانون ١٨ - ٨٥) ؛

(د) لم تحدث هذا العام ترقيات لكبار الضباط العسكريين . وقد شرح رئيس الدولة ذلك قائلا إن المقصود من ذلك على وجه التحديد هو ترك هذه القرارات إلى الحكومة الجديدة دون استباقها في اختيارهم ؛

(هـ) قالت الحكومة أنها لم تستطع دعوة المقرر الخاص لزيارة البلد مرة أخرى في كانون الثاني/يناير الأخير ، فهذا الأمر يعود إلى الحكومة الجديدة ؛



(و) ومن إحدى النواحي الحيوية ، تستعد الحكومة بالتاكيد لنقل السلطة . وقد قال رئيس الدولة إن قادة المناطق العسكرية ، التي تطابق على العموم المقاطعات ، سيُسلّمون حقا مهامهم كمنسقين للمؤسسات الحكومية في المقاطعات (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرة ٢٢) وهذه هي مناصب كبيرة في التسلسل الرتبوي الحكومي ، وفرت للجيش سلطة عظيمة جدا . وقد ناقش المقرر الخاص مع أحد القادة عملية النقل الوشيكة ، ولا يوجد شك في أن الاستعدادات تجري على قدم وساق ، غير أن الكولونيل قد أوضح أنه لا يستطيع وضع الصيغة النهائية للتفاصيل ، وخاص بالنسبة للفترة الانتقالية ، ما لم يكن قد أضح من هم الفائزون في الانتخابات ، لأن الأحزاب على اختلافها لديها سياسات مختلفة بالنسبة للنمط المقبل للتنسيق المؤسسي .

٢٢٦ - ثمة مسألة تستحق تعليقا أكثر نقدا . وهي أن التحقيق في العمل السياسي ليس موضوعا لاية حملة . وهذه مسألة هامة ، فقد وجدت في انتخابات ١٩٨٤ أعداد كبيرة من أوراق الاقتراع المفسدة أو البيضاء ، الأمر الذي أدى إلى إطلاق العنان للتخمينات عن الأسباب وكان السبب الرئيسي للارتباك في نجاح ذلك الانتخاب .

٢٢٧ - وقد ذكرت المحكمة أن التحقيق السياسي ليس بالتاكيد من واجباتها : فقد تكون هناك اتهامات بالمحاباة ، وربما يمكن للأحزاب السياسية نفسها أن تأخذ على عاتقها هذه المهمة بمرمتها ، على الرغم من أن قدرتها المالية تعجز جدا عن ذلك ، وأن هذا الأمر سيكون أقل من أن يكون مُرضي . وأن السكان الأصليين ، لا يؤدون ، تقليديا دورا كبيرا في العمل السياسي أو الانتخابات في غواتيمالا . ومن الشابت أن الأحزاب تبذل محاولة لزيادة الوعي السياسي . ولكن الأمر يعود إلى منظمة خاصة في شن حملة تشقيفية لتلقيح الناس عملية الاقتراع .

٢٢٨ - ولكي يتمكن الشخص ، ذكرا كان أم انثى ، من ممارسة حقوق الانسان في تقرير المصير والمشاركة في حكم بلده ، يتعين عليه أن يعلم كيف تتم هذه العملية . وسيكون من المؤسف ، مرة أخرى ، اذا كان الامتناع عن التصويت أو الأوراق المفسدة أو البيضاء ستفسر على أنها تشكل احتجاجا في الاقتراع ، ما لم يتم التأكد من أن الناخبين على دراية كافية بحيث يمكنهم نقل آرائهم السياسية .

٢٢٩ - ولابد أن تكون هذه النقطة إحدى القضايا التي تهم المراقبين . وستكون المسألة الأخرى إلى أي مدى يمكن للخوف أو لاثر العنف أن يفسد حرية التعبير عن الخيار السياسي الحقيقي . ولجنة حقوق الانسان في غواتيمالا قلقة بشكل خاص من هذه

الناحية ، ولا يمكن الحكم عليها إلا محليا ، لان العنف لا يتساوى في كل انحاء البلد .  
وقد ناشدت لجنة حقوق الانسان في الفقرة ١٣ من قرارها ٣٦/١٩٨٥ جميع الاحزاب ان تخلق  
من أجل الانتخابات مناخا خاليا من الارهاب والتخويف .

٢٣٠ - وقد أكد المقرر الخاص سابقا انه لكي يتاح للغواتيماليين الممارسة التامة  
لحق تقرير المصير ، ينبغي أن يسمح لهم بأقصى ما يمكن من التعدد في الخيارات  
الانتخابية (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرة ٢٥٦ (١)) . وقد لُفت النظر الى إلغاء  
المرسوم بقانون ٩ - ٦٣ ، وكذلك الى استمرار العمل بالمادة ٣٩٦ من قانون الجزاء  
(انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرتان ١٦٦ و ١٨٣) وهذه المادة لم تلغ بعد ، ونصها  
كالآتي :

"المادة ٣٩٦ (الجمعيات غير المشروعة) : "يتعرض لعقوبات جسيمة كل  
من يشجع تنظيم أو عمل جمعيات تعمل بالاتفاق مع هيئات دولية تطرح  
الأيديولوجية الشيوعية أو أي نظام شمولي آخر أو تكون تابعة لها" .

٢٣١ - وقد سأل المقرر الخاص رئيس المحكمة العليا عن هذه المادة ، في إطار حريّة  
الاجتماع من أجل الانتخابات . وحصل منه على شرح مفصل ، وقد تبين من دراسة دستوري  
١٩٥٦ و ١٩٦٥ وجود قيد على الحرية حيثما تكون للجمعية علاقة بالأيديولوجية الشيوعية  
أو أيديولوجية الدولة ذات الحزب الواحد ، المادة ٥٤ من دستور ١٩٥٦ ، والمادة ٦٤  
من دستور ١٩٦٥ . وقد سُن قانون العقوبات الحالي بالمرسوم بقانون ١٧ - ٧٣ بمقتضى  
دستور ١٩٦٥ . ويتضمن القانون الاساسي للحكومة (المرسوم بقانون ٢٤ - ٨٢) قيودا على  
الجمعيات التي تعمل بقيام دولة يسيطر عليها حزب واحد (المادة ٢٣ (٦)) .

٢٣٢ - ولذلك يمح القول على المعيد الداخلي إن المادة ٣٩٦ دستورية . بيد أنه  
لا يوجد أي نص في الدستور الجديد بهذا المعنى .

٢٣٣ - وليس لدى المقرر الخاص من دليل على أن المادة ٣٩٦ من القانون الجنائي قد  
شبطت في الواقع أي حزب عن خوض انتخابات ١٩٨٥ ، أو أنه سيُذرع بها ، على سبيل  
المثال ، ضد حزب يساري متطرف . على أن وجودها يعتبر شائبة لما كان من الممكن أن  
يكون ممارسة متأنية في الإعداد للانتخابات .

٢٣٤ - وتشترك المحكمة في مؤتمرات المحاكم والمجالس الانتخابية المستقلة لأمريكا  
الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي . وعقد أولها في بنما في حزيران/يونيه ١٩٨٥ وحضره

مندوبون من السلفادور ، وهندوراس ، ونيكاراغوا ، وكوستاريكا ، وبنما ، وبليز ، والجمهورية الدومينيكية ، وجامايكا ، وأنتيغوا وبربودا ، وسانت لوسيا ، وكذلك مندوبون من غواتيمالا ؛ ومستضيف محكمة غواتيمالا مؤتمرا ثانيا يعقد في مدينة غواتيمالا في أواخر أيلول/سبتمبر . وقد عقدت المؤتمرات تحت رعاية معهد حقوق الانسان للبلدان الأمريكية واشتملت جداول أعمالها تبادل ومناقشة المعلومات والخبرات المكتسبة من التنظيم الانتخابي والعمليات الانتخابية . ونوقشت انتخابات عام ١٩٨٤ في غواتيمالا ، والانتخابات المزمعة لعام ١٩٨٥ ، كما جرى تحليل انتخابات عام ١٩٨٤ .

#### باء - الدستور الجديد

٢٢٥- يجري التعليق في مواضع أخرى من هذا التقرير على بعض أحكام هذا الصك القانوني الرئيسي . ومن المقرر أن يبدأ نفاذ الدستور في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وهناك أحكام انتقالية معينة ، بما في ذلك الشروط القانونية لأجراء الانتخابات ، من المقرر أن يكون قد بدأ نفاذها في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، وذلك بالرغم من أن المقرر الخاص يرى بعض التنازع بينها وبين القانون الاساسي للحكومة وتعديلاته (المدخلة بعد الانقلاب الذي تولت بموجبه حكومة ريو مونت السلطة في آذار/مارس ١٩٨٢) ويعطي الدستور الشرعية لذلك القانون خلال الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، بيد أن هذا القانون لا يسمح للجمعية التأسيسية الوطنية بالتشريع . ومع ذلك فإنه لا يبدو أن هذه التفاصيل متؤثر على صريان الدستور الجديد ؛ ولقد كفل الاساس القانوني للانتخابات بموجب مرسوم بقانون صريح ؛ حتى لا يكون هناك طعن في شرعيتها .

٢٢٦- ولا يعمتزم المقرر الخاص أن يدرس الكثير من مواد الدستور الجديد دراسة دقيقة . فالدستور يبدأ ببابين يعنيان مباشرة بالفرد وحقوق الانسان الخاصة به ؛ والمواد الـ ٤٦ الاولى مسيطرة للاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعهد الدولي الخاصين بحقوق الانسان ، ولو أن هناك ضمانات وتحسينات إضافية . وبعد تناول تلك المفاهيم الاساسية تجري معالجة حقوق كثيرة أخرى مثل الحقوق الاسرية والثقافية والحق في التعليم والصحة والعمل والحقوق الاقتصادية بشيء من التفصيل . وينص الدستور من حيث المبدأ على استقلال القضاء ، ولكن ذلك يتعين تمييزه بتشريعات إضافية . ويخول القضاء سلطة كاملة في ممارسة الضمانات الدستورية المتعلقة بالامر بحضور المتهم أمام المحكمة (habeas corpus) وحق الحماية (amparo) . وكما ذكر في الفقرة ٨٥ سيكون هناك لجنة منفصلة ومستقلة ووكيل لحقوق الانسان .

٢٣٧- وهذه الاحكام مرضية على ما يبدو ، ولكن لا سبيل إلى إثبات فعاليتها إلا عن طريق ما تبرهنه الاحداث بمرور الزمن . غير أن مما له أهمية مباشرة هو تلك العملية التي تم بها جمع الدستور . فلم يزعم أحد أن محتوياته كاملة ، ولكنها على الأقل نتاج عملية لم يسبق لها مثيل تمت بالتشاور بين أوسع قطاع من السكان وتناولت الصحافة تسلسل وقائعها الزمنية . ويسوق المقرر الخاص مثالا يتصل بالاعتراف الملازم بثقافة السكان الاصليين ذوي المنشأ الماياني - وهو موضوع تكثرت مناقشته في الاوساط الدولية لحقوق الانسان . أما ثقافة المجتمعات المحلية وحماية تلك المجتمعات وتدميتها فهي موضوع المواد من ٥٧ إلى ٧٠ التي تعترف ، في جملة أمور ، بالحق في استخدام مختلف اللغات الأصلية . وقد جرت مناقشة مطولة حول المادة ١٤٢ التي تنص بصيغتها الحالية على ما يلي : " اللغة الاسبانية هي اللغة الرسمية لغواتيمالا . واللغات العامية جزء من التراث الثقافي للأمة " . وكانت هناك مطالبة قوية بإعطاء صفة رسمية لبعض اللغات العامية . ولكنه ظهر أنه ليس هناك ٢٢ لغة من هذه اللغات وإنما الرقم الحقيقي يربو على ٥٠ لغة ، ورئي أن المشاكل التي ستندرج عن ذلك تستعصي على الحل . ومع ذلك تقضي المادة ١٨ من الاحكام الانتقالية والدعائية الواردة في الباب الثامن بنشر الدستور على نطاق واسع خلال عام ١٩٨٦ ، باللغات الكيشية والمامية والكشيكيلية والكشية .

٢٣٨- وبعد أن تنتهي الجمعية من أداء مهامها ستقوم بتعيين نواب الكونغرس المنتخبين حديثا في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ثم تحل بعد ذلك .

#### ثاني عشر - اللاجئون الغواتيماليون في المكسيك

٢٣٩- طلب المقرر الخاص في العام الماضي توجيهات من الجمعية العامة ومن اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، بشأن مهمته المقبلة فيما يتعلق باللاجئين خارج غواتيمالا . وأوضح أن هذه المهام تدخل جميعها ضمن ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأنه ستكون هناك ميزة في تفادي ازدواج في المهام بين مختلف وكالات الأمم المتحدة . ولم تدرج قرارات الجمعية العامة أو اللجنة ضمن ولاية المقرر الخاص أي دور فيما يتعلق باللاجئين .

٢٤٠- ويبقى هناك الاهتمام بشأن أولئك اللاجئين إذا ما رغبوا في العودة إلى غواتيمالا . ولم يتمكن المقرر الخاص حتى وقت إعداد هذا التقرير المؤقت من استكمال المعلومات المتاحة ، إلا أنه يلاحظ ما يلي :

(أ) إن اللاجئين ، سواء رسميا أو "لأسباب اقتصادية" (أولئك الذين نزحوا إلى المكسيك ووجدوا عملا ولذلك فهم لا يشملهم نطاق تحويلات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) قد أخذوا يعودون . وقد أعلن وزير الداخلية أن عددهم بلغ ١ ٣٠٠ لاجئ في آب/أغسطس ١٩٨٥ ؛

(ب) مازال "مركز التنمية" الخاص في تشاكاخ ، هوهوتينانفو ، يعمل على النحو الذي سبق أن وصفه المقرر الخاص بعد زيارته للمركز (انظر E/CN.4/1985/19 ، الفقرة ٣١٩) ؛

(ج) تنشر الصحف الغواتيمالية بعض التقارير عن عودة بعض اللاجئين إلى بلدهم من المكسيك ؛

(د) بالرغم من أن المقرر الخاص قد سأل القرويين في شمالي إيزابيل عما إذا كان لديهم علم عن لجوء غواتيماليين إلى شمالي هليز ، فقد قالوا إن بُعد الحدود عنهم يجعل من المتمدر عليهم الحصول على أي معلومات . وقيلَ المقرر الخاص ذلك ، وتعمل المجتمعات المحلية على نطاق محلي للغاية والمسافات بعيدة بالفعل .

#### ثالث عشر - مسائل أخرى

٢٤١- كُتب هذا التقرير في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ولن يُناقش في الجمعية العامة قبل أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أو أوائل كانون الأول/ديسمبر . وبالتالي يودُ المقرر الخاص أن يبين ما يلي :

(أ) إن الحالة في غواتيمالا معقدة وتتغير باستمرار ، وإن التقرير يغطي الأحداث حتى منتصف أيلول/سبتمبر وسيتعين استكمالُه بواسطة مقدمة شفوية ؛

(ب) إنه قد حذفت من التقرير أي مناقشة تفصيلية للبرامج المقدمة من مختلف الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات ، ولم يلتصق المقرر الخاص بمقابلة أي من الزعماء السياسيين خلال زيارته (وإن كان قد قابل أحدهم معادفة) . والسبب في ذلك أنه إذا ما اتبع الجدول الزمني ، فستكون عضوية الكونغرس والهيئات البلدية قد بُتَّ فيها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ عن طريق الانتخاب . كما ستكون انتخابات

الرئاسة قد أجريت ، إذ أنه إذا لم يفز فيها أحد فوزاً بئناً ، وذلك من غير المرجح على ما يبدو ، فستجرى الجولة الثانية في ٨ كانون الأول/ديسمبر . وبناء عليه سيكون من الأنسب الإشارة شفويًا إلى السياسات المحتملة للحكومة الجديدة عندما تعرف سماتها السياسية .

٢٤٢- وفي أثناء وجود المقرر الخاص في هذا البلد ، حدثت في العاصمة سلسلة من المظاهرات العنيفة ضد زيادة في تعريف الحافلات الغيت فيما بعد . وسعت الصحف داخل غواتيمالا إلى معرفة رأي المقرر الخاص في سلوك المتظاهرين والشرطة على السواء . وأرسلت رسائل بالتلصص إلى مركز حقوق الإنسان من جانب منظمات مثل اللجنة الغواتيمالية لحقوق الإنسان ، وهيئة تسمى اللجنة الوطنية للوحدة النقابية في الخارج . والاتحاد العالمي لنقابات العمال تحث فيها المقرر الخاص على البقاء في غواتيمالا وتقديم احتجاجات وطلبات مختلفة . ولقد غطت الصحف والتلفزيون تلك الأحداث تغطية كاملة آنذاك ، وقراها وشاهدها المقرر الخاص . كما استفسر باستفاضة من السلطات عن الأساليب التي يتبعها الشرطة وعن الطريقة التي تعامل بها المحاكم المعتقلين ، وكثير منهم من القصر . وخلص إلى رأي ، وأعرب عنه في الصحافة والتلفزيون مؤداه أن هذه شؤون داخلية وليست بالضبط موضوع تحقيقه .

٢٤٣- وفي أثناء تلك الواقعة ذاتها ، قامت وحدات من الجيش باحتلال حرم جامعة سان كارلوس . واحتج مدير الجامعة على ذلك بشدة مبينا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث منذ عام ١٩٤٤ . وتنص المادة ٤٢ من القانون الأساسي للحكومة (المرسوم بقانون ٢٤ - ٨٢) على الصفة المستقلة للجامعة . ومرة أخرى يعتبر المقرر الخاص أن تلك مسألة داخلية .

#### رابع عشر - الاستنتاجات

٢٤٤- لا يؤدِّد المقرر الخاص أن يصدر تخمينات بشأن الانتخابات المقبلة أو احتمالات الانتقال الحقيقي إلى الحكم المدني أو تمسك الحكومة بمبادئ حقوق الإنسان ، فهذه المسائل متنجلي بسير الأحداث . وتسير العملية ذاتها بطريقة مرضية .

٢٤٥- وقد وضع تشديد واضح على القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان . كذلك فإن الآراء المتعارضة بشأن محاور التنمية ونظام الدوريات المدنية واضحة . وقد حاول المقرر الخاص في هذا التقرير ، وفي التقارير السابقة ، أن يعرض ، على أماس

الخبرات المباشرة والخبرات التي اكتسبت على مدى فترة السنوات الثلاث ، وقائع لربما تساعد المجتمع الدولي في تكوين حكم .

٢٤٦- وهناك اتفاق بشأن العنف وحالات الاختفاء مؤداه أنهما لا يزالان مشكلة خطيرة في عام ١٩٨٥ ومدعاة للأسف التام . وقد أظهرت الشرطة قدرا كبيرا من النجاح في كشف مثل هذه الجرائم ولكن ليس فيما يتصل بالعديد من الحالات التي تشير هذا القدر الكبير من الادانة الدولية . وهناك شعور بالضييق والقنوط إزاء تلك الحكومة في نشر نتائج ما أجرتة الشرطة من دراسات عن العديد من الاخطارات الواردة بشأن حالات الاختفاء ، ويستحيل دون هذا النشر تصور طريق التقدم إلى الامام . ولا محيص من الاستنتاج بأن جهاز القضاء الجنائي ليس مؤهلا لمحاكمة العديد من الاشخاص المتهمين بارتكاب أكثر الجرائم إشارة للجدل ، خاصة في الحالات التي يُواجهون فيها بدفاع قانوني قوي . وهذا لا يفقد بأي حال افتراض البراءة ، ولكن له أثر تراكمي يؤدي إلى تحطيم ثقة الجمهور في حكم القانون وينفي أثر المنع المفترض في القانون الجنائي . فلا غرو إذن إذا شعر الناس بأنه لا مانع من اللجوء إلى العنف .

٢٤٧- ولم تُقدّم إجابة شافية على الادعاءات بأن قوات الشرطة تقوم بارتكاب العنف (خلاف العنف المرتكب في الأنشطة الموجهة ضد المفاوضين) . وهذا ما أنكرته الحكومة ، ولا يملك المقرر الخاص سوى إيضاحات محدودة . وحتى في الحالات التي يكون فيها الحل معروفا ، فإنه كثيرا ما لا يتاح كي تكون الجهات مصدر الادعاءات على بينة من الامر .

٢٤٨- وبعض أخطر الادعاءات بالمذابح تكاد تكون غير صحيحة بالتأكيد ، وفي حالات أخرى من هذا النوع يبدو أن الاخطارات لا تطابق الوقائع . بيد أنه ، كما يتجلى إلى حد كاف من هذا التقرير ، فإن حالة حقوق الانسان وخاصة فيما يتصل بالحقوق في الحياة والسلامة البدنية ، لاتزال مدعاة لقلق خطير . وإن المقرر الخاص مرهف الحس إزاء المعاناة والالم اللذين تسببهما هذه الحالة للمدنيين الأبرياء .

٢٤٩- وقد اتخذت مبادرات هامة لتعزيز الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للسكان تستحق الاحاطة والاشادة بها على النحو المناسب .

٢٥٠- وقد تلقى المقرر الخاص كل تسهيل وتعاون ممكن من الحكومة ومن الجميع في القيام مجددا بتنفيذ ولايته .

#### خامس عشر - التوصيات

٢٥١- الحكومات المعنية هي إما الحكومة القائمة أو الجديدة . ولربما تكون الحكومة القائمة لا ترغب ، في هذه المرحلة ، في إصدار قرارات بشأن السيادة العامة لربما تقيد الإدارة المقبلة .

٢٥٢- على المجتمع الدولي أن يقوم بتقديم المساعدة التقنية وبإهداء المشورة لجهاز القضاء والشرطة لتمكينهما من القيام بقدر أكبر من الفعالية بإحضار مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى صاحة العدالة وبمحاكمتهم .

٢٥٣- ينبغي بذل كافة الجهود ، بما في ذلك القيام ، حيثما لزم ، بمحاولة جديدة لكسب تعاون الجمهور ، لكشف النقاب عن الجرائم الخطيرة التي لم يُكشف النقاب عنها مثل الجرائم المشار إليها في طلب هذا التقرير .

٢٥٤- ينبغي إيلاء اعتبار للطرق التي يمكن بها للجهات المعنية بحقوق الإنسان أن تؤدي مهامها بطريقة مأمونة داخل غواتيمالا .

٢٥٥- ينبغي أن ينظر على جناح السرعة في توجيه دعوة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية لكي تقوم بإنشاء وجود لها في غواتيمالا . وينبغي في هذه الدعوة ألاّ تنجح إلى تحديد النزعة العنصرية في الصراع الحالي إما على أنه حرب داخلية أو بأي طريقة أخرى ، بيد أنه في حالة انطباق اتفاقيات جنيف ينبغي وصف المجاهدين ( انظر المادة ٣ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ) ، كما ينبغي ألاّ تفعل أي شيء من شأنه إزاحة عمليات الصليب الأحمر الغواتيمالي ، سواء فيما يتعلق باللاجئين في البلدان المجاورة أو في جميع البلدان ، وتوجد أمثلة عديدة قامت فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتفاوض مع الحكومات والهيئات الأخرى ، بما في ذلك رابطات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الوطنية ، بشأن دور مستقل وفعال في حدود ولايتها الخاصة .

٢٥٦- على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقوم بإرسال قائمة بأسماء اللاجئين الموجودين في المكسيك وهندوراس وبليرز ممن يدخلون ضمن حدود ولايتها الرسمية إلى حكومة غواتيمالا . وينبغي مقارنة هذه القائمة بقائمة الأشخاص المختلفين الموجودة لدى الحكومة وهي القائمة التي جاءت نتيجة عمل اللجنة الثلاثية ، وبالادعاءات المقدمة من مجموعة التعاضد وغيرها .



٢٥٧- على الحكومة أن تقوم على جناح السرعة بنشر كامل نتائج التحقيق الذي أجرته اللجنة الثلاثية في حالات الاختفاء .

٢٥٨- ينبغي الاعتراف بمختلف المشاريع الجاري تنفيذها لتحسين مستوى المعيشة والصحة والتغذية والتعليم لأفقر قطاعات السكان .

٢٥٩- على الحكومة الجديدة أن تنظر في السياسة العامة للدوريات المدنية في ضوء الانتقاد بأن هذا الالتزام الموضوع على كاهل السكان كمدنيين يشكل في حد ذاته انتهاكا للحق في حرية التجمع ولربما يتمين النظر من جديد في هذه المسألة على كل حال بالنظر الى أحكام المادة ٢٤ من الدستور الجديد .

## التذييل الاول

### ٣٦/١٩٨٥ - حالة حقوق الانسان في غواتيمالا

#### إن لجنة حقوق الانسان ،

إذ تسترشد بالمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٧/١٩٨٣ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ و ٥٣/١٩٨٤ المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ اللذين أعربت فيهما عن قلقها بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان في غواتيمالا ،

وإذ تشير أيضا إلى قراري الجمعية العامة ١٠٠/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ و ٣٠/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ اللذين أكدت فيهما الجمعية من جديد قلقها البالغ لاستمرار الانتهاكات الجسيمة والواسعة الانتشار لحقوق الانسان في غواتيمالا ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ٢٣/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ والذي اعترفت فيه اللجنة الفرعية بوجود نزاع مسلح ذي طابع غير دولي في غواتيمالا ناجم عن عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات طابع هيكلية ،

وإذ ترحب بانتخابات الجمعية التأسيسية المعقودة في تموز/يوليه ١٩٨٤ والتي كانت إيذانا بالخطوة الاولى في عودة الديمقراطية وإقامة حكومة دستورية جديدة تقرر الان تشكيلها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، وإذ ترحب بقيام حكومة غواتيمالا بدعوة المنفيين السياسيين الى العودة الى بلدهم والمشاركة في العملية الانتخابية وإعطائهم ضمانات للمشاركة الكاملة والعلنية ،

وإذ تؤكد أهمية ايجاد الظروف التي تكفل متابعة العملية الانتخابية في جو خال من التخويف والارهاب ،

وتقديرًا منها لتعاون حكومة غواتيمالا مع المقرر الخاص في أداء ولايته ، وإذ تلاحظ مع الارتياح إعطاء المقرر الخاص قائمة بالحالات التي تناولتها المحاكم الخاصة ،

وتقديرًا منها أيضًا للدعوة التي وجهتها حكومة غواتيمالا إلى بعض المجموعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لزيارة غواتيمالا وتقييم حالة حقوق الإنسان فيها ،

وقد درست بدقة تقرير المقرر الخاص وغيره من المعلومات والتقارير الموثوقة التي تكشف ، بالرغم من التحسن الملحوظ في بعض المجالات ، عن استمرار وقوع انتهاكات خطيرة ومنهجية لحقوق الإنسان في غواتيمالا ،

وإذ يشير جزعها استمرار العنف بواعز سياسي ، لاسيما حالات القتل والاختطاف ، واستمرار اختفاء كثير من الأشخاص ،

١- تحيط علماً بالتقرير النهائي للمقرر الخاص وترحب بالتوصيات الواردة فيه ؛

٢- تعرب مرة أخرى عن بالغ قلقها لاستمرار الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان في غواتيمالا ، ولاسيما أعمال العنف التي ترتكب ضد الأشخاص غير المقاتلين وحالات الاختفاء وأعمال التعذيب والاعدام دون محاكمة ؛

٣- تعرب كذلك عن بالغ قلقها إزاء التدابير التقييدية التي تحد من حريات مكان الريف والسكان الأصليين ، لاسيما نقلهم وإعادة توطينهم في مراكز للتنمية والمشاركة الإجبارية في الدوريات المدنية التي تنظمها وتسيطر عليها القوات المسلحة ؛

٤- تحث حكومة غواتيمالا على اتخاذ تدابير فعالة تكفل الاحترام التام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية من جانب جميع السلطات والوكالات التابعة لها بما في ذلك قوات الأمن . وتحث أيضا جميع الأطراف المعنية الأخرى على أن تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية احترامًا تامًا ؛

٥- تكرر مناشدتها لجميع الاطراف المعنية في غواتيمالا أن تؤمن تطبيق  
قواعد القانون الانساني الدولي السارية في هذا الصدد على المنازعات المسلحة ذات  
الطابع غير الدولي ؛

٦- تحت مرة أخرى حكومة غواتيمالا على أن تهيئ الظروف الضرورية لتأمين  
استقلال السلطة القضائية وتمكينها من أن تعلن سيادة القانون بما في ذلك حق المشول  
أمام المحاكم ، وأن تقاضي وتعاقب على وجه السرعة وبصورة فعالة من يتبين أنهم  
مسؤولون عن انتهاكات حقوق الانسان بمن فيهم أعضاء القوات المسلحة وقوات الامن ؛

٧- تكرر مناشدتها لحكومة غواتيمالا أن تسمح لهيئة مستقلة ومحايدة بأن  
تعمل في البلد لرصد الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان والتحقيق فيها ؛

٨- تتأشد مرة أخرى حكومة غواتيمالا أن تسمح للمنظمات الانسانية الدولية  
بمَدِّ يد العون في التحقيق في مصير الاشخاص الذين اختفوا بغية ابلاغ ذويهم باماكن  
تواجدتهم وبزيارة المعتقلين أو المسجونين وتقديم المساعدة الى السكان المدنيين في  
مناطق النزاع ؛

٩- ترحب بالحوار الدائر بين حكومة غواتيمالا ومجموعة التعاضد بين أسر  
المختفين وما أعقبه من إنشاء لجنة لاستقصاء واستجلاء مصائر الاشخاص الذين تعرضوا  
للاختفاء القسري أو غير الطوعي ولم يعرف مآلهم بعد ؛

١٠- تحت اللجنة المشار اليها في الفقرة ٩ أعلاه على أن تعمل بنشاط  
وبسرعة في تحقيقها في حالات الاختفاء وتطلب الى جميع الاطراف ، لاسيما الشرطة  
والجيش ، التعاون تعاوناً تاماً مع هذه اللجنة ؛

١١- ترجو من حكومة غواتيمالا أن تنشر قائمة بالحالات التي تقع في نطاق  
ولاية المحاكم الخاصة وأن تشير الى النتيجة التي تم التوصل اليها في كل حالة ؛

١٢- ترجو من جميع الدول الكف عن التدخل في الحالة الداخلية لغواتيمالا  
بأي طريقة يمكن أن تؤدي إلى إطالة أو تردي النزاع وحالة انتهاكات حقوق الانسان في  
ذلك البلد ؛

١٣- تتأشد حكومة غواتيمالا أن تلتزم بالجدول الزمني الجديد الذي حددته  
لعودة الديمقراطية وأن تؤمن الظروف التي تتيح مشاركة الجميع في العملية السياسية  
مشاركة تامة ، وتتأشد أيضا جميع الأطراف في النزاع أن تعمل على إيجاد جو خال من  
التخويف والارهاب ؛

١٤- تقرر تمديد ولاية المقرر الخاص لسنة أخرى لتمكينه من مواصلة دراسته  
المتعمقة لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا وترجو منه أن يقدم تقريرا مؤقتا الى  
الجمعية العامة في دورتها الاربعين وتقريراً نهائياً الى اللجنة في دورتها الثانية  
والاربعين ؛

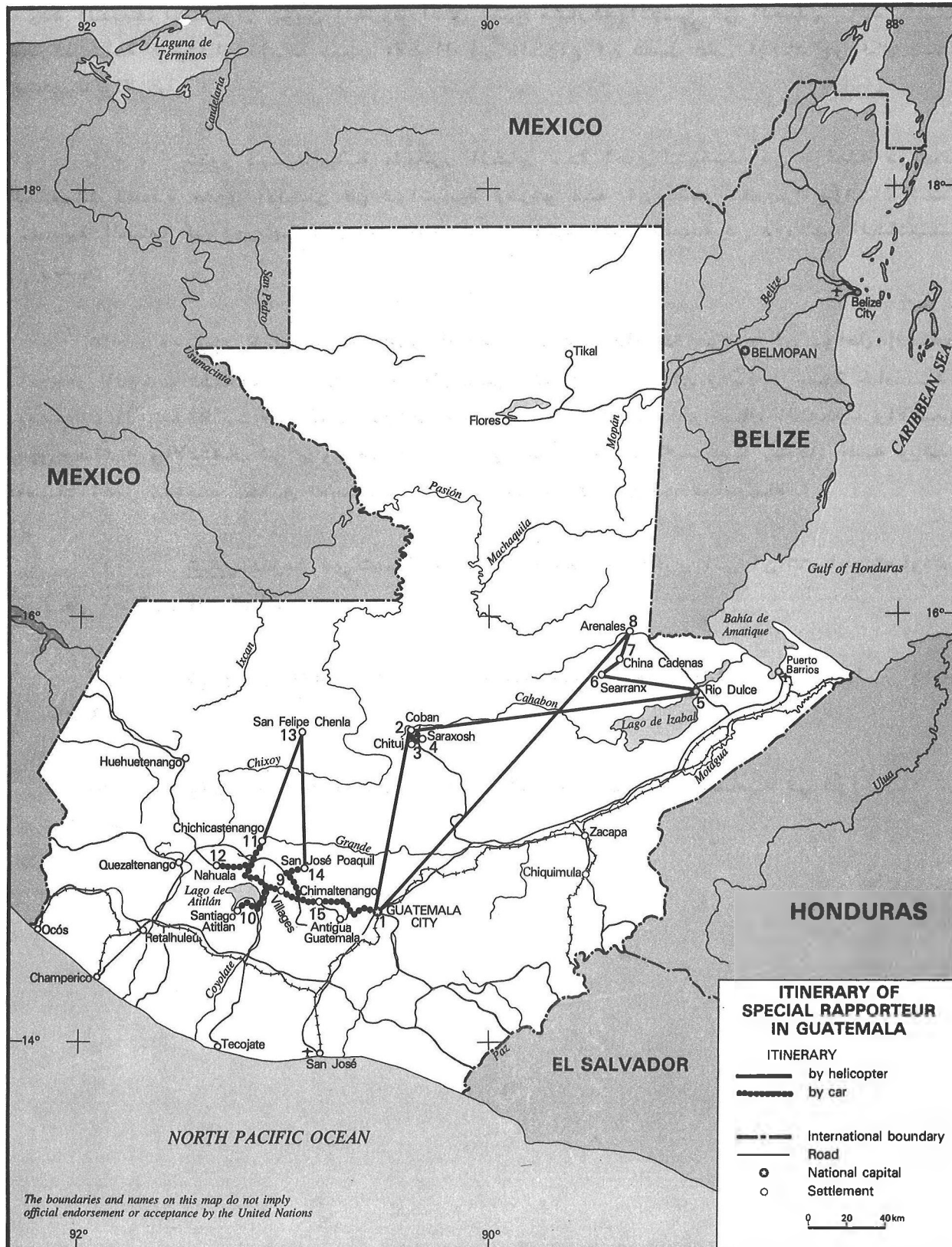
١٥- ترجو كذلك من المقرر الخاص ، عند إعداد تقريره ، أن يواصل إيلاء  
الاعتبار الواجب للمعلومات من جميع المصادر الموثوقة ، وأن يقيم ، بمهنة خاصة ،  
الادعاءات المتعلقة بحالات القتل بوازع سياسي وحالات الاختفاء وأعمال التعذيب والاعدام  
بدون محاكمة والاعتقال في سجون سرية ، وأن يستخلص الاستنتاجات مما يتوصل اليه ويقدم  
توصيات أخرى تستهدف تحقيق تحسينات في حالة حقوق الانسان في غواتيمالا ؛

١٦- تدعو حكومة غواتيمالا والأطراف المعنية الأخرى الى أن تتعاون تعاوناً  
تاماً مع المقرر الخاص للجنة ؛

١٧- ترجو من الأمين العام أن يقدم الى المقرر الخاص كل ما يلزم من  
المساعدة ؛

١٨- تقرر مواصلة النظر في حقوق الانسان وحرياته الأساسية في غواتيمالا في  
دورتها الثانية والاربعين .

التذييل الثاني  
خريطة زيارات المقرر الخاص في غواتيمالا



### التذييل الثالث

#### المواد الواردة في الدستور

#### الفصل الخامس

#### لجنة حقوق الانسان والمحامي المعني بحقوق الانسان

المادة ٢٧٣ - لجنة حقوق الانسان والمحامي المعني بحقوق الانسان . يقوم كونغرس الجمهورية بانتخاب لجنة لحقوق الانسان تتألف من نائب عن كل حزب سياسي ممثل في الكونغرس . وتقتصر هذه اللجنة على الكونغرس ثلاثة مرشحين لانتخاب محام ، ينبغي أن يتمتع بنفس المؤهلات التي يتمتع بها قاضي محكمة العدل العليا وب نفس الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها نواب الكونغرس . وينبغي أن تنظم بموجب القانون مهام اللجنة والمحامي ، الذي تشير اليه هذه المادة .

المادة ٢٧٤ - المحامي المعني بحقوق الانسان . المحامي المعني بحقوق الانسان هو مغوض عن كونغرس الجمهورية فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الانسان المكفولة بموجب الدستور . ويخول له الاشراف على الادارة ، وعليه أن يؤدي الخدمة لمدة خمس سنوات وأن يقدم تقريراً سنوياً الى الكونغرس بكامل هيئته عن طريق لجنة حقوق الانسان .

المادة ٢٧٥ - مهام المحامي المعني بحقوق الانسان . يضطلع المحامي المعني بحقوق الانسان بالمهام التالية :

(أ) تحقيق حسن الاداء والمرونة في الاجراءات الادارية الحكومية المتمثلة بحقوق الانسان ؛

(ب) التحقيق في السلوك الاداري الذي يمس مصالح الشخص المعني وتقديره تقرير عن ذلك ؛

(ج) التحري في أي شكوى مقدمة بشأن أي شخص فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان ؛

(د) أن يوصي سرا أو صراحة الموظفين بتعديل أي سلوك إداري يكون محل الاعتراض ؛

(هـ) أن يشجب علنا الأفعال أو أنماط السلوك التي تناقض الحقوق الدستورية ؛

(و) رفع الدعاوى أو الطعون ، سواء كانت قضائية أو إدارية ، في الحالات التي تكون فيها مناسبة ؛

(ز) أي مهام أو صفات أخرى يمكن أن يعهد بها إليه بموجب القانون .

وعلى المحامي المعني بحقوق الإنسان أن يكفل ، بمحض إرادته أو بناء على طلب جهة ما وبحسن التصرف الواجب ، ضمان أن تكون حقوق الإنسان الأساسية ، خلال فترة طوارئ ، محل صيانة تامة بخلاف الحقوق التي يجري تقييدها صراحة . وعليه أن يكون موجودا لممارسة مهامه سبعة أيام في الأسبوع وفي أي وقت أثناء النهار أو الليل .



## التذييل الرابع

### تقرير تشريحي

قسم الطب الشرعي  
"الدكتور أرتورو كاريليو"  
الهيئة القضائية  
جمهورية غواتيمالا

### تقرير طبي شرعي

### تشريح

التاريخ : ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥

الاسم : هكتور أورلاندو غومث كاليبسو - ٣٢ سنة ، من أماتيتلان ومقيم بالقسرب منها ، ومهنته خباز .

بيانات القاضي : "عشر عليه عند حافة طريق باتجاه المحيط الهادئ ، عند الكيلومتر ٢٦ ، الساعة ٩/٢٥ . محاولة تحديد سبب الوفاة : كسر محتمل في قاع الجمجمة" .

الفحص الخارجي : جثة متينة البنيان . وجود تيبس . كدمات وخدوش متعددة في الوجه ، في أسفل الساعدين : دوائر ارتشاح دموي .

الفحص الداخلي : كسر في أسفل الجمجمة . المخ والمخيخ في حالة طبيعية .  
العنق والقفس الصدري : الأجزاء طبيعية . القلب : عادي . الرئتان عاديتان .

البطن : نزيف داخل الغشاء البريتوني . المعدة طبيعية . الامعاء طبيعية .  
الكبد : قطع في الفص الأيمن . القنوات المرارية طبيعية . الطحال طبيعي . الكليتان  
طبيعتان . أعضاء التناسل طبيعية .

سبب الوفاة : نزف داخلي بسبب تمزق الكبد .

(توقيع) الدكتور أورلاندو كيروش  
الطبيب الشرعي  
في أماتيتلان

-----